من يوميا ت شبلي ملّاط

الر اسية

بيروت، ٦ كانون الثاني ٢٠٢٥

فريق عمل البروفسور شبلي ملاط

للإتصال: nadachahine@gmail.com/+9613083495

على عتبة الرئاسة

تقديم

شبلي ملاط رجل علم وعمل، وكتاباته لا تنفصل عن مسيرته محامياً دولياً، وهو المعروف بشجاعته أمام الطغيان في محاسبة فعّالة لأمثال شارون والقذافي وصدام، ومرجعية مشهود لها بأهم المحاكم في اميركا وبريطانيا ودول الكومونولث في بعض أصعب القضايا المدنية والتجارية التي نظرت بها.

هذا العمل الذي اشتهر به الملاط جزء صغير من تألق عالمي كان فيه أستاذاً في أعرق الجامعات في لبنان كما في الولايات المتحدة وفي أوروبا. فهو الذي اختارته الجامعة اليسوعية للاشراف على كرسي جان موني في القانون الاوروبي، وجامعة هارفارد بروفسوراً زائراً لكرسي حامي الحرمين الشريفين في الدراسات القانونية الاسلامية، وجامعة يال بروفسوراً زائراً وزميلاً رفيعاً في كلية القانون، وجامعة لندن لادارة مركز الفقه الاسلامي وقوانين الشرق الأوسط فيها، وزميلاً رفيعاً في كلية الحقوق في جامعة سيانس بو بباريس.

وانجازاته الجامعية لم تكن يوماً فقط أكاديمية، فقد أشرف الملاط على مساعدة كبار البرلمانيين العراقيين في اعادة صياغة دستورهم، ورسم مع معاونيه وطلابه ملامح دساتير ومناهج انتقالية في دول عديدة في الشرق الاوسط، وقدّم تراثَه القانون في حلّة تاريخية ومعاصرة غير مسبوقة في كتاب صدر عن دار نشر اوكسفورد، كما اشترك بفعالية في ثورة لبنان اللاعنفية عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٩ قناعة منه بأهمية اللاعنف سبيلاً للتقدم الحضاري في العالم، بعيداً عن الطوباوية وبعزم القانون، فرسم فلسفة اللاعنف في سفر مرجعي صدر أيضاً عن دار اوكسفورد للنشر.

وفي التلاقي بين الفكر والتطبيق يقدم الملاط هذا العام مجلّدين قيد الطبع عن نشأة الدستور اللبناني وعن النظرية الديمقراطية المتقدمة في العالم، وهو الذي طالما حمل الدستور بيرقاً والقانون وحقوق الإنسان معياراً لكل عمل في السياسة اليومية. ففي سجل العمل الميداني يبقى من أهم انجازاته إنشاءُ مقر منظمة العفو

الدولية للشرق الأوسط في بيروت بمؤازرة رئيس الحكومة الراحل سليم الحص عام ١٩٩٩ واستمرارُ عمل المنظمة الى اليوم بتعاون وثيق مع مكتبه.

هذا الكتيب يسمح للمقبل على سيرة الملاط أن يتصفح جزءاً من تصريحات ولقاءات ومقابلات على امتداد عامين من فراغ رئاسي مزمن. ويعبّر هذا الكشكول عن يوميات سياسية عملية جاءت إما تأكيداً على عدم قدرة البلاد على العيش المستقرّ من دون رئيس للجمهورية، او طرحاً له نَفَسٌ وطموحٌ رئاسي يعبّر عما كان ولا يزال ممكناً لقيادة البلد نحو مستقبل يشفي ماضيه القريب.

القسم الاول يجمع مقالات ومنشورات في الصحافة المرئية والمكتوبة ليطلع القارئ على نشاط مميّز لا شبيه له.

والقسم الثاني يضمّ مقالات دراسات ميدانية بعضها عن الوضع الداخلي، ومنها ضرورة تنزيه العملة خلال الانهيار الاقتصادي الذي أرهق البلاد، أو دراسة العثرات القانونية في انفجار المرفأ، و بعضها عن واقع الحرب الطويلة التي ينتظر الجميع نهايتها .

أما القسم الثالث فيتألف من خواطر وملاحظات وشهادات في مناسبات مختلفة رأينا نشرها لرمزيتها وتعبيرها عن نظرة متقدمة لما يجدر برئيس لبناني يتماهى بطاقاته مع علم المواطن اللبناني وتفوقه حيثما كان أو اغترب.

بيروت، ٦ كانون الثاني ٢٠٢٥

فريق عمل البروفسور شبلي ملاط

للإتصال: nadachahine@gmail.com/+9613083495

الفهرس

بالتسلسل الزمني المعكوس

القسم الأول (باللغة العربية)

المكتب الإعلامي للملاّط يرحب بالمناظرة الرئاسية، الوكالة الوطنية، ص. ٦

شبلي ملاّط يشارك في المناظرة الرئاسية غير المسبوقة ليتعرّف اللبنانيون أكثر على رئيسهم المقبل، ورد الآن، ص. ٨

الملاّط لا سلام ما دامت بوصلة أميركا مختلة عقلياً، الوكالة الوطنية، ص. ١٠

الملاّط لمجلس الأمن: حق لبنان بالحماية، الوكالة الوطنية، ص. ١٢

الملاّط محاسبة نتنياهو على جرائمه تبدأ بإصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيفه العالمية، الوكالة الوطنية، ص. ١٤

البروفسور شبلي الملاط لا يمكن للبنان ملاحقة إسرائيل في الجنائية الدولية، LebTalks، ص. ١٦

شبلي الملاط: جريمة ضد الإنسانية تتطلب قيادة وطنية مكتملة، al-Marsad online، ص. ١٩

سبل معالجة الفراغ الرئاسي بين ريفي والملاط، وكالة أخبار اليوم، ص. ٢٠

نحو رؤية مستقبلية مشتركة للمنطقة، العربي الجديد، ص. ٢٢

لقاء تشاوري بين نعيم قاسم وشبلي ملاّط وبحث في ثلاثة مواضيع محورية، ورد الآن، ص. ٢٤

ميقاتي يلتقي الملاط على مبادرة لبنانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٧٣٥ منعاً للحرب الإسرائيلية على لبنان، وكالة أخبار اليوم، ص. ٢٦

شبلي ملاط محاوراً السفير السعودي مع فريق من اهل العلم بخاري: تقدم حثيث على طريق رئيس التسوية ، المركزية–NewTV، ص. ٢٨

شبلي ملاّط يدعو إلى مقاومة وطنية لا مقاومة إسلامية بحت، النهار، ص. ٣٠

اللاعنف وحرب غزة، النهار، ص. ٣٢

شبلي ملاّط بعد لقاء حول المستجدات الرئاسية، MTV، ص. ٣٣

وايشيلت وملاط يلتقيان حول آفاق شراكة متجدّدة سويسريّة – لبنانية، MTV، ص. ٣٥

سامي الجميل :لا مانع لدينا من انتخاب شبلي الملاط، al-Marsad online، ص. ٣٧

ميلاد وفراق ملف خاص بمناسبة ذكرى ولادة كمال جنبلاط، الفرح، ص. ٣٩

في رحيل سليم الحص، فايسبوك، ص. ٤١

لقاء مع النائب ياسين ياسين، السياسة، ص. ٤٢

القسم الأول (باللغتين الإنكليزية والفرنسية)

Mallat Issues statement for a USG ceasefire ultimatum in Gaza and South Lebano, MTV, p.44

Pour Chibli Mallat, un cessez-le-feu à Gaza doit absolument inclure le Liban-Sud, L'Orient Le Jour, p.49

Chibli Mallat warns against growing separatism in Lebanon, calls on election of President as imperative in wartime, MTV, p.52

Prof Chibli Mallat on the Gaza war: Nonviolence and Apartheid, MTV, p. 54

Jumblat says Mallat best candidate, slams LF, FPM, Naharnet, p.57

Lumières de nuit place de l'Étoile, L'Orient Le Jour, p.59

Working lunch between Prof Chibli Mallat and European Ambassadors, MTV, p. 63

القسم الثاني (باللغة العربية)

دراسة عن كيفية فرض وقف شامل لإطلاق النار في غزة وجنوب لبنان، النهار، ص. ٦٥

المسؤوليات المتلاشية: أبعاد سياسية وقضائية للمجزرة في مرفأ بيروت، ص. ٧٣

دراسة عن تنقية النظام النقدي اللبناني – مقترح عملي ، النهار، ص. ٨٢

القسم الثاني (بالإنكليزية والفرنسية والفارسية)

Front Page Interview on Lebanon, regional affairs, in English and Persian, Sharq (Tehran), p. 101

How to End the Civil War in Israel-Palestine, Lawfare (Washington DC), p. 127

Les chrétiens d'Orient dans le tumulte du XXe siècle, L'Orient Le Jour, p. 133

Cleansing the Lebanese monetary system in a collapsing state, p. 136

Vanishing Responsibilities: Political and Criminal Aspects of the Beirut Port Massacre, IFI/AUB, p. 150

القسم الثالث (باللغة العربية)

البروفسور سمير خلف،كتاب الى نوابنا عن رئيس متفرّد برؤياه maverick في جمهوريتنا المحاصرة، النهار، ص. ١٥٩

القسم الثالث (بالإنكليزية والفرنسية والفارسية)

Mallat on war with Israel, by Dexter Filkins, The New Yorker, p. 164

Mallat on Jimmy Carter, Carnegie, p. 165

Travelling with Iraqi President Latif Rashid, Facebook, p. 169

Miscellania, p. 170

القسم الأول (باللغة العربية): يوميات

المكتب الاعلامي للملاط رحب بالمناظرة الرئاسية

وطنية – أصدر مكتب البروفسور شبلي ملاط بيانا، رحب فيه بالمبادرة "التي أطلقتها مجموعة مناظرة للقاء يجمع عددا من الرؤساء المحتملين لشرح مواقفهم في المواضيع الشائكة التي تنتظر البلاد مع اطلالة الرئيس الجديد".

ولفت الى ان الملاط "كان قد أدلى وعلى امتداد سنتي الفراغ الرئاسي بمواقف مبدئية حول أهمية عودة المؤسسات اللبنانية الى العمل بمقتضى الدستور، كما أعرب في مقالات وتصريحات ومقابلات عدة عن موقفه من الأولويات التي تنتظر الرئيس، من ضرورة ايقاف التدهور الأمني في المنطقة وخصوصا في لبنان، الى النفس الإصلاحي الملازم لاحياء البلاد في العهد الجديد، والتقى على أساسها نوابا أفرادا وكتلا برلمانية وقيادات وطنية وسفراء دول صديقة في جلسات مناقشة عملية ومستقبلية. وفي اهتمامه بصيانة الإطار الشفاف في جميع هذه اللقاءات، يتطلع البروفسور الملاط الى المناظرة التي يشرف عليها الصحافي المعروف الأستاذ زافين قويمجيان، فتسمح هذه المناسبة غير المسبوقة أن يتعرف اللبنانيون أكثر على رئيسهم المقبل".

وختم البيان: "يأمل فريق عمل الملاط في الأيام المقبلة بتزويد إضافي للنواب ورؤساء الكتل، كما الجمهور اللبناني بشكل أوسع، بوثائق مختلفة عن بعض إنجازاته في الشأن العام لبنانيا وعالميا، والتطلعات اللائقة بمستقبل الوطن حال عودة الحياة الدستورية مكتملة في جلسة التاسع من كانون الثاني".

WARADA AL'AN
news and media website

شبلي ملاّط يُشارك في المناظرة الرئاسية غير المسبوقة ليتعرّف اللبنانيون أكثر على رئيسهم المقبل

بيان عن اشتراك البروفسور شبلي ملاّط في المناظرة الرئاسية يوم الاثنين ٦. ١. ٢٠٢٤

أصدر مكتب البروفسور شبلي ملاّط بياناً رحّب فيه بالمبادرة التي أطلقتها مجموعة مناظرة للقاءٍ يجمع عدداً من الرؤساء المحتملين لشرح مواقفهم في المواضيع الشائكة التي تنتظر البلاد مع اطلالة الرئيس الجديد.

وكان الملاّط قد أدلى وعلى امتداد سنتي الفراغ الرئاسي بمواقف مبدئية حول أهمية عودة المؤسسات اللبنانية الى العمل بمقتضى الدستور، كما أعرب في مقالات وتصريحات ومقابلات عديدة عن موقفه من الأولويات التي تنتظر الرئيس، من ضرورة ايقاف التدهور الأمني في المنطقة وفي لبنان بالأخصّ ، الى النفس الإصلاحي الملازم لاحياء البلاد في العهد الجديد، والتقى على أساسها نواباً أفراداً وكتلاً برلمانية وقيادات وطنية وسفراء دول صديقة في جلسات مناقشة عملية ومستقبلية.

وفي اهتمامه بصيانة الإطار الشفاف في جميع هذه اللقاءات ، يتطلع البروفسور ملاط الى المناظرة التي يشرف عليها الصحافي المعروف الأستاذ زافين قيمجيان، فتسمح هذه المناسبة غير المسبوقة أن يتعرّف اللبنانيون أكثر على رئيسهم المقبل.

ويأمل فريق عمل الملاّط في الأيام المقبلة بتزويد إضافي للنواب ورؤساء الكتل، كما الجمهور اللبناني بشكل أوسع، بوثائق مختلفة عن بعض إنجازاته في الشأن العام لبنانيا وعالمياً، والتطلعات اللائقة بمستقبل الوطن حال عودة الحياة الدستورية مكتملة في جلسة التاسع من كانون الثاني.

الملاط: لا سلام ما دامت بوصلة أميركا مختلة أخلاقيا

وطنية – قال المرشح الرئاسي شبلي الملاط، في بيان : "بوصلة التاريخ في عصيب الأيام دائما أخلاقية."

أضاف: "في سنة طويلة من استفحال الحرب في الشرق الأوسط جاء التصعيد دائما من رئيس الحكومة الإسرائيلية الذي رجحت الولايات المتحدة كفه باستمرار ومن دون شروط .

أما كلام القيادة الأميركية فكان دائما أنها تريد وقفا لإطلاق النار، وتطلب من الأطراف المتحاربة ألا يلجأوا الى التصعيد، وتبني دائما خططا له وتعد في الحقبة التالية بإعادة إعمار ما هدمته إسرائيل و بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقائمة بقرار أهلها فيها .

هي الولايات المتحدة قدمت قرار مجلس الأمن ٢٧٣٥ بناء على خطة الرئيس بايدن وأدخلت في نصه أن إسرائيل وافقت عليه. هذا القرار اتخذ بالإجماع ولا يزال حبرا على ورق. فقط بسبب اسرائيل."

ورأى أن "البوصلة مختلة في الصميم، وما لن تصلح الحكومة الأميركية قولها بفعلها، لا أمل بالاستقرار ليس فقط في الشرق الأوسط إنما في العالم كله .

هذا الانفصام الأخلاقي بين القول والفعل أساس استمرار حرب اسرائيل واجتياحها لبنان للمرة الرابعة.

وفي لبنان تتالى طلبات الولايات المتحدة من جميع الفرقاء ألا يلجأوا الى التصعيد. أما التصعيد الوحيد والمتكرر فهو رئيس الحكومة الإسرائيلية فالت من عقال الانسانية يدعوة علناً شعب الجنوب كاملاً الى هجرة أرضه في جريمة صارخة ضد الانسانية."

وتابع :" ليس مطلوبا من الولايات المتحدة إلغاء موقفها المستمر منذ عام ١٩٤٨ على جانب إسرائيل. المطلوب منها الإلتزام قدر أنملة بالخط الذي ترسمه وتدعو العالم الى الإلتزام به .

البوصلة الأخلاقية مختلة في قلب واشنطن. هي مختلة في قلب حديث القيادة الأميركية وفعلها .

لا أخلاق في البوصلة ولا أمل في السلام ما هذا الانفصام مستمرا."

وختم الملاط :"قوس التاريخ طويل يميل الى العدل، وعلمنا مارتن لوثر كينغ أن نكون صابرين معه. وقوس التاريخ محكوم ببوصلة أخلاقية لا تزال مختلّة بين حديث واشنطن وفعلها."

الملاط لمجلس الأمن: حق لبنان بالحماية

وطنية – قال المرشح الرئاسي شبلي الملاط في بيان: "أعوّل في عمل فرنسا الحثيث بمجلس الأمن على صدور قرار لا يقتصر على منع التصعيد بكلمات طوباوية لن تمتثل حكومة إسرائيل له لحظة واحدة، إنما بقرار يصدر هذا الأسبوع بكيفية فرض وقف إطلاق النار في الجنوب اللبناني، كما فرض وقف إطلاق النار في غزة والضفة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٧٣٥ الذي تعطله الحكومة الاسرائيلية مند اتخاذه إجماعا في ١٠ حزيران".

اضاف: "يتم الفرض بإعلان وقت قريب لوقف إطلاق النار. إذا تمنعت اسرائيل بالامتثال تكرّس حق لبنان بالإستعانة بحكومات شجاعة في المنطقة وخارجها لفرض السلام على نتنياهو وشركائه في الجريمة بقوة الشرعية الدولية. هذا ينبع من حق لبنان بالحماية R2P, Right to Protect في القانون الدولي".

وتابع: "مع الاستاذ وليد جنبلاط والدكتور ملحم خلف وغالب النواب، أكررأهمية وجود رئيس للدولة يجتمع حوله لبنان ليتحمل المسؤولية وطنيا ودوليا وتفعيل حق لبنان بالحماية. لن ننسى يوم الاثنين ٢٣ أيلول الاسود بضحاياه الخمس مئة."

الملاط: محاسبة نتنياهو على جرائمه تبدأ باصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيفه العالمية

وطنية – قال المرشح الرئاسي البروفسور شبلي الملاط في بيان:" يختصر يوم أمس تاريخ إسرائيل. فتاريخ إسرائيل تاريخ تشريد الناس من بيوتهم وقتلهم.

لا تعزية اليوم بالكم المذهل من الضحايا البريئة سوى في التعويل على شيء من العدالة الكونية. محط العدالة اليوم ننتظره منذ أشهر من المحكمة الجنائية الدولية. ننتظر من غرفة المحكمة المسؤولة تحرير مذكرة التوقيف العالمية ضد نتنياهو وغالانت، عملا بطلب المدعي العام تنفيذ قراره بإصدار المذكرة، وقد كرر هو نفسه ضرورة تفعيل الغرفة الناظرة لها على التو."

أضاف :"لن يفيد إصدار هذه المذكرة في إيقاف جرائم نتنياهو، لكن محاسبته قضائيا داخليا ودوليا عليها تبدأ باصدارها. في الأيام الكالحة التي كان يعيشها الفلسطينيون يومئذ جراء وحشية أرييل شارون في الضفة وفي غزة، كان أمل الناس في المحكمة الجنائية البلجيكية في القضية المرفوعة ضد شارون وخوف

شارون منها.

اليوم، وفي غياب تحمل مسؤولية العالم حماية الناس في لبنان من هذا الكم الهائل من القتل ، تختصر التعزية مجددا على تفعيل المحكمة الجنائية الدولية لمذكرة توقيف، والتي تجعل سفر رئيس الوزراء الإسرائيلي شبه مستحيل في العالم بعد التزام الدول الأوروبية الكبرى تطبيق هذه المذكرة حال صدورها."

البروفيسور شبلي الملاط لـ LebTalks: لا يمكن للبنان ملاحقة إسرائيل في "الجنائية الدولية"

- فريق Lebtalks

لم يكن الإختراق الأمني الخطير وغير المسبوق الذي قامت به إسرائيل في أكثر من منطقة في لبنان من خلال عملية تفجير أجهزة الإتصال اللاسلكية المحمولة من قبل عناصر" حزب الله"، إلا فصلاً من فصول الصراع الدائر على جبهة إسناد وإشغال غزة، وفق القراءة اللبنانية الرسمية، لتعود الحكومة وتصف هذا العدوان بجريمة الحرب التي تستوجب ملاحقة إسرائيل في المحاكم الدولية.

عن هذه المقاربة تحدث لموقع LebTalks البروفيسور وأستاذ القانون الدولي شبلي ملاط، الشخصية اللبنانية المعروفة عالمياً، فكشف إنه على مستوى اتهام لبنان لإسرائيل بالمسؤولية عن تفجير اجهزة اتصال عناصر الحزب، وبالتالي إمكان ملاحقتها في المحكمة الجنائية الدولية، فمن المؤسف أنه "ليس ممكناً تقديم شكوى على المسؤولين الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية، لأن لا إسرائيل ولا لبنان، هم

أعضاء في المحكمة، إذ لم توافق أيّ من الحكومتين على الإنضمام الى المعاهدة المعروفة بمعاهدة روما (١٩٩٨) التي اسّست المحكمة الجنائية الدولية."

وللتذكير، يشدد ملاط على "أننا كنّا مع عدد من كبار القانونيين جاهدنا مراراً منذ عهد الرئيس لحود لإبرام لبنان لمعاهدة روما دون أن ننجح."

ورداً على سؤال حول ما إذا كان من الممكن تصنيف هذه التفجيرات بأنها تأتي في سياق الحرب المفتوحة مع إسرائيل بعدما اعتبر الرئيس نجيب ميقاتي في تعليق اولي ان لبنان في حالة حرب مع إسرائيل، يشير ملاط إلى "حديثٌ متصل عن أثر هدنة عام ١٩٤٩ القانونية بين لبنان وإسرائيل وعن نتائج خرقها المستمر. وبغضّ النظر عن الجواب على هذا الموضوع الشائك، فإننا اليوم في حالة حرب فعلاً مع إسرائيل، ولو كان السؤال مطروحاً عن صلاحية حزب الله دستورياً في الإشتراك بالحرب هجوماً أو دفاعاً. وليس مهماً من ناحية القانون هل تعتبر الحرب مفتوحة أو غير مفتوحة."

وأما بالنسبة لطريقة الرد الرسمية اللبنانية في ضوء عدم القدرة على الملاحقة في المحكمة الجنائية، يذكر ملاط بما اقترحه حول ما يمكن فعله في لبنان في بيان ركز فيه على "اكتمال الحكومة في لبنان فقط برئيس للجمهورية، ذلك أن الأولوية في لبنان في ظلّ الجنوح الإسرائيلي المدمّر أن يستقرّ وطنياً. وهذا الإستقرار بحاجة الى تخطّي معضلة حكومة تصريف الأعمال. لا يصحّ لمثل هذه الحكومة أن تتعاطى بالشؤون الدولية التي بهذا الحجم طالما أنها ليست ثابتة. وأعني هنا الحكومة بالمعنى الأوسع والأصحّ من مجرّد مجلس الوزراء، أي بمعنى الـ governmentالذي يضم السلطات الثلاث في الجمهورية وصلاحية كل منها في ظرف كهذا."

ومن هنا يشدد ملاط على أنه "من دون رئاسة للجمهورية تبقى شرعية لبنان في المحافل الدولية ناقصة، أولاً لأن البلد فاقد "لرئيس دولة" (المادة ٤٩ من الدستور)، وثانياً لأن رئيس الجمهورية "يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها." (المادة ٥٢) وبالتالي، ضرورة ردم هذه الهوة الدستورية

تنطلي على جميع التصرفات الوطنية والدولية لردّ الخطر الداهم من حكومة إسرائيلية خارجة عن عقال الإنسانية."

AlmarsadOnline
مصدرك الأول و الأخير

شبلي الملّاط: "جريمة ضدّ الإنسانية تتطلّب قيادة وطنية مكتملة"

أصدر البروفسور شبلي الملاط عقب تفجير اجهزة "البيجر" اليوم بياناً جاء فيه : تتمة الذهول الذي يصيب لبنان يحتاج الردّ عليه الى التروي بسبب حجم الجريمة التي ألـمَّت بنا اليوم. ثلاثة أمور مفيدٌ أن نتناولها في حديثٍ وطنيٍ شامل: أولاً، حجم الهجوم اليوم يرقى ظاهره الى جريمةٍ ضدّ الإنسانية. والجريمة ضد الإنسانية تتطلّب تحركاً لا يقتصر على لبنان أو على المنطقة للتعامل معها بدقةٍ وحزم. أما وطنياً ، فمع الالتفاف حول الأسى العارم الذي يطالنا جميعاً ، يحتاج لبنان إثرَه الى قيادةٍ وطنية تلتفّ حول رئيس للجمهورية يتمّ انتخابه بأسرع وقت.

سبل معالجة الفراغ الرئاسي بين ريفي وملاط

في جلسة عمل بين البروفسور شبلي ملاط والنائب والوزير السابق اللواء أشرف ريفي الأمس، وبحضور الصحافي الأستاذ حبيب شلوق والمحامي الأستاذ أمين بشير، جرى الحديث أولاً عن الصعوبات المرتقبة في المنطقة على ضوء ما اشترك ريفي وملاّط بتسميته بـ"العدو التاريخي". وتناولا وقف إطلاق النار بحسب القرار ٢٧٣٥، والذي تمّ إصداره من مجلس الأمن بشبه إجماع ، محتوياً أيضاً عبارة "موافقة اسرائيل" على الخطة التي طرحها الرئيس الاميركي. وبات واضحاً أن الحكومة الإسرائيلية ليست مستعدة للقبول بوقف النار، وعازمة على متابعة الحرب بأنواعها الشتى في عمليات واسعة للمستعمرين بحماية الجيش الإسرائيلي في الضفة، ومتابعة التصعيد على الجبهة الشمالية.

وأوضح اللواء ريفي بعض خصوصيات المواضيع الامنية، وجرى البحث في جدية فرصة حلّ الدولتين الذي وافقت عليه جميع الدول العربية مؤازرةً بالجمهورية الإسلامية في إيران العام الماضي، والتي تُقدّمه

الادارة الأميركية هدفاً أساسيا في القرار ٢٧٣٥ في ظلّ ضغط عالمي لا يزال غير كافٍ لتطبيق إسرائيل القرار في أي من مندرجاته.

وتناول الحيّز الأكبر من اللقاء السبل والإمكانيات المتاحة لمعالجة الفراغ الرئاسي. ورأى الملاّط أن الظرف الموضوعي الذي يشترك به العالم اليوم حول هذا الحلّ في المنطقة مفيدٌ لتسهيل العملية الرئاسية بسبب الإجماع المتصاعد داخلياً ودولياً على مستقبل فلسطين، كما تأثيره إيجابياً على تلاقي النواب على "الشخص الثالث" لتقديم لبنان وطنياً وعالمياً. وأشار الملاّط أنه، وفي حديثه للقيادات في حزب الله ومع الأستاذ وليد جنبلاط كما في المقابلة المطوّلة في صحيفة روزنامى شرق عن وضع الشرق الأوسط بعد وصول الرئيس بازشكيان الى الحكم في إيران، يشدّد على التقارب الإيراني–السعودي للمساهمة في حلّ المعضلة الرئاسية حتى ومن دون وقف لإطلاق النار، وأطلع اللواء الريفي على جهوده المتتابعة بعد لقائه مع السفير السعودي الدكتور وليد بخاري، والجهود جميعها تصبّ في تسريع نمط التشاور نوعياً لحلّ المعضلة الرئاسية.

كما اتفق الريفي وملاّط على متابعة اللقاء بتوسيع حلقة التشاور المبني على المشترك الوطني في منع توسع الحرب في جنوب لبنان من خلال فرض القرار ٢٧٣٥ على الحكومة الإسرائيلية، والبناء على هذا المشترك للإسراع في إنجاح العملية الرئاسية.

الحدث العربي الجديد
إسقاط نظام الأس | حرب الإبادة على غزة | وقف إطلاق النار في لبنان | القدس الشريف 17° 8°
آخبار
مباشر
كلمة البحث
17 8°
أخبار | سياسة | اقتصاد | مقالات | تحقيقات | رياضة | ثقافة | مجتمع | منوعات | مرايا | بودكاست
آخبار
مقالات > آراء

نحو رؤية مستقبلية مشتركة للمنطقة

آراء | شبلي ملاط

13 يوليو 2024

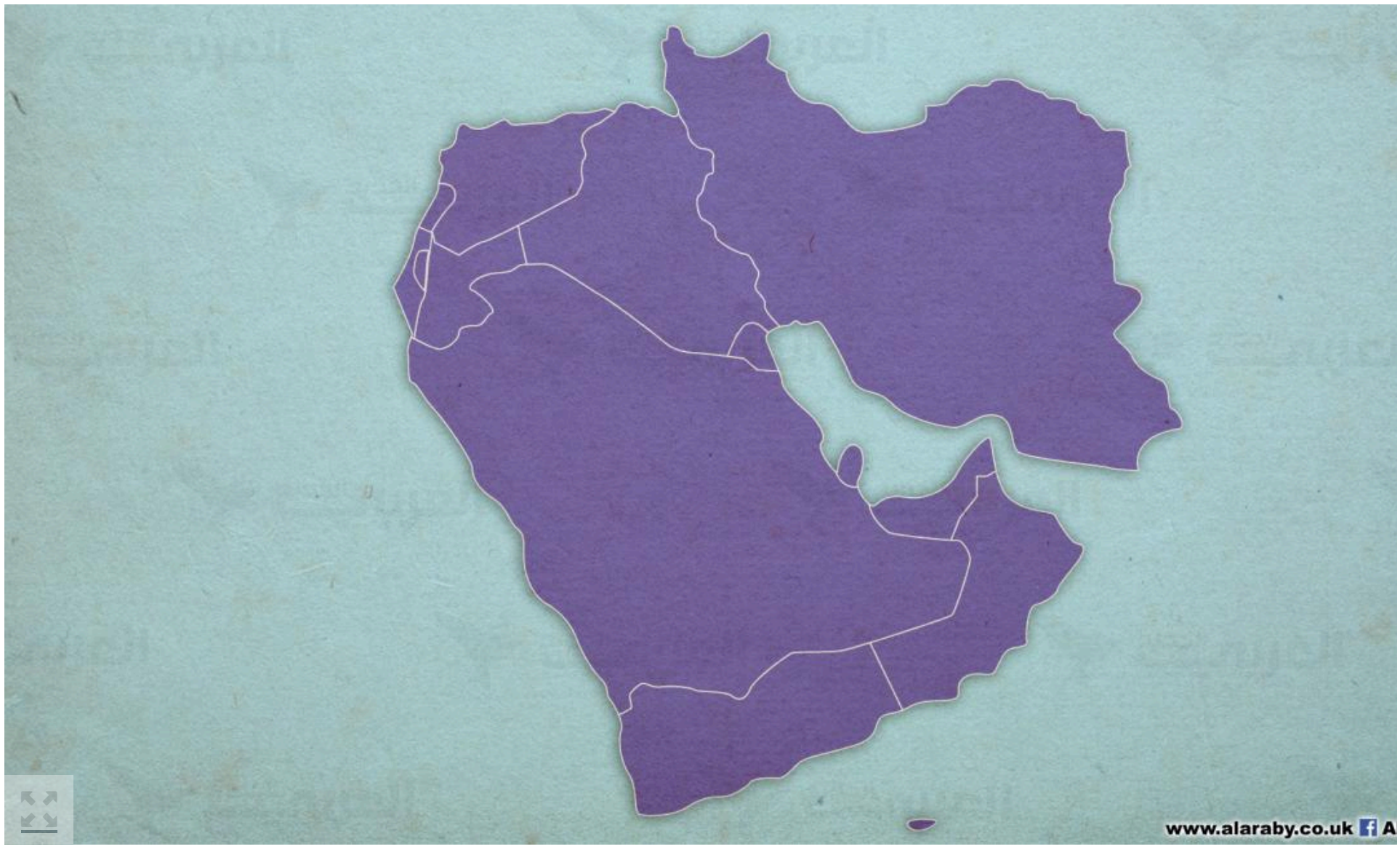

الخط

في مقال مهمّ له، بعنوان "معاً لبناء منطقةٍ قويّةٍ ومزدهرة"، نشره موقع وصحيفة العربي الجديد (10/7/2024)، قدّم الرئيس الإيراني المنتخب، مسعود بزشكيان، طروحات مُستقبلية للعلاقات الإقليمية، وتصدير فكرة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي تكون فيها إيران طرفاً مُهمّاً، لا سيّما من موقعها الجغرافي الواصل بين الشرق الأوسط والدول الكبرى في آسيا. ما طرحه الرئيس المُنتخَب هو تكملة لفِكَرِ واضع الدستور اللبناني (1926) ميشال شيحا (1954) بشأن أهمّية وجود لبنان عند مفترق الطرق إلى شمال العالم وجنوبه، المُمتدّة من آيسلندا وروسيا إلى أفريقيا الجنوبية والخليج العربي.

يلتقي الاثنان عند رؤية مستقبلية للمنطقة توفّر لأهلها أفقاً جديداً في مسارها التاريخي. لتحقيق

إعدادات ملف تعريف الارتباط

دونها لن نتمكّن من لعب دورنا الجامع بين العالمين الغربي والشرقي، طالما كان الاحتلال الإسرائيلي المشكلة المزمنة في المنطقة. مشكلة غُبن فلسطين تبقى غير محلولة بسبب التعجرف الإسرائيلي، ونظام دولة الاحتلال العنصري (الأبارتهايد) بقراءة أضحت ثابتة في كلّيات الحقوق في العالم، كما على لسان أكثر مُنظّمات حقوق الإنسان أهمّية، وتتشاركها مُنظّمتا عدالة وبتسليم في إسرائيل. مثل هذا النظام المنافي للديمقراطية غير قابل للدوام على ما هو عليه، وبما أنتجه من دمار في الشرق الأوسط.

الأمر الأساسي في حديث مسعود بزشكيان، والجديد أيضاً، ضرورة إخلاء الشرق الأوسط من سلاح الدمار الشامل. في الشرق الأوسط، تتمتّع إسرائيل فقط بالسلاح نووي، وهي ترفض الالتزام بالمعاهدة العالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية، كما معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية. علينا أن نتصدّى جميعاً لهذا الخلل، لترسو المنطقة في مستقبل مسالم لجميع الدول والمجتمعات. ليست هذه الفكرة طوباويةً، فهنالك منطقتان في العالم نجحتا في إخلاء بلدانهما من كلّ سلاح نووي وكيميائي من طريق معاهدات شاملة، كرّستاها في معاهدتَين تاريخيتَين في أميركا الجنوبية وفي منطقة جنوب شرقي آسيا وأستراليا. هي أيضاً فكرةٌ لا بدّ أن تُقدَّم قبل حلول القرن المُقبل قي سبيل إنهاء وجود سلاح الدمار الشامل في العالم كلّه، وقد كان الرئيس الأميركي الأسبق، بيل كلينتون، طرحها في أوائل عهده من دون متابعتها بالجدّية اللازمة.

نلتقي في لبنان عند هذه الأطروحات الثلاث، التي تَقدَّم بها الرئيس الإيراني المنتخب، وكلّها مشاريع مُحقّة وممكنة في طريق إنشاء منطقة جديدة روحها استقرار السلم ورفض العنف سبيلاً للسياسة، تُقدِّم للعالم نمطاً جديداً من اقتصاد مزدهر، ووصلة شرق أوسطية محورية في عالمٍ لا تزال منطقتنا مرتبطةً به بمنطق القوّة العمياء، التي نشأت مع إسرائيل على أشلاء فلسطين عام 1948.

أما الدخول بجدّية في هذه الطريق المُغايرة، فيبدأ في لبنان برئيس للجمهورية قادر على التماهي بواقعية وإبداع مع الطروحات التي يُقدّمها الرئيس الإيراني.

تابع آخر أخبار العربي الجديد عبر Google

دلالات

لحة الدمار الشامل مسعود بزشكيان بيل كلينتون

لقاءٌ تشاوريٌ بين نعيم قاسم وشبلي ملاّط.. وبحثٌ في ثلاثة مواضيع محورية

صدر عن مكتب البروفسور شبلي ملاط البيان التالي:

التقى الشيخ نعيم قاسم في مكتبه بالدكتور شبلي ملاط بعد ظهر اليوم، وحضر الاجتماع النائب الدكتور ابرهيم الموسوي. وفي سياق تناول ثلاثة مواضيع محورية – الموقف من إسرائيل والعملية الدستورية والبرنامج الرئاسي–، ركّز الملاط على رفض توصيف إسرائيل بالدولة الديمقراطية في كتاباته الأكاديمية ومواقفه العلنية، مرتكزاً على المعايير القانونية الثابتة علمياً، وعلى الإستفادة عالمياً من موقف منظمات حقوق الإنسان الدولية التي تشدّد على نعت اسرائيل بدولة التمييز العنصري apartheid ، وهو منافٍ لأية ديمقراطية أصلاً.

وفي الموضوع الرئاسي أوضح الملاط قناعته بضرورة جمع الأطراف السياسية الأكثر تباعداً حول رئاسة "الشخص الثالث"، لاستحالة الخروج من الدوامة الدستورية الحالية أولاً، وثانياً لوقف تعطيل أي عمل حكومي في الأولويات الكهربائية والمالية في غياب مثل هكذا تلاقي وطني في الرئاسة متى تم الانتخاب،

كما لرفع صوت لبنان بفعالية في الفضاء الدولي.

وتفهَّم الملاط مواقف حزب الله من وفائه لمرشّحه والإصرار على الحوار في المجلس النيابي، لكنه عبّر عن أمله بتخطي هاتين العقبتين، عملياً في النظر الى طرح الشخص الثالث الذي قدّمه مع الاستاذ وليد جنبلاط سبيلاً للحلّ منذ ما قبل الفراغ الرئاسي، وتفعيل الحوار من فضفاض عبارة الى فعالية تشاور حثيث بين جميع الأطراف على المستوى الوطني بهدف التلاقي حول رئيس جامع ينهض بثقة الناس على أساس المساحات المشتركة الثابتة في لبنان.

وكالة أخبار اليوم

ميقاتي يلتقي الملاط على مبادرة لبنانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٧٣٥ منعاً للحرب الاسرائيلة على لبنان

ملاط: القرار جيّد بالنسبة للمصلحة اللبنانية

التقى الرئيس نجيب ميقاتي بالبروفسور شبلي ملاّط هذا الصباح في مكتبه بالسراي. وجاء اللقاء إثر مبادرتين كان المرشح الرئاسي قد طرحهما جراء صدور قرار مجلس الأمن ٢٧٣٥ الذي طرحته حكومة الولايات المتحدة وأقِرّ بالاجماع في ١٠ حزيران.

وكرّر ملاّط قناعته بأن القرار جيّد، لاسيما بالنسبة للمصلحة اللبنانية، لأن وقف إطلاق النار في غزة يلاقي استعداد حزب الله على وقف النار الموازي في جنوب لبنان

ونظراً للتصعيد الإسرائيلي والتهديدات المستمرة على لبنان، شرح الملاّط موقفه من أهمية التركيز في المحافل الدولية على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن بوقف النار بل فرضِه في حال تلكأ أيٌّ من الحكومة الإسرائيلية أو حماس عن تنفيذه فوراً وبلا شروط. واقترح الملاّط أن يتصدّر لبنان والرئيس ميقاتي حركةً عربية ودولية مبنيةً على الإجماع اللبناني على رفض الحرب التي يهدد بها لبنان رئيس الحكومة الإسرائيلي. واقترح أن تلتقي الدول ولا سيما الولايات المتحدة على وقف إطلاق النار مرهونٍ بفترة زمنية يقررها مجلس الأمن أو الحكومة الأميركية، فتنذر الطرفين بقبوله بدون شروط داخل هذه المهلة.

أما إذا تلكأ أحد الطرفين عن قبول قرار مجلس الأمن بلا شروط يتم إعلان هذا الطرف غير مذعن للقرار مع التبعات التي تأتي من مثل هذا الإنتهاك. وللدول الغربية والولايات المتحدة إمكانيات شتّى لإجبار

رئيس الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ القرار فوراً وغير مشروط وشامل كما جاء في النص.

ولا بد للبنان من أن يُقدِم على التحرك على أساس الإجماع اللبناني الحالي الذي يربط اولا مجمل الأطراف اللبنانية بالإصرار على إنهاء إسرائيل حربها على غزة، متزامناً ثانيا مع وقف إطلاق النار طويل الأمد ومستقر على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، ريثما تتتالى مراحله حتى اقرار الدولة الفلسطينية كما جاء ايضاً في القرار.

ومن المفيد لنجاح المبادرة أن يوظف رئيس الوزراء هذا الاجماع اللبناني عربياً ودولياً، مركزاً على ضرورة تنفيذ القرار منطلقاً جديداً في الشرق الأوسط لاقترانه بالموافقة الواسعة في العالم على حلّ الدولتين وإنشاء دولة فلسطينية في الضفة وفي غزة خالية من الإستيطان وحرّةً من الاحتلال العسكري المتواصل منذ أكثر من خمسين عاماً.<.

أخبار محلية Jun 4, 2024 6:57 PM

شبلي ملاط محاوراً السفير السعودي مع فريق من اهل العلم بخاري: تقدم حثيث على طريق رئيس التسوية

المركزية - أشار مكتب المحامي الدولي شبلي ملاّط في بيان الى ان "السفير السعودي وليد البخاري التقى اليوم بمجموعة من أهل العلم والعمل في مقره في اليرزة. وكانت الدعوة التي توجه بها الى رشا الأمير والمرشح الرئاسي البروفسور شبلي ملاّط مناسبة لكل من الضيوف – جميل مروة وايزابيل اده وحبيب شلوق وامين بشير ونوال المعوشي – لإبداء رأيهم بالمستجدات السياسية الطاغية في إطاره الأوسع وللطلب من السفير توضيح موقف الحكومة السعودية من الملفات الإقليمية الصعبة، لا سيما تعطيل لبنان المزمن في فراغه الرئاسي.

واعتذر الملاّط من الطبيعة الغريبة التي يتم فيها استجداء القوى الخارجية لحل مشاكلنا، في ظاهرة مخجلة لأي دولة صاحبة القرار في اختيار حكامها.

غير أن التقارب الإيراني-السعودي مميّز في طاقة غير مسبوقة لحماية منكوبي فلسطين أمام استمرار نهج الإبادة المثبت قانونياً في كل من المحكمة الجنائية ومحكمة العدل الدوليتين، فارضاً وقفاً لإطلاق النار وحديثاً عن دولة فلسطينية كانت المملكة سباقة في إدراجه على مستقبل المنطقة.

أما بالنسبة للبنان، وقد بات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني شاجباً للنكبات العربية الأخرى، تمّ التلاقي بين الحاضرين على أنّ مسألة الرئاسة في لبنان أكثر هوانا للحل، لا سيما في اعتماد جميع الأطراف المتواتر على "شخص ثالث" يلتقي اللبنانيون عليه رئيساً للجمهورية.

وأوضح السفير موقف الحكومة السعودية في استنهاض الاقتصاد في مشروع 2030 على أساس تفاعلي ومتقدم في الدول العربية، كما أعلم ضيوفه عن تقدم التشاور حثيثاً على طريق رئيس التسوية الكفيل بإعادة الثقة لطاقات أهل بلاد الأرز الراسخة.

وتخلل اللقاء أطراف الأدب الشتى من شعر وآيات قرآنية ونتائج مستحدثة من الذكاء الاصطناعي بسبع لغات.

إخترنا لك

محفوض للنواب : إياكم وانتخاب الحيادي والوسطي والرمادي

2025-01-04 09:12:55

أخبار محلية

شبلي ملاط يدعو إلى انتخاب رئيس الجمهورية جواباً دستورياً أكثر إلحاحاً في زمن الحرب

الإثنين – ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٣، النهار

أعلن مكتب البروفسور #شبلي ملاط أن "لبنان دولة مختلّة التوازن دستورياً، نتيجة فشل مجتمعاً العميق في التلاقي على نمط من التعاطي بالشأن العام يحترم روح الدستور أساساً للعقد الاجتماعي".

وأضاف: "في الوقت الحالي ليس لدينا خيار. يجب أن نعيش معاً. في المستقبل، قد نقرر عدم العيش معاً، في مأساة وجودية لا سمح الله بها، ونرجو ألا يكون أبداً مثل هذا الخيار على جدول أعمالنا. إنما شبح الاتصالات ماثل ومتنامٍ لكل من يدرك تداعيات الحرب الحالّة والفراغ الدستوري المستشري".

تابع: "في هذه الدولة المختلّة، يكون تحديد واجبنا في العيش معاً باتخاذ الموقف الصحيح دستورياً. لا جدوى من الاعتماد على الحكومة الحالية المصرّفة الأعمال في ظل الحرب على فلسطين".

وعددّ "الأسباب الدستورية بديهية:

١– الدولة اللبنانية مبتورة الرأس، لأنه لا يوجد رئيس للدولة.

٢– مجلس الوزراء مقوّض وجودياً بسبب غياب رئيس للدولة يترأس المجلس متى قرّر أن يحضر.

٣– يتمّ إفراغ سلطة رئيس الجمهورية الدستورية من أي تأثير لما يجتمع مجلس الوزراء بلا رئيس، لأن المراسيم التنفيذية بحاجة على إمضائه.

٤– لا يحق لمجلس وزراء تصريف أعمال الاجتماع أصلاً لاتخاذ القرارات النافذة، فكيف بمراسيم تنفيذ قرارات الثلثين بشأن الحرب والسلم.

٥– تبقى البلاد محرومة من رئيس المجلس الأعلى للدفاع. رئيس الوزراء مجرّد نائب رئيس لمجلس الدفاع، وبالتالي لا يمكن المجلس اتخاذ التدابير التنفيذية في غياب رئيس هو القائد الأعلى دستورياً للقوات المسلحة".

وختم: "نحن بحاجة إلى رئيس أكثر من أي وقت مضى. من واجبنا الدستوري انتخابه فورا قبل تناول أية مسألة دستورية أخرى. قد لا يحقّ للنواب الاجتماع تحت قبّة البرلمان سوى لإجراء الانتخاب فوراً، ولكننا جميعاً قادرون على تكثيف مناقشاتنا للاتفاق على مرشح أو أكثر يحظون بعدد كافٍ من الدعم النيابي فإجراء الانتخاب بتأييد أكبر عدد ممكن من ممثلي الشعب.

نعيد الحياة الى الدستور والوطن فقط برئيس جدي في هذا النقطة المفصلية من تاريخنا".

آراء النهار، شبلي ملاط

يستدعي اندلاع العنف الجماعي الأخير في #غزة قراءة جذرياً جديدة.
المذابح في غزة وحولها هي أحدث حلقة من حرب أهلية متواصلة.

هذه الحرب يمكن، بل يجب وقفُها بفلسفة ناشطة للاعنف.

يجعل تداخل إسرائيل اليهودية وفلسطين العربية الغير يهودية من حرب غزة أحدث حلقة من حلقات الحرب الأهلية متواصلة منذ اكثر من مئة عام . ضروريةٌ الحاجة إلى اللاعنف لايقافها.
يقوم العمل اللاعنفي على رفض قهر النظام السياسي الإسرائيلي للفلسطينيين بوسائل سلمية حصراً، ولا بدّ من نقاش واسع شعبياً وعند أهل الاختصاص حول تطويرها ابداعياً وبرمجتها.

قتل "#حماس" المدنيين في المستوطنات اليهودية بالقرب من غزة في ٧ أكتوبر كان خطأ أخلاقياً. كما يخطئ أخلاقيا انتقام الحكومة الإسرائيلية من غزة ما قبل ومذذاك الحين. وفي كلتا الحالتين، يشكّل العنف جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي.

اللاعنف يأمر بالوقف الكامل للعنف على الفور، يتبعه عن كثب إطلاق سراح المدنيين المختطفين في غزة، وعملية تبادل شاملة لأسرى الحرب من قبل الطرفين. يجب ألا يترك سجين سياسي فلسطيني واحد في إسرائيل، ولا جندي إسرائيلي واحد في السجن في غزة.

هذه عملية تستغرق وقتاً، إنما يمكن إجراء الإخلاءات الأولى في غضون أسبوع من التوصل الى تفاهم مباشر أو غير مباشر من الطرفين.

هذا الالتزام باللاعنف يوقف أيضاً الخطر المتزايد للحرب بين لبنان وإسرائيل ويمنع أعمال العنف المأساوية المحتّمة في جميع أنحاء العالم متى استمرّ النزاع متّقداً.

فلسفة اللاعنف نقطة الدخول الأرقى لكسر حلقة أطول حرب أهلية في العالم. اللاعنف فلسفة عقلانية وفورية وواعدة.

شبلي ملّاط بعد لقاء حول المستجدات الرئاسية: لبننة الرئاسة وخطوات دستورية حاسمة

18 تموز 2023 07:09

اجتمع شبلي ملّاط، برفقة مستشاره المحامي أمين بشير مع عدد من نواب كتلة التغيير، بدعوة من الأستاذ مارك جعاره الذي نظم اللقاء في محيط ساحة النجمة.

وضمّ اللقاء النواب ملحم خلف، نجاة عون صليبا، بولا يعقوبيان، ياسين ياسين، فراس حمدان، الياس جراده وابراهيم منيمنة، ودار الحديث حول المستجدات الرئاسيّة، واستحالة إصلاح لبنان من دون انتخاب رئيس يصفه الدستور رمزاً للوطن.

محاسبة ومساءلة وتغيير ورجاء".

وفي نقاش دام حوالى الساعتين كانت أبرزُ مساهمة للملّاط موقفَه من الثورة في الطرق الثلاث التي اخترقت فيه المجتمع، لجهة سلميّتها أولًا، وريادة نسائها ثانياً، وتخطّيها للطائفية السياسية عموماً.

وتمّ البحث في الأولويات الاقتصادية المنقذة لمدخرات الناس المسروقة والتركيز على خطة اقتصادية انقاذية، والأولويات البيئية التي تحتاج الى تعاون واسع في المجتمع لإزالة العوائق أمام بحر نظيف وجبل لا يأكل الباطون غاباته، لِما يعني القطاع السياحي للبنان وطنياً وعالمياً.

وعرض الملّاط الخطى الأولى التي يفرضها الدستور على رئاسة جديدة، أولها تسمية رئيس مجلس الوزراء بعد المشاورة مع النواب، والإسراع بحكومة تنال الثقة في غضون أيام من العهد الجديد، كما المباشرة في حديث في العمق بانشاء الهيئة الوطنية التي نص عليها الدستور وانبثقت من اتفاق الطائف، وتعدد الوجهات حول سبل توسيع المساحة الوطنية بتقليص المساحات الطائفية المقابلة.

وانتهى الحديث على مواصلة العمل لانفاذ "صرخة المادة ٧٤" بضرورة ملء الشغور الرئاسي، على حد قول النقيب خلف، والصعوبات المرافقة لها من تعطيل محلي واتكال على القوى الخارجية لا يرى الملّاط جدوى منه إذ تضعف هذه التدخلات ضرورة الاتفاق بين اللبنانيين على رئيس حرّ يصنع في لبنان وينتخب وفق احكام الدستور، كما تفرضه الديمقراطية.

غـــرد تـــعـــلـــيـــقـــك

+A

وايشيلت وملاط يلتقيان حول آفاق شراكة متجدّدة سويسريّة - لبنانيّة

20 نيسان 2023 12:51

يواصل البروفيسور شبلي ملاط تواصله مع عددٍ من الشخصيّات الدبلوماسيّة في لبنان، وهو شارك في صبحيّة عمل في منزل السفيرة السويسرية الدكتورة ماريون وايشيلت، بمشاركة مستشارة الأمن الاجتماعي في السفارة السيدة كورينا مِگهد.

وأ[illegible] ملاط، أثناء اللقاء، على أهميّة سويسرا بالنسبة الى لبنان في ثلاثة مواضيع فريدة. كما لبنان، تعمل سويسرا بثلاث لغات عالميّة (بالإضافة إلى رومانتش في سويسرا والأرمنية في لبنان)؛ مثل لبنان، تضمّ سويسرا ثلاث طوائف رئيسة (مرتبطة بفيدرالية إقليمية بدلًا من نظام دستوري تشاركي

المصرفي المنهار في لبنان.

ودار الاجتماع حول كيفيّة قيام رئيس جديد بتطوير هذه القواسم المشتركة، وكيف يمكنها أو يمكنه الدخول في شراكة مبدعة بين البلدين.

غـــرد تـــعـــلـــيـــقـــك

وايشيلت وملاط يلتقيان حول آفاق شراكة متجدّدة سويسريّة - لبنانيّة

Tweet

الأكـــثـــر قـــراءة

فيديو لحادثة مرعبة: دهس وإطلاق نار وقتلى

هل عرف نصر الله بالتحضير لاغتياله؟ التفاصيل في الن...

أبرز الأخبار

سامي الجميل :سنعطل الجلسات لمنع وصول فرنجيه ولا مانع لدينا من انتخاب شبلي الملاط

مايو 16, 2023 1,601

mtv

أشار رئيس حزب الكتائب اللبنانية النائب سامي الجميل الى انه لا يقوم بوساطة بين رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، مشددا على "أنني لم أزر باسيل ولم أتحدث إليه لكن قنوات التواصل قائمة بيننا".

وقال في حديث للـmtv: "لا أسوّق جهاد أزعور".

وأضاف الجميل: "سنعطل الجلسات لمنع انتخاب فرنجية ونحن بحالة مواجهة ولا نقبل بخيار الاستسلام لحزب الله".

وتابع: "الحزب يقول سنبقى نعطل لفرض مرشحنا ونحن نقول له سنعطل لمنعك من فرض مرشحك وسنعمل على أي ثغرة لمواجهة "الحزب" وباسيل أمام اختبار مهم".

واشار الجميل الى انه لا مانع لديه من انتخاب المرشح شبلي الملاط رئيساً للجمهورية

#الجميل #المجلس #الملاط #تعطيل #جلسات
#شبلي #فرنجية

https://farah.kamaljoumblatt.com/articles/5542

ميلاد وفراق

ملف خاص بمناسبة ذكرى ولادة المعلم كمال جنبلاط

شبلي ملاط

ليس واضحاً في التاريخ متى بدأ أغلب المسيحيين يحتفلون بمولد المسيح في منتصف ليلة ٢٤ الى ٢٥ كانون الأول، والبعض الآخر من الشرقيين الأقباط والأورثوذكس في ليلة ٦ الى ٧ كانون الثاني. يروى أن التاريخ الأول مرتبط بصعود الشمس من أقصر النهارات في انقلاب الشتاء، ال solstice المحتفى به منذ العهد الروماني. أما تواريخ جلجلة المسيح في الربيع فتفاوتها كلّ عام مرتبط بالتقويم القمري الملازم فيه لعيد الفصح.

اختلاط التواريخ طبيعي في العصور الغابرة بسبب تباين التقاويم وتعارض الآثار، فالمؤرخون الحديثون انتهوا الى أن ولادة المسيح جاءت في السنة الرابعة أو السادسة قبل الميلاد، وحتى عام مولد نبي الاسلام في ٥٧١ ميلادي مجرّدُ تكهن أساسُه الإشارة القرآنية العابرة الى اجتياح ملك الحبشة أبرَها للحجاز بفيَلته واندحاره عند غضب الله. وإذا طغى ميلاد المسيح في ٢٥ كانون الأول من السنة الغريغورية عالمياً، تُرجَّح نشأته منتصفَ القرن الرابع الميلادي عام ٣٥٠، أيام كان التقويم المعتمد سابقاً بألف عام لتقصيره الفجائي في عهد البابا غريغوريوس الـ١٣، بحيث صارت الرزنامة في الغرب المسيحي منذ عام ١٥٨٢ أقصر بعشرة أيام من رديفها الجولياني السابق.

كذلك المولد النبوي ، شأنه شأن الميلاد المسيحي، مختلفٌ على يومه ما بين الفرق الشيعية والسنية، وهو أصلاً جاء متأخراً في مكانته على العيدين الصغير والكبير عند المسلمين، ومرفوضًا حنبليًا بسبب النقص في العلّة الفقهية.

مختصر القول أنّ تاريخ التواريخ نفسه من عمل الإنسان وعقله القاصر، إلا أنّه لا يمنع التئام الناس في الأحزان والأفراح على ميلاد أحبابهم في العائلة والوطن والدين على أساسات واهية علميّاً. واقتباساً من قصيدة أحمد شوقي الرائعة في النبي، مطلعُها

وُلِد الهدى فالكائنات ضياءُ وفمُ الزمان تَبَسُّمٌ وثناءُ،

يبقى للإحتفال المسيحي للمؤمن به لا يضاهيه في الكون ضياء ، وفي ذكرى الميلاد في العالم بهاءُ طقوس وانبعاثات ولقاءات يعمّها الفرح، ما يخالج نفسي في ذكرى مولد كمال جنبلاط منذ حين.

سؤال صعب على الإنسان الذي نحبّه ونفتقده: هل نرجّح عيد الميلاد أو عيد الفراق في ذكراه؟

كان دأبي سابقاً مرافقة ذكرى اغتيال كمال جنبلاط في آذار بمحاضرات تلائم الحدث الحزين ، الى أن باتت قناعتي المتنامية، أسوةً بأصدقائه في الجمعية، بأن حياة كمال جنبلاط تحمل فرحاً يضطرّ الى ترك الموت الغادر جانبًا، والى تفضيل ميلاده الذي بِتنا في لبنان نحتفل به بمثل هذا اليوم كلّ عام، ولقد أنسْتُ في شعر أبي العلاء بيتاً أردّده دومًا لما فيه من بهجة وحكمة في سيرة المسيح ونصرته الفقراء على الأغنياء، والتواضع على تعالي أصحاب المعالي، ومن شَبَهٍ له في سيرة أبي وليد لمـّا يقول المعرّي:

فَما حَبَسَ النَفسَ المسيحُ تَعَبُّدًا وَلَكِنْ مَشى في الأَرضِ مِشيَةَ سائِحِ

وهكذا صار العُرف عموماً في لبنان بذكرى كمال جنبلاط مناسبة صامتة بباقة من الورد على ضريحه في السادس عشر من آذار، وندوات وكتابات واحتفالات في الخامس من كانون الاول، وهو ما جعل الزمنُ أغلبَنا يُحْييه ويُحَيّيه.

يبقى أن جاء ترفّع كمال جنبلاط عن الخوف، وازدراؤه له إذا كان ثمنُه غيابَ الحرية، وحكمتُه في اعتبار الحياة دائمًا عابرة، جاء شاملاً الميلاد والفراق صدًى لفيلسوف المعرّة:

فكأنّ كلَّ شيء منذرٌ بالرحيل ، . comme si toute chose ne fût qu’ annonce de voyage

41

20+

On the passing of Selim Hoss August 2024

Chibli Mallat
August 25, 2024 ·

سليم الحص
من أهل السياسة في لبنان من ندر في الشهامة والترفع. بفضله تأسس في بيروت مكتب منظمة العفو الاقليمي

48

7 comments

Like Comment Share

Most relevant

Comment as Nada Chahine

السياسة

لقاء بين البروفسور شبلي ملاط والنائب ياسين ياسين حول سبل النهوض الاقتصادي

08:31AM

في جولة على الطاقات الشابة في المجلس النيابي للنظر في مشاركة مستقبلية فعالة من أجل النهوض الوطني السريع، اجتمع البروفسور شبلي ملاّط والأستاذ أمين محمد بشير مع نائب البقاع الغربي الحاج ياسين ياسين ومعاونه الدكتور وليد حلاوي في مكتب النائب ياسين ببيروت. وركز حديث الاستاذ ملاط على الدور الأساسي لرجال الاعمال الناجحين اللبنانيين خارجياً وداخلياً، وعن مسار الحاج ياسين كمثل يحتذى به وطنياً بعد تفوق اعماله في الولايات المتحدة، و تسخيرها بقاعيا لإحياء الاقتصاد المنتج ولمساعدة العوائل اللبنانية المرهقة بالانهيار الاقتصادي. كما شدد على ضرورة النظر الى احياء الاقتصاد ليس كمنة بل كتوظيف في مشاريع حية يكون القطاع الخاص رائدا فيها.

لقاء النائب عبد المسيح والبروفسور شبلي ملاط

التقى النائب أديب عبد المسيح البروفسور شبلي ملاط، - وهو أحد المرشحين غير المعلنين رسميا لمنصب رئاسة الجمهورية - في منزل البروفسور جورج تامر في كفرحزير الكورة.

وبحسب بيان صادر عن عبد المسيح، فان "اللقاء شكل مناسبة لمناقشة أمور عدة، منها الملف الرئاسي الذي اخذ الحصة الأكبر من الحديث، وتم التباحث به بشكل موسع. واستمع عبد المسيح للملاط عن رؤيته للقضايا الوطنية ونظرته للخطط الإنقاذية وكيفية التوصل الى حل للأزمات الحالية، ثم قدم الأخير موسوعة من كتبه للنائب".

القسم الأول (باللغتين الإنكليزية والفرنسية)

Mallat Issues statement for a USG ceasefire ultimatum in Gaza and South Lebanon

The office of Professor Chibli Mallat has released an opinion piece in which he outlines a workable plan to end the war in Gaza and South Lebanon. In Lebanon in particular, as the war drums increase in intensity, the plan builds on his recent initiative for the domestic and international recognition of the current Lebanese consensus to prevent full war in South Lebanon. The plan would also put an end to speculation and uncertainty in relation the health and fitness of the American president that ensures continuity for the Ceasefire. Mallat builds in this proposition on lifetime academic and engaged efforts for Middle Eastern peace, and on his recent initiative to prevent Lebanon being involved in a full and devastating war because of Gaza.

The plan advocates setting a time ultimatum by the US government for both Israel and Hamas to start implementing UNSCR 2735, and heightened transparency on the president's health in relation to his daily activities, together with a readiness to pass on the mantle of leadership to the vice-president if and when needed.

A plan for Joe Biden: forcing the Ceasefire on the Israeli government and Hamas, winning the presidency

Chibli Mallat

The rise of autocrats in America and the rest of the world in the past two decades has basic and well understood roots: a structural wave of massive, increasing migration from the South; and economic insecurity for the middle class and its lumpenization as a large set of voters living in quotidian precarity.

Migration has become massive and structural. It results from failed decolonization and grave weather deterioration. Brexit and the retreat of Europe are the result of the massive flight of Syrians to Europe in 2012 as repression reached new heights in their homeland. Italian and French fascist movements result in large part from migration across the Mediterranean by the wretched of the earth seeking kinder skies from Africa and Asia. Italy first, France next.

Precarity and lumpenization: In the US, it is precarity, not GDP or per capita income, which characterizes the economic system. It is illustrated by the cashier's daily life as template for the workforce. Her compensation is a pittance, her hopes of advancement are nil, and her already dreary job is increasingly replaced by automation. The European cashier follows her across-the-Atlantic counterpart. Mom and pop's petit commerce dies at every street corner and is replaced by no less precarious trades than hairdressing and nail polishing, also doomed soon enough by the robot fixer. Precarity means uncertainty means frustration means lumpenization of the whole workforce, with lumpen defined as "dispossessed and uprooted individuals cut off from the economic and social class with which they might normally be identified" (Webster). This was true in the 1920s and 1930s for the rise of fascism. It is a worldwide characteristic of present economies, despite the extraordinary rise of GDPs and the variety of consumer items unlike during the Great Depression. The world is getting richer, while the people feel increasing precarity.

These two socio-economic characteristics are structural in the US. Precarity augments inside the borders as migration waves roll on with a cheaper workforce pushing North from ravaged central and south America.

There is little that can be done in the short term. But political time moves differently. To avoid autocracy in power in the US, and its continued rise in the world, I propose to keep these two long-termish traits in mind, while I address the tighter political framework upon us in America.

Joe Biden is a decent and competent president, but America worries about his age and performance. His every word and move is recorded, his every gesture scrutinized, whether genuinely expressive of physical and mental regression or the figment of adverse media -- official and social. For now, Trump holds better on that register than Biden.

This is likely to remain true until the elections. If Mr. Biden can assure the larger public that he can continuously put on a performance like the one before Congress on March 8, he must plan and schedule heavyweight addresses now, and avoid wandering off on an exhausting campaign trail of sideshows. If he cannot, or if he fails in exuding confidence at any of those public appearances, he must be ready to pass the torch to the vice-president. He and Kamala Harris could then then continue the campaign with her energy upfront, together with a new vice-president whom she appoints. She has already stepped up her presence and developed an increasingly assertive and convincing discourse.

If by the Democratic Convention on August 19 the president has faltered, the American people

will know what to expect and will appreciate him the more for his readiness to step down.

But another cloud has darkened the chances of a Democratic presidency. Like Syria for Brexit and the unraveling of Europe, it is Israel-Palestine for a diminished US leadership incapable of forcing its closest and most dependent ally to stop the war. The US government let the bombing drag on, eventually unleashing waves of protests on the finest campuses. This has not only undermined the Democrats' authority with their traditional reservoir of young, educated Americans. Critically, it has created more precarity in the public space.

The USG secured a near-unanimous Ceasefire Resolution on June 10. UNSCR 2735 (2024) is an excellent Resolution. The US president needs a diplomatic win to materialize.
Contrary to what the Israeli government and Hamas say or are said to say, the Resolution, if implemented, ends the war in Gaza, and Hizbullah has committed to end hostilities on the Lebanon-Israeli border as soon as the guns fall silent in Gaza.

Let us consider the schedule under the Resolution. First phase: six weeks, starting with a full ceasefire, Hamas releases ten, thirty, forty hostages, alive and dead. Gazans displaced internally begin returning to where their first refuge took them when they were prevented from returning to their homes in 1948. If Mr. Netanyahu starts the war again by saying negotiations have failed, we will be back to where we are today. This is hard to envisage, for it would repeat tragic 'Sophie's choices' for the families of the remaining hostages, and unleash new mass flights of already multi-displaced Gazans. As both the US president and vice-president have repeated, "it's time for war to end". The Israeli government is frail, and the US has the means to weakening it into resignation.

No one in the world but the current Israeli Prime Minister can afford this. Least of all the US president.

To cut short on the trade of accusations on who is responsible for not accepting a stop to the hostilities, the US administration need only ask one thing from the warring parties: date and time for the Ceasefire. Hamas says it 'welcomes' the ceasefire. It will no doubt say in answer to an American ultimatum: tonight midnight, or the earliest possible, or as soon as the Israelis name a time. If Hamas does not, the USG or the UNSCR can declare it in breach of the Resolution, and the Israeli government allowed to pursue the war. As for Mr. Netanyahu, he will continue to play for time and on words, but for how long? If Hamas gives a date as above, can he afford not to give one? The American government can easily remind him that US interests come first, for instance in withholding a visa for his July visit to Congress, to declaring a Palestinian state within the 1967 borders which it would pledge to protect. The two states, with a territorial link between the West Bank and Gaza, are squarely announced in the last Ceasefire resolution.

As the first phase of the Ceasefire unfolds from late June roundabout, six weeks take us past 24 July, where Mr. Netanyahu can bask in Congressional glory without risk of being undercut by President Biden. More importantly, it takes us close to the Democratic Convention on 19 August.

With a plan for solving the full Middle East crisis and a lasting Ceasefire in place, the American president will once again appear as world leader.

Never minimize the allure of appearance for voting day. Precariousness matters, yes. Migration matters, yes. But leadership also matters, however intangible it be. After the Camp David peace between Israel and Egypt, Jimmy Carter would have won but for the bad luck in the operation to release the US hostages held in Tehran. Ronald Reagan was revered for winning the Cold war, and Bush Junior originally supported for liberating Iraq from Saddam Hussein in 2003, in time for his reelection the following year. Only later did liberation turn into occupation.

Bringing the two strands together for a Democratic win on November 5th is less complicated an electoral strategy than many think. Mr. Biden could declare it immediately in close to the following terms:

“The USG expects the application of UNSCR 2735 (2024) next week. It wants the Ceasefire to start as early as midnight Sunday for Monday. It expects the Israeli government and Hamas to accept it with no condition. If the Israeli government rejects it or remains silent, the USG will declare it to be in breach of the Resolution and will consider its options [as above, visa rejection and Palestinian state recognition, and several other possibilities]. If Hamas rejects it or remains silent, the USG will declare Hamas to be in breach of the Resolution and the Israeli government can resume its operations.”

Once the Ceasefire is in place, the first phase starts under the American plan as integrated in the Security Council resolution. In the timeline suggested, this is six weeks from roughly the second half of July, so in early to mid-August. By then, Mr. Netanyahu would have visited Washington, where he will be warned again that there is no breaching the Ceasefire or else. Aid to Gaza will be in full swing, and the first group of hostages will have been released to euphoria worldwide. Biden’s international success will then be celebrated at the Convention for his presidential leadership. This should last until the elections, especially with the expected disarray in Mr. Trump’s camp.

In parallel, and once the Gaza Ceasefire is in place, the deciding figures in the Democratic Party can address widely shared concern with the mental and physical weakness of President Biden. Constitutionally, passing on the leadership to Kamela Harris will be effected, if need be, up until the week before election day, and a new vice-president announced simultaneously. A simple declaration from the White House is needed:

“The President is in good health and full control, but he is considering the danger to American democracy under an autocrat in the White House, and he is prepared to resign in favor of the vice-president should his physical state falter in a way that impairs his program. Decision on passing on the leadership through the campaign depends on his being fully fit and seeing to be fit by the American people. To ensure that the American public is fully informed, the White House will provide a weekly account of the extraordinary work which the President continues to

accomplish every single day.

It will be President Biden's decision to resign if he believes passing on the leadership mantle is in the interest of the country.

The president wishes to consolidate Middle Eastern peace by then and lay the ground for the full implementation of UNSCR."

Chibli Mallat is a lawyer, human rights activist, and law professor. His books include The Middle East into the 21st Century and Democracy in Fin-de-Siècle America.

Pour Chibli Mallat, un cessez-le-feu à Gaza doit absolument inclure le Liban-Sud

Le juriste et candidat à la présidentielle libanaise propose d'amender la résolution du Conseil de sécurité des Nations unies pour maximiser ses chances de réussite.

OLJ / Par Propos recueillis par Jeanine JALKH, le 14 juin 2024 à 20h30

Avocat en droit international et ancien professeur de droit à Harvard, Chibli Mallat, candidat à la présidence de la République en 2006 et aujourd'hui mis en avant par le leader druze Walid Joumblatt comme « le meilleur candidat de compromis possible », vient de soumettre deux amendements majeurs à la résolution du Conseil de sécurité des Nations unies pour un cessez-le-feu à Gaza.

M. Mallat, connu pour la plainte déposée auprès de la justice belge en 2003 pour crimes de guerre, crimes contre l'humanité et génocide visant l'ancien Premier ministre d'Israël Ariel Sharon, et ses multiples contacts avec les décideurs palestiniens, a suggéré d'inclure au texte onusien deux propositions susceptibles de mieux garantir, selon lui, le succès d'un éventuel cessez-le-feu qui doit comprendre de manière concomitante un cessez-le-feu au Liban-Sud. Le juriste propose également une réduction progressive des colonies en Cisjordanie et à Jérusalem, un objectif plus difficile à atteindre.

Chibli Mallat a répondu aux questions de L'Orient-Le Jour.

Quelle est la valeur ajoutée des deux amendements que vous apportez à la résolution du Conseil de sécurité pour un cessez-le- feu à Gaza ?

La décision du Conseil de sécurité numéro 2735 (2024) est une excellente résolution, mais il lui manque une mention expresse du Liban-Sud et de la Cisjordanie pour que le cessez-le-feu soit exhaustif. En particulier au Liban-Sud, M. Netanyahu continuera à augmenter la tension malgré l'engagement du Hezbollah à arrêter les hostilités sitôt le cessez-le-feu établi à Gaza.

Pourquoi considérez-vous que ces amendements ont plus de chances d'aboutir que l'ensemble des efforts internationaux entrepris à ce jour en vue d'un cessez-le-feu (la médiation d'Amos Hochstein, les efforts français, ceux du Qatar et de l'Égypte, etc.) et qui n'ont toujours pas abouti ?

En ce qui concerne le Liban-Sud, la clause que je propose est bonne pour tous les protagonistes libanais et c'est ce qui m'importe le plus. Ce sera la première fois que le Hezbollah autant que les parties chrétiennes seront susceptibles d'adhérer à une position unifiée, qui se base sur l'interdiction faite à Israël de continuer à mettre le Sud à feu et à sang. Les médiations diverses ont un autre rythme, qui peut attendre. Dans l'immédiat, il faut mettre terme au spectre de la guerre sur le sol libanais.

Je ne pense pas que la position occidentale, surtout américaine, ainsi que la position arabe ou iranienne soient intrinsèquement différentes. Tout le monde sait que le cessez-le-feu à Gaza ne tiendra pas si la violence reste déchaînée par Israël au Liban ou en Cisjordanie.

Vous proposez entre autres la réduction progressive des colonies en Cisjordanie et à Jérusalem. Pourquoi Israël-il accepterait de revenir en arrière et d'abandonner les territoires qu'il grappille depuis des années ?

Ce dossier est plus difficile. Il faut cependant regarder le texte de la résolution de plus près. Il stipule deux États démocratiques, aux frontières internationales intangibles sur la base de la 242 et de toutes les résolutions qui l'ont réaffirmée depuis 1967, ainsi – grande innovation – qu'une continuité géographique entre Gaza et la Cisjordanie.

C'est un texte américain, donc tout à fait surprenant. En plus, Washington a déjà forcé Israël à l'accepter, c'est écrit noir sur blanc dans le texte. Et le Hamas l'a chaleureusement accueilli. Il reste le plus important, le terrain. Biden a intérêt à ce que le cessez-le-feu s'établisse avant la convention démocrate en août. L'établissement de l'État dépendra des élections en novembre. Avez vous déjà soumis ces amendements aux Nations unies ? Au Liban ?

Vous savez, je ne suis pas un État, encore moins un gouvernement, et encore moins le porte-parole du gouvernement libanais. Mais l'absence de président porteur d'une voix libanaise permet paradoxalement que dans le désert diplomatique dominant, le pays bénéficie d'une position d'avenir unie et réalisable. J'ai envoyé ce texte à divers collègues influents, libanais, arabes et occidentaux. Et aux parties libanaises bien sûr, y compris les Forces libanaises et le Hezbollah, et à des amis au sein du gouvernement. Il faudra demander à Boutros Assaker, un grand diplomate et conseiller du Premier ministre Nagib Mikati, comment le pays va se positionner face à l'initiative (malheureusement il n'avait pas assez de temps hier pour agir à

New York). C'est partie remise, en urgence j'espère. Le texte est publié. S'il tient la route, une discussion s'engagera au sein des instances qui concernées .

Vous avez rencontré Walid Boukhari il y a quelques jours. Dans quel but ? Quelle a été la teneur de l'entretien ?

L'ambassadeur saoudien m'a invité, avec un groupe d'amis qui me soutiennent en tant que candidat pour la présidence de la République, le mardi 4 juin, pour un long entretien sur nos visions respectives pour l'avenir. Pour ma part, j'ai trouvé un diplomate d'envergure, sage et efficace, issu de la même école que Saoud al-Fayçal (ancien ministre saoudien des Affaires étrangères, décédé en 2015) et animé du dynamisme du prince héritier, Mohammad ben Salmane. En substance, je rappelle que l'Arabie saoudite, lors du dernier sommet de Riyad, a inclus l'acceptation par l'Iran de la solution des deux États en Palestine. Ce rapprochement saoudien-iranien, sans précédent depuis la révolution iranienne en 1979, ouvre une voie rapide pour la présidence du "troisième candidat", que je soutiens avec Walid Joumblatt depuis deux ans. Le moment est venu, l'Arabie et les États-Unis aideront au déblocage puisque le "troisième choix" est devenu un leitmotiv commun.

Ce ne sera pas facile de s'accorder sur le président, mais la liste est limitée. Pour ma part, j'essaie d'être le plus engageant possible avec les députés et la presse et prends position sur les dossiers divers qui s'imposeront au futur chef de l'État. La situation régionale est un ancrage. Il en est d'autres, par exemple un long entretien sur la télévision palestinienne sur les grands enjeux juridiques, ou l'agencement des réformes essentielles. J'aimerais que d'autres présidentiables sortent de leur mutisme, le pays ne peut qu'y gagner.

Chibli Mallat warns against growing separatism in Lebanon, calls on election of President as imperative in wartime

MTV, 25 Oct 2023

The office of Professor Chibli Mallat issued the following statement:

Lebanon is a constitutionally dysfunctional state, the result of a deep societal imbalance in our inability to adopt a different pattern in dealing with public affairs. We have no other choice at the moment than live together. In the future, we may decide not to live together, God forbid, in an existential tragedy that I hope will never be on our agenda. But the specter of separation is present and growing for anyone who realizes the repercussions of the current war against the rampant constitutional vacuum.

In this dysfunctional state, determining our duty to live together is premised on taking the right constitutional position.

There is no point in relying on the 'expediting current affairs' caretaker government in light of the war over Palestine. The constitutional reasons are self-evident:

1. The Lebanese State is headless, because there is no President to fulfil his 'head of state' constitutional qualification.

2. The Council of Ministers is existentially undermined by the absence of the president, who chairs the Council when he chooses to attend its meetings.

3. The constitutional power of the President of the Republic is voided from any meaning and influence when the Cabinet meets without a President.

4. The caretaker government is entitled to meeting in the first place in order to take the decisions that can be enforced. Every decree is incomplete and ineffective in the absence of the signature of the President;

5. This is the more evident for decisions over war and peace which require the approval of two-thirds of the members of the Government.

Constitutionally, too, the country remains deprived of the person responsible as head of the High Defense Council. The Prime Minister is merely the deputy chairman of the Defense Council. The Defense Council does not have the right to take executive measures in the absence of its Chairman, who is also constitutionally the commander-in-chief of the armed forces.

In times of war, we need a president more than ever. It is our constitutional duty to elect him

immediately before addressing any other constitutional question. MPs may only have the right to meet under the dome of parliament to hold the election immediately, but we are all able to intensify our discussions wherever we live to agree on one or more candidates and hold the election with the support of as many of Lebanon's people and their representatives of as possible.

At this pivotal stage in our history, we bring the Constitution and the Lebanon back to life only by electing a president.

Prof Chibli Mallat on the Gaza war: Nonviolence and Apartheid

Nonviolence is a revolutionary mode of action to disturb and change a despotic political system within a country. The political system in Palestine/Israel is structurally despotic. As an international law advocate, I support the reading of Amnesty International, Human Rights Watch, Btselem, of Israel as a regime of apartheid, a description heralded by President James Carter in a visionary book published in 2006.

I add this important legal nuance: unlike apartheid in former South Africa in the legal enactment defined by the International Criminal Court Rome Statutes, some Palestinians, like those who carry Israeli citizenship, suffer from a systematic exclusion from executive power, but they do not live in an apartheid legal system, and participate to the national parliamentary elections. In this case, apartheid does not apply. Yet the participation of the non-Jewish citizens of Israel in the Knesset is systematically marginalized by the Jewish majority, so their effective executive power is nil. This is also why a national unity government, such as the one just emerging in Tel Aviv, is NOT a national unity government. It will be a truly national unity government only when non-Jewish Arab Palestinians in Israel are included in it. Yet this is not apartheid, this is structural subordination by a government of a sizeable part of its citizenry.

In contrast, an ascending system of oppression affects other Palestinians, which is correctly analyzed in law as apartheid. Under the ICC definition, apartheid is ‘an institutionalized regime of systematic oppression and domination by one racial group over any other racial group or groups and committed with the intention of maintaining that regime.’

In some cases, the Israeli regime is worse than apartheid. For instance, the Palestinian refugees of the wars of 1948 and of 1967 do NOT exist for Israel. In an apartheid system, the subordinated people have some rights, because they at least exist. The diaspora Palestinians have not a single right under Israeli law. Those in Jerusalem, the West Bank live under a system of apartheid, generally with a more severe treatment than the Black populations of South Africa’s apartheid. In Jerusalem and the West Bank, the Palestinians see their territory shrink by the day in open violence by the settlers under the protection and deadly support of the Israeli army.

Now Gaza: Gaza is acknowledged universally as an open-air prison. Bantustans were never an open-air prison. Journalist Thomas Friedman wrote a long time ago about Gaza ‘having fallen off the map’. The map of humankind. But all of this is a metaphor: in constitutional legal terms, this is worse than apartheid.

So what to do? I argued that we first impose a stop on violence, the release of civilians held in Gaza, and the beginning of talks, direct or indirect, to treat all prisoners, on both sides, as PoWs. This is for the coming days and weeks.

This obviously is for the short term. Already now, we must depart from the anomaly of apartheid (or worse, and sometimes better) as the dominant regime in Israel -- or worse, and sometimes better--, it must be changed, dominantly and for its worst part. Regime change out of Israel’s variations of colonial apartheid is imperative.

Again,[58] I find no gainsaying in an objective situation where the two peoples have been enmeshed in a civil war for over one hundred years. This is the consequence of a fact of ‘two people for the same land’ as described by French former President François Mitterrand in 1980. Put it simply, we can either stay in perpetual civil war, or we can imagine coexistence, either in a formal separation in two full states, or the constitutional fusion of the two peoples into some federative form, a decision which will depend on the progress of revolutionary nonviolence.

Thinking of nonviolence as tactics and strategy will inevitably follow a ceasefire, and a ceasefire is imperative morally. Nonviolence transformed into reality can only be achieved, morally and realistically, by the shock of a wide revolutionary movement in and around Israel.

After Gaza, it is Apartheid or Nonviolence: there is no moral in-between.

59

Search

Sign Up Login

Home
Lebanon Middle East World
Business Sports Climate Change & Environment
Entertainment Offbeat Culture Science Obituaries Technology Health Entrepreneurship Roundup
En
ع

Jumblat says Mallat best candidate, slams LF, FPM

by Naharnet Newsdesk 16 May 2023, 11:38
Comment
1

Post

Like 32

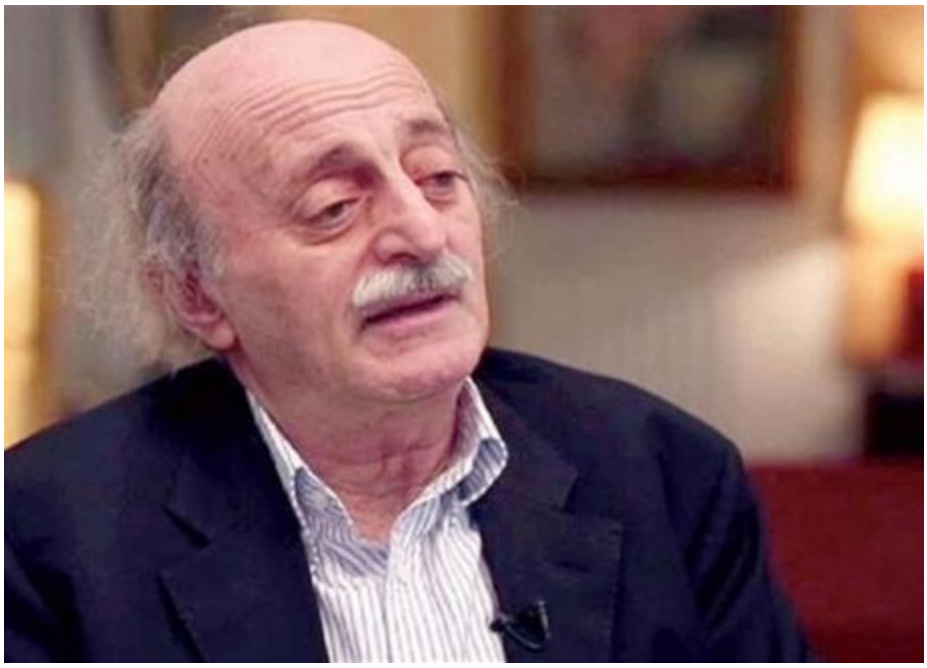

Lebanese international lawyer Chibli Mallat is the best presidential candidate to Progressive Socialist Party leader Walid Jumblat, who says he refuses to endorse a "confrontational" candidate.

"To some Lebanese leaders, the principle of settlement does not exist," Jubmlat said in a televised interview, as he criticized Lebanese Forces leader Samir Geagea and Free Patriotic leader Jebran Bassil for "vetoing" certain presidential candidates.

"When Geagea and Bassil came to an agreement, they elected (former President) Michel Aoun," Jumblat said.

The LF and the FPM have been holding talks over the presidential file, and MPs from both parties have said talks are in an advanced stage.

60

The FPM reportedly vetoed MP Michel Mouawad, Army Chief Joseph Aoun and former MP Salah Honein, while the LF refused former Minister Ziad Baroud. The name with no vetoes is former finance minister Jihad Azour who has also been proposed by Jumblat.

Source[Naharnet]

[Lebanon]

Comments 1

Missing rabiosa 16 May 2023, 17:35 00

He is always a backstabber. He always proves me right when I say I do not trust this guy and his socialist party.

By the way I though he retired and handed th epees to his son, so why he keep bloviating every now and then.

He's not happy because his partner in crime the speaker of parliament might not get his candidate elected.

[Reply]

Comment

- Name*
- Email
- Web site

I'm not a robot

reCAPTCHA

Privacy - Terms

Post a comment Cancel

IDÉES - POINT DE VUE

Lumières de nuit place de l’Étoile

OLJ / Par Chibli Mallat, le 06 mai 2023 à 00h00

La bannière du cèdre posée devant chaque siège du Parlement par les députés de la contestation Najate Aoun Saliba et Melhem Khalaf, plus d'un mois après le début de leur sit-in au sein de l'hémicycle pour réclamer l'élection d'un président de la République, le 21 février 2023. Photo tirée du compte Twitter de Melhem Khalaf.

Dernières infos

18:01
Eau L'Iran proteste contre un projet de barrage afghan

17:33
Chute du régime Assad
L'Europe ne financera pas des institutions islamistes en Syrie, prévient Berlin

17:30
Conflit Près de 100 personnes tuées dans des frappes israéliennes à Gaza au cours des dernières 24 heures

Toutes les dernières infos

Sur ce grand échiquier à mille plateaux où se joue la présidence du Liban en un moment particulièrement critique de notre histoire, dans la quête pour combler cette béance absurde, le vendredi passé était une journée particulière. Entraîné par la députée Paula Yacoubian, avec laquelle j'avais dîné le soir précédent, je me suis rendu au Parlement pour exprimer mon soutien à la position constitutionnelle de principe des députés Najate Saliba et Melhem Khalaf. C'était le centième jour (et nuit) de leur lie-in pour rappeler aux parlementaires qu'ils sont en retard de plus de sept mois sur l'échéance tracée clairement par notre Constitution pour éviter le vide à la tête de l'État.

Ce sont les conditions dans lesquelles ont vécu les députés protestataires, Najate Saliba et Melhem Khalaf, et par intermittence Paula Yacoubian qui m'ont le plus frappé. La professeure Saliba, en voyage de travail, était exceptionnellement absente, et c'est mon vieil ami, le Dr Melhem Khalaf, le bâtonnier de la révolution maintenant éteinte et à laquelle tant de gens ont cru, qui m'a le plus ému durant ma visite au cœur du Parlement place de l'Étoile.

Dans le grand hémicycle abandonné par les parlementaires jusqu'au moment incertain où enfin la fumée blanche sera

jusqu'au moment incertain où enfin la fumée blanche sera visible, les papiers du député de Beyrouth sont étalés sur une des 128 tables de travail, la seule. La nuit, dans les deux salles où dorment les liers-in, sur des fauteuils inconfortables peu destinés à être utilisés de manière tellement incongrue, deux petites lampes à pile tiennent lieu de bouée de survie, l'une pour voir, l'autre pour lire. Sur une table au coin de la salle, des sachets de thé et de café, et de petites bouteilles d'eau. Melhem Khalaf me propose un café. Seule une petite bouilloire en plastique sert de cuisine, et je n'ose pas demander ce qu'il mange, et quand. Heureusement qu'il y a des toilettes propres et que l'eau n'a pas été coupée. Alors que nous étions engagés dans une conversation animée sur les perspectives constitutionnelles d'un Liban moins factieux, à 14 heures pile, l'électricité s'est éteinte. Elle ne sera rétablie que le lendemain matin.

Je connais Melhem Khalaf depuis plus de trente ans, au barreau et dans l'action caritative qu'il a menée sans arrêt dans Offre Joie et d'autres organisations de la société civile pour lesquelles je n'ai eu ni sa patience ni son dévouement. Je n'ai jamais voté au barreau de Beyrouth, bien que j'y croie fermement, que mon père a été bâtonnier dans ses grands jours d'avant-guerre, et que je respecte la continuité de l'ordre des avocats contre vents et marées. L'ordre a persisté dans les élections de son bureau sous les balles, manifeste de courage et de démocratie.

Dans cette visite où j'ai éprouvé un peu de honte, et cette admiration qui ne peut être que muette pour ceux et celles qui se consacrent à protéger la décence publique, prisonniers d'opinion des années durant, députés dévoués qui ont souvent perdu un frère, un père, des amis proches, un grand plaisir était la qualité de la conversation. On n'a pas souvent l'occasion de parler Constitution en profondeur, même avec des collègues ou des législateurs. Avec Melhem Khalaf, une longue conversation sur comment sortir de la gangue confessionnelle qui a laminé le pays, tout en préservant un sentiment réel de sécurité aux « minorités associées » (Michel Chiha), ce carré qu'on n'arrive jamais à transformer en cercle ; une heure d'échange permet de se rendre compte de sa réflexion d'avenir, technique autant qu'humaine to square the circle : découpage innovateur des cazas pour que la côte libanaise, toujours plus riche que l'arrière-pays,

64

puisse fonctionner avec lui en meilleure symbiose ; bicaméralisme de Taëf bien difficile à agencer ; solutions envisageables à ce monstre ingouvernable qu'est devenu l'État libanais, tout cela entrecoupé de références constitutionnelles classiques et de boutades entre vieux camarades.

Certains se gaussent de nos députés. L'histoire leur donnera tort. Lorsque, enfin, la présidence libanaise se sera extirpée de cette mélasse constitutionnelle où nous nous trouvons, deux fortes notes de l'histoire resteront gravées dans les mémoires : le mécanisme qui aura enfin permis d'avoir raison du blocage présidentiel et les nuits à la lumière blafarde des lie-ins de nos députés éclairés.

Avocat, professeur de droit, activiste. Dernier ouvrage : « Philosophy of Nonviolence » (Oxford 2015).

COMMENTAIRES (3)

Merci pour cet article sur les deux seuls députés qui ont eu le courage de manifester leurs désaccords avec les vendus corrompus avec les moyens du bord. On s'attendait à un soutien des libanais qui iraient faire un sit-in pour veiller avec eux et leur apporter la lumière et des vivres, que nenni. Ils ont restés seuls, dans le noir et sans aucun écho de la population qui a continué à vaquer à ses occupations quotidiennes pour le plus grand bonheur des fossoyeurs. Ils ne font partie d'aucun parti politique et ne répondent à aucun Zaim. Ceci explique cela. Donc les libanais restent fidèles à ceux qui les ont pillé, humilié et essaient de les achever, et sont toujours prêts à les défendre quoiqu'ils leur infligent comme misères. Allez percer ce mystère libano-libanais qui déboussole le monde entier.

Sissi zayyat
11 h 08, le 08 mai 2023

Tous les commentaires

Working lunch between Prof Chibli Mallat and European Ambassadors

Prof Chibli Mallat was invited by German ambassador Andreas Kindl to a working lunch today, which was attended by Swiss Ambassador Dr Marion Weichelt, Italian Ambassador Nicoletta Bombardiere, and Belgian Ambassador Koen Vervaeke. Discussion revolved around the presidency in the light of the persistent deadlock, and on Mallat's vision on the future of Lebanon-European ties.

On the former, Mallat explained that a president requires both constitutionally and politically the assent to his [illegible]er person of Hizbullah and the Lebanese Forces, and that he has advocated for both parties to consider new ide[illegible]hat tr[illegible]end the dominant disagreement. On eventual first measures a president should take, Mallat explained that contrary to some arrangements being considered by France and other governments who care for the country, a 'binome' president/prime minister is unconstitutional and untrustworthy. The president does not decide who the PM is, it is Parliament that does.

Politically, there is no trust that the binome succeeds better than the arrangement made in 2016. Mallat explained that a president will find it difficult to inspire confidence if if he or she started a tenure that lacked the convergence of both Sayyed Nasrallah and Dr Geagea on the person, and that the support of HE Walid Jumblatt to persons who bridge this gap was and remains correct. The first and most important step is to form a strong, wide-ranging government, and that he hopes that the new PM will share his preference for a cabinet with at least as many women ministers as men.

On European-Lebanese ties, he suggested a more intense appreciation of the future of these relations to be at least as important as the Middle Eastern and Arab deep ties that Lebanon has developed.

TWEET YOUR COMMENT

Working lunch between Prof Chibli Mallat and European Ambassadors

Tweet

MOST READ

The Syrian Ministry of Interior announced the star...

Media outlets citing the New York Police: At least...

القسم الثاني (باللغة العربية): دراسات

دراسة عن كيفية فرض وقف شامل لإطلاق النار في غزة وجنوب لبنان

٢٥-٠٦-٢٠٢٤ | ١٣:٥٠ المصدر: "النهار"

شبلي ملاط

أصدر مكتب البروفيسور شبلي ملاط دراسة بشكل مقال رأي، يحدّد فيه الخطة العملية المطلوبة من الرئاسة الأميركية لإنهاء الحرب في #غزة وجنوب #لبنان. وفي لبنان على وجه الخصوص، ومع تنامي قرع طبول الحرب، ترتكز الخطة على ضرورة الاعتراف دولياً بالإجماع اللبناني على منع إسرائيل من شنّ حرب شاملة على البلد.

كما تضع الخطة حدًا للتكهّنات في ما يتعلق بصحة الرئيس الأميركي وطاقته على ضمان استمرارية وقف إطلاق النار متى نُفِّذ. ويستند ملاط في هذا الاقتراح إلى عمله العلمي والميداني من أجل السلام في الشرق الأوسط، وعلى مبادرته الأخيرة لمنع لبنان من توريط إسرائيل له في حرب شاملة ومدمرة جرّاء غزة، كما على عمله في الولايات المتحدة في توجيه السياسة في الشرق الأوسط.

وتدعو الخطة المقترحة إلى تحديد الحكومة الأميركية مهلة زمنية لكل من إسرائيل وحماس للبدء بتنفيذ قرار

مجلس الأمن رقم ٢٧٣٥، وإلى اعتماد الشفافية بشأن صحة الرئيس في أنشطته اليومية، واستعداده لتسليم عباءة القيادة إلى نائبة الرئيس متى لزم الأمر.

وفي الاقتراح تركيز على مركزية واشنطن بالنسبة إلى تمادي الحكومة الإسرائيلية في استمرار الحرب على جميع الجبهات، علماً بأن القضية عالمية، وأن تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٣٥ لا يحمل أيّ تأخير، وأن مسؤولية إنجازه تقع على الجميع، أفراداً وحكومات، وفي مقدمتهم شعب لبنان وحكومته.

خطة مزدوجة للرئيس الأميركي:
فرض وقف إطلاق النار على الحكومة الإسرائيلية وحماس للفوز رئاسياً
شبلي ملاط
صعود الحاكم المستبدّ في #أميركا وبقية العالم خلال العقدين الماضيين له جذور مفهومة جيداً: موجة بنيوية من الهجرة الهائلة المتزايدة من الجنوب، وانعدام الأمن الاقتصادي للطبقة الوسطى وتحوُّلها إلى مجموعة كبيرة من الناخبين، الذين يعيشون في حالة من عدم الاستقرار اليومي.

الهجرة واسعة وبنيويّة، وهي ناتجة عن فشل الاستعمار في بناء دول مستقرّة متى تحرّرت منه، وعن تدهور خطير للمناخ. خروج بريطانيا من أوروبا، فتراجع الاتحاد الأوروبي المتواصل، هما نتيجة لجوء السوريين الجماعي إلى أوروبا في العام ٢٠١٢ بحثاً عن الأمن. كما أن صعود الحركات المتطرفة الإيطالية والفرنسية جاء إلى حدّ كبير نتيجة الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط من بؤساء الأرض في أفريقيا وآسيا بحثاً عن سماء أكثر لطفاً من أوطانهم. بدأ استحواذ التطرف العنصري على السلطة في إيطاليا، وتلاه صعوده في فرنسا.

الهشاشة وعدم الاستقرار Précaritéوالتهميش Lumpenization:

ما يميز النظام الاقتصادي في الولايات المتحدة هو عدم الاستقرار الاقتصادي وهشاشة وضع الناس، وليس الناتج المحليّ الإجمالي أو نصيب الفرد من الدخل. مثال ذلك في الحياة اليومية للبائعة على صندوق السوبرماركت كنموذج للقوى العاملة: تعويضها زهيد، وآمالها في التقدّم منعدمة، ويتمّ بشكل متزايد استبدال وظيفتها الرتيبة أساساً بالآلة المبرمجة. كذلك الأمر بالنسبة إلى مثيلاتها عبر المحيط الأطلسي. تموت دكاكين التجارة العائلية الصغيرة في كل حيّ، ويتم استبدالها بالعمل في المحال الضخمة في وظائف الاقتصاد اليومي، التي لا تزيد استقراراً عمّا هو عليه تصفيف الشعر وتلميع الأظافر؛ وهي محكوم عليها أيضاً بتخطّيها القريب بسبب المكننة الخوارزمية. عدم الاستقرار يعني عدم اليقين، يعني الوهن والإحباط، يعني تهميش القوى العاملة بأكملها، مع تعريف المهمّشين بحسب معجم ويبستر Webster بأنهم "الأفراد المحرومون والمقتلعون من الطبقة الاقتصادية والاجتماعية التي يتمّ عملهم بها عادةً". هذا كان صحيحاً في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين مع صعود الفاشية، وقد بات سمة عالمية للاقتصادات الحالية، بالرغم من الارتفاع المستمرّ في الناتج الإجمالي وتنوّع المواد الاستهلاكية، على عكس فترة الكساد الكبير في أزمة الثلاثينيات. يزداد العالم ثراءً بينما يشعر الناس بعدم استقرار وضعهم وهشاشته فتهميشهم.

هاتان الخصوصيتان الاجتماعيتان–الاقتصاديتان هيكليّتان في الولايات المتحدة. تزداد حالة قلق الناس اقتصادياً داخل حدودها، فيزيدها حِدَّةً استمرارُ موجات هجرة القوة العاملة الرخيصة اللاجئة إليها من أميركا الوسطى والجنوبية.

لا حلّ للمعضلتين على المدى القصير، والوقت السياسي يتحرك بوتيرة مختلفة. ولتجنّب تصاعد التطرف في الولايات المتحدة، كما صعوده المرادف في العالم، أقترح وضع هاتين السمتين طويلتي الأمد في الاعتبار جانباً، فيما نتطرق إلى الإطار السياسي الأكثر إلحاحاً في الوضع الأميركي دولياً وداخلياً.

جو بايدن رئيس مخضرم وكُفء، لكن الشعب قلقٌ من عمره وأدائه. يتمّ تسجيل كلّ كلمة وحركة له، والتدقيق في كلّ إيماءة منه، سواء دلّت حقيقةً عن انحدار جسدي وعقلي أم كانت نَسْجَ وسائل الإعلام المناوئة الرسمية والاجتماعية. في الوقت الحالي، يتمتع دونالد ترامب في هذا السجّل بوضع أفضل من

وضع بايدن.

من المرجح أن تبقى الأمور الصحية على منوالها حتى الانتخابات. أما إذا أقنع بايدن الجمهور الأوسع أنه يستطيع الاستمرار في أداء مميّز مثل الذي قدّمة أمام الكونغرس في ٨ آذار (مارس)، فعليه تخطيط وجدولة خطابات منتقاة، وتجنّب الاستعراضات الجانبيّة المرهقة في الحملة؛ وإذا فشل في كسب الثقة في أي من تلك المناسبات العلنية، فضروريّ أن يكون مستعداً لتسليم الشعلة إلى نائبة الرئيس. ويمكنه هو وكامالا هاريس بعد ذلك مواصلة الحملة بكامل طاقتها، جنباً إلى جنب مع نائب الرئيس الجديد الذي تعيّنه. لقد ثبّتت هاريس وجودها في الأشهر الماضية، وطوّرت بشكل تصاعدي خطاباً حازماً ومقنعاً.

وإذا تعثر الرئيس بحلول المؤتمر الديمقراطي في ١٩ آب (أغسطس)، فإن الشعب الأميركي سيعرف من الآن ما في الانتظار ولماذا قد يقرّر الرئيس التنحي.

* * *

لكن سحابة أخرى ألقت بظلالها على فرص الرئاسة الديمقراطية. ومثل سوريا بالنسبة إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإن الأمر يتعلق بإسرائيل وفلسطين بالنسبة إلى قيادة أميركية ضعيفة، وغير قادرة على إجبار أقرب حلفائها وأكثرهم ارتباطاً بها على وقف الحرب. تركت حكومة الولايات المتحدة الحرب الإسرائيلية تطول، وأطلقت العنان لموجات من الاحتجاجات في أرقى الجامعات. لم يؤدِّ هذا إلى تقويض سلطة الديمقراطيين بخزّانهم التقليدي من الشباب الأميركيين المتعلّمين فحسب، بل خلق المزيد من عدم الاستقرار في الفضاء العام.

حصلت حكومة الولايات المتحدة بشبه إجماع على قرار وقف إطلاق النار في ١٠ حزيران الماضي. وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن ٢٧٣٥ (٢٠٢٤) جاء متأخّراً، فإنه قرار ممتاز. وخلافاً لما تقوله أو يُدّعى بأنها تقوله الحكومة الإسرائيلية وحماس كلتاهما، فإن القرار –إذا نفّذ– يوقف الحرب في المنطقة. وقد التزم حزب الله بإنهاء الأعمال العسكرية على الحدود اللبنانية–الإسرائيلية بمجرد أن يقف هول القتل في غزة.

فلننظر إلى الجدول الزمني المذكور في القرار. المرحلة الأولى من ستة أسابيع، تبدأ من وقف إطلاق النار الكامل، وتطلق خلالها حماس سراح عشرة أو ثلاثين أو أربعين رهينة، أحياء أو أموات، فيما تطلق إسرائيل عدداً من الأسرى الفلسطينيين، ويبدأ فكّ الحصار عن المدنيين في غزة. تستمرّ المفاوضات في المرحلة الثانية حتى إطلاق سراح جميع المخطوفين ورفاتهم مقابل انسحاب إسرائيل الكامل من القطاع، فيما يستمرّ النازحون في غزة بالرجوع إلى حيث أخذهم نزوحهم الأول، عندما مُنعوا من العودة إلى ديارهم في عام ١٩٤٨. هذا في نصّ القرار. أمّا إذا بدأ بنيامين نتنياهو الحرب مرّة أخرى بالقول إن المفاوضات قد فشلت، فيعود الوضع إلى ما هو عليه اليوم. من الصعب تصوّر مثل هذا الاحتمال في كل من إسرائيل والولايات المتحدة، لأنه يكرر الخيارات المأسوية لعائلات الرهائن المتبقّين، ويطلق العنان لنزوح جماعي جديد لسكّان غزة. قالها الرئيس الأميركي ونائبته بالحرف، "حان الوقت لإنهاء الحرب". الحكومة الإسرائيلية متضعضعة، وعند أميركا وسائل لإضعافها حتى الاستقالة.

يحتاج الرئيس الأميركي إذن إلى ترجمة انتصاره الديبلوماسي بإجماع قرار مجلس الأمن حقيقةً على الأرض. ولاستدراك تبادل الاتهامات حول من هو المسؤول عن عدم قبول وقف النار، يكفي الإدارة الأميركية طلب شيء واحد من الأطراف المتحاربة: التاريخ والساعة لوقف إطلاق النار. تقول حماس إنها "ترحب" بوقف إطلاق النار، وجوابها بالإيجاب محتّم بردٍّ على الإنذار الأميركي بتعيين الليلة أو منتصف الليل غداً أو بعد غد، أو بمجرد أن يحدّد الإسرائيليون الوقت. في حال رفضت حماس، سهل على حكومة الولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي أن يعلنا انتهاكها للقرار، والسماح للحكومة الإسرائيلية بمواصلة الحرب بلا هوادة. أمّا بنيامين نتنياهو، فمستمرٌ في اللعب على الوقت والكلمات، ولكن إلى متى؟ إذا أعطت حماس التزاماً على النحو الوارد أعلاه، فهل يمكنه عدم إعطاء موعد؟ تذكّره الحكومة الأميركية عندئذٍ بأن المصالح الأميركية تأتي أولاً، وسهل على الإدارة حجب تأشيرة زيارته إلى الكونغرس في تموز، أو إعلان دولة فلسطينية في داخل حدود عام ١٩٦٧ تتعهد بحمايتها، خاصة أن قرار وقف إطلاق النار يعلن

بوضوح موافقة الولايات المتحدة على حلّ الدولتين، وإقرار لا سابق له بضرورة رابط جغرافي بين الضفة الغربية وغزة.

لننظر الآن إلى الجدول الزمني:

مع بدء المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار في أواخر حزيران، ولمدّة تفصله عن خطاب نتانياهو في ٢٤ تموز، أي أقلّ من ستة أسابيع، يستمتع نتنياهو بحفاوة الكونغرس، من دون المخاطرة بتقويضه من قبل الرئيس بايدن أو أعضاء الكونغرس في الحزب الديمقراطي. لا مصلحة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بخرق الاتفاق في هذه الفترة؛ والأهمّ أن المرحلة الأولى تقرّبنا من المؤتمر الديمقراطي في ١٩ آب (أغسطس). مع وجود خطة لبداية حلّ أزمة الشرق الأوسط بالكامل باستقرار وقف إطلاق النار، يظهر الرئيس الأميركي مرة أخرى كزعيم عالمي.

لا ينبغي التقليل من جاذبية صورة الرئيس الدولية يوم الاقتراع. عدم الاستقرار مهم، كذلك الهجرة، لكن الحسّ بالقيادة مهمّ أيضًا. بعد سلام كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر، كان جيمي كارتر محتّم الفوز لولا سوء حظّه في عملية إطلاق سراح الرهائن الأميركيين المحتجزين في طهران. وكما حظي رونالد ريغان منذ فوزه في الحرب الباردة بهالة من البطولة لدى الجمهوريين، كذلك جاء تحرير العراق من صدام حسين عام ٢٠٠٣ في الوقت المناسب لإعادة انتخاب جورج بوش الابن في العام اللاحق، ولم يتحوّل هذا التحرير إلى احتلال إلا في وقت لاحق.

يمثّل الجمع بين هذين المسارين لتحقيق فوز ديمقراطي في ٥ تشرين الأول (نوفمبر) استراتيجية انتخابية، أقلّ تعقيداً مما يظنُّه الكثيرون، بإعلان الرئيس الأميركي ما يقارب الآتي:

"تصرّ حكومة الولايات المتحدة على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٣٥ (٢٠٢٤) الأسبوع المقبل. وتريد أن يبدأ وقف إطلاق النار في وقت مبكر من منتصف ليل _____. وهي تتوقع من الحكومة الإسرائيلية وحماس أن تقبلا به من دون شروط. أما إذا رفضت الحكومة الإسرائيلية القرار أو التزمت الصمت، فحكومة الولايات المتحدة مصمّمة على إعلانها منتهكةً للقرار، وستنظر في خياراتها [كما هو

مذكور أعلاه، رفض التأشيرة و/أو الاعتراف بالدولة الفلسطينية وحمايتها، وعدد من الاحتمالات الأخرى]. وإذا رفضت حماس الالتزام بالقرار أو التزمت الصمت، فإن الحكومة الأميركية تعتبر حماس منتهكة للقرار، وللحكومة الإسرائيلية استئناف عملياتها العسكرية.

وبمجرد سريان وقف إطلاق النار، تبدأ المرحلة الأولى بموجب الخطة الأميركية كما وردت في قرار مجلس الأمن، حسب الجدول الزمني المقترح، مدّتها ستة أسابيع، بدايةً من النصف الثاني من تموز، أي ما بين أوائل ومنتصف آب (أغسطس). حتى ذلك الحين، يكون بنيامين نتنياهو قد زار واشنطن، حيث يتمّ تحذيره مرة أخرى من خرقه وقف إطلاق النار، وتكون المساعدات لغزة على قدم وساق؛ ويكون قد تمَّ إطلاق سراح المجموعة الأولى من الرهائن الإسرائيليين والأسرى الفلسطينيين وسط حالة من الترحيب في جميع أنحاء العالم، ممّا يحتّم احتفال مؤتمر الحزب الديمقراطي بريادة بايدن الدولية. والأرجح أن يستمرّ هذا الوضع حتى الانتخابات، خاصة مع الفوضى المتوقعة في معسكر دونالد ترامب.

بموازاة ذلك، وبمجرد تنفيذ وقف إطلاق النار في غزة، يمكن الشخصيات المعروفة في الحزب الديمقراطي معالجة القلق المتنامي جراء الضعف العقلي والجسدي للرئيس. من الوجهة الدستورية، يجوز نقل القيادة إلى كامالا هاريس، إذا لزم الأمر، حتى الأسبوع الذي يسبق يوم الانتخابات.

يتطلب هذا المسار إعلانًا بسيطًا من البيت الأبيض على النحو الآتي:

"الرئيس بصحة جيدة، وعمله مستمرّ يومياً كالعادة، لكنه يفكّر في الخطر على الديمقراطية الأميركية من أي هفوة منه، وهو مستعدّ للاستقالة لصالح نائبة الرئيس، إذا تعثرت حالته الجسدية بطريقة قد تضعف أداءه السياسي. ولضمان إطلاع الرأي العام الأميركي بشكل كامل على صحة الرئيس واستمرار قيادته غير منقوصة، قرّر البيت الأبيض تقديم تقرير أسبوعيّ عن العمل الاستثنائي الذي يواصل الرئيس إنجازه كل يوم.

لن يتردّد الرئيس بايدن في الاستقالة إذا رأى أن تسليم عباءة القيادة لنائبة الرئيس يصبّ في مصلحة البلاد.

ويرغب الرئيس بايدن في إتمام المسار نحو السلام في الشرق الأوسط بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي قبل التئام المؤتمر الديمقراطي في آب."

شبلي ملاّط محامٍ وناشط في مجال حقوق الإنسان، وأستاذ في القانون. تشمل كتبُه بالإنكليزية "الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين"، وبالعربية والإنكليزية "الديمقراطية في أميركا".

.

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
ISSAM FARES INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY & INTERNATIONAL AFFAIRS
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

المسؤوليات المتلاشية:
أبعاد سياسية وقضائية للمجزرة في مرفأ بيروت

شبلي ملّاط
مكتب ملاط للمحاماة بيروت
الأستاذ الرئاسي الفخري في القانون، جامعة يوتاه

يستند هذا المقال إلى محاضرة ألقاها شبلي ملاط في ندوة "اليابان ولبنان: مسارات إعادة الإعمار" التي عقدت في 8 آذار/ مارس 2022. وعالجت هذه الندوة التي نظمها معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية بالتعاون مع سفارة اليابان في لبنان، موضوع جهود إعادة الإعمار والتعافي السياسي والقانوني بعد حربين مدمرتين: الحرب العالمية الثانية على اليابان والحرب اللبنانية.

مجزرة مرفأ بيروت بعد عامين

يُقارن الانفجار في مرفأ بيروت في 4 آب / أغسطس 2020 بانفجار القنبلة الذرية في 6 آب / أغسطس 1945 فوق هيروشيما في موازاته لها بنسبة واحد على عشرين. ويُعتبر الانفجار "أقوى انفجار غير نووي في القرن الحادي والعشرين"، أي ثالث انفجار من حيث الحجم في التاريخ[1].

هي مجزرة أحدثها الانفجار، قُتل فيها أكثر من 220 شخصًا، منهم من فارق الحياة بعد أسابيع وشهور من معاناة رهيبة. وأصيب 7 آلاف شخص بجروح خطيرة، كما دُمّر المرفأ والمناطق المجاورة له بالكامل. وقدّر البنك الدولي الأضرار التي أحدثها الانفجار بـ4 مليار دولار أميركي تقريبًا [2].

تسلّط هذه الدراسة الضوء على أبرز مظاهر الفشل في التبعات بعد عامين من المجزرة. في أي كارثة من هذا النوع، تتجلّى المسؤولية في محورين رئيسيين: محور سياسي وآخر قضائي. فَشَلُ لبنان في كليهما يتّسم بانتفاء المساءلة، سواء بتلاشي المسؤولية السياسية – وهي معدومة لأن المسؤولين الرئيسيين لا يزالون في مناصبهم –، وبتلاشي المسؤوليات القضائية من خلال اعتقالات انتقائية لموظفين صغار بينما تُرك كبار المسؤولين من دون محاسبة في ظلّ حصانات مكبّلة.

في مرفأ بيروت كان القتل واسع النطاق، و كانت الخسائر البشرية قطعًا من صنع الإنسان. من الصعب اعتبار حادثة فوكوشيما مجزرة، نظرًا لانعدام الخسائر الفورية للأرواح[3]. وعلى عكس الانهيار النووي في فوكوشيما الذي نتج جزئياً عن زلزال - أي كارثة طبيعية - كان انفجار مرفأ بيروت صنيعة الإنسان بالكامل، مما يميّز الحدث بصفته جريمة، ولو كان الظاهر حتى الآن غياب النية الجرمية.

قد تحمل كارثة فوكوشيما عنصرًا جنائيًا، لكنّ المتهمين ما زالوا أبرياء منه حتى الآن، إذ أن المحاكمات الرئيسية التي صدرت فيها أحكام نهائية كانت إدارية ومدنية[4]. أما في لبنان فلا إجراء إداري، والقضايا المدنية، على ندرتها، لا تزال هامشية. فعلى الرغم من دعوة واسعة لإجراء تحقيق ومقاضاة دوليين بسبب انعدام الثقة في النظام المحلي، إلا أنّ العملية الجنائية الوحيدة بقيت حتى تاريخه محلية، وهي الآن غائبة تمامًا. بعضُ التوقيفات تمّت بحقّ بعض الموظفين، ولا يزال عدد منهم في السجن، إلا أنه لم يتمّ توقيف أي من كبار المسؤولين السياسيين رغم المحاولات الحثيثة لملاحقة بعضهم.

---

[1] جونثان أموس وبول رينكون، "كان انفجار بيروت ضخمًا تاريخيًا"، بي بي سي نيوز، 5 تسرين الأول / أكتوبر 2020 (https://www.bbc.com/news/science-environment-54420033). معتمدًا على اقتباسات من سام ريغبي، وهو خبير في الانفجارات الضخمة.

[2] تراجع التفاصيل في "الملخص" على موقع هيومن رايتس ووتش، "دبحونا من جوا"، تحقيق في انفجار 4 آب / أغسطس في بيروت (https://www.hrw.org/report/2021/08/03/they-killed-us-inside/investigation-august-4-beirut-blast).

[3] تقدر الخسائر في الأرواح بسبب الزلزال والتسونامي بـ18500 شخص تقريبًا، ومع ذلك لم يهلك أي شخص في الانفجار نفسه. لقي 40 شخصًا مصرعهم في عملية الإجلاء المتسرعة، ما أدى إلى توجيه اتهامات جنائية إلى ثلاثة من كبار المديرين التنفيذيين لشركة TEPCO ، شركة الطاقة في طوكيو المسؤولة عن المحطة النووية. يراجع على سبيل المثال "كارثة فوكوشيما النووية: تنفيذيي شركة تيبكو قيد المحاكمة"، بي بي سي نيوز، 30 حزيران / يونيو 2017 (https://www.bbc.com/news/world-asia-40453383)

[4] التفاصيل في عرضPowerPoint للبروفيسورة هيتومي تاكيمورا في الندوة. لدى كتابة هذا التقرير، نشرت أخبار حول تثبيت المحكمة العليا في اليابان لدفع تعويضات من شركة طوكيو الإلكترونية المسؤولة عن المصنع إلى 3700 ضحية: "تأمر المحكمة العليا في اليابان بدفع تعويضات لضحايا فوكوشيما في قرار تاريخي"، هيئة الإذاعة اليابانية، 4 آذار / مارس 2020. القضية المرفوعة إداريًا ضد الدولة مستمرة.

1. السلطات اللبنانية والمسؤوليات السياسية في الانفجار

حين وقع الانفجار، كانت لا تزال حكومة الرئيس حسّان دياب في الحكم، في وقتٍ باتت شرعيته رهن غضب شعبي متواصل ولو غير منتظم منذ بداية الاحتجاجات في تشرين الأول / أكتوبر 2019. وبالتالي، تجسّد الانهيار السياسي الآني للمجزرة باستقالة كامل الحكومة، كما استقال بعض النواب من البرلمان، في حين تمسّك النواب الآخرون بكراسيهم، في مجلس نيابي بقي مبتورًا وفاقدًا للتوازن. وعلى الرغم من نصّ واضح في الدستور يشير إلى ضرورة إجراء انتخابات جديدة في المقاعد النيابية الشاغرة، إلّا أنّها لم تُجرَ. وهكذا، ومن بين الرئاسات الثلاث في البلد، لم يستقل منها إلّا رئيس الحكومة، في حين بقي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب في منصبيهما.

وسياسيًا أيضًا، جاءت شتى التكهنات فور وقوع الانفجار، منها الإشارة إلى هجوم جوي على المرفأ من قبل إسرائيل واستخدام حزب الله الصوامع لتخزين المواد الكيميائية بهدف استعمالها في النزاعات المسلحة التي يشارك فيها في كافة أنحاء المنطقة. وقد نفى الطرفان كل الادعاءات في اليوم نفسه إلا أنّ اتهام حزب الله باستخدام المرفأ بمثابة مستودع للذخيرة، وتلازمه مع خسائر الأرواح الناجمة عن الانفجار، وجد نفَسًا جديدًا عندما عُثر في جنوب لبنان على جثمان لقمان سليم في 4 شباط / فبراير2021، وهو المدافع عن حقوق الإنسان والمنتقد للقيادة السياسية للثنائي الشيعي في البلد. وربطت العائلة والأصدقاء اغتياله بكشفه عبر التلفزيون عن مسؤولية حزب الله في تخزين كيماويات في المرفأ كذخيرة للحرب في سوريا[5].

كما ارتبط المزيد من الخسائر في الأرواح سياسيًا بعمليات القتل التي وقعت صباح يوم 14 تشرين الأول /أكتوبر 2022، عندما سار المشاركون في مظاهرة نظمتها فصائل أمل وحزب الله ضد قاضي التحقيق في انفجار بيروت من أمام قصر العدل إلى الحي الذي تقطنه أغلبية مسيحية في عين الرمانة. قوبل المتظاهرون بإطلاق النيران، وتوفي 6 شبان على الأقل من المتظاهرين الشيعة، بالإضافة إلى امرأة من سكّان الحي. واتهمت قيادة حزب الله القوات اللبنانية بالتآمر لارتكاب جريمة القتل وتنفيذها، واعتقل عدد من الشبان المسيحيين في الحي. إلا أنه لم يُعتقل أي من المسلحين من فصائل أمل/ حزب الله الذين احتشدوا في مكان الحادث وشوهدوا يطلقون النار على المباني. ورُفعت شكاوى جنائية ضد رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع وزعيم حزب الله حسن نصرالله، من دون أي تبعات سياسية أو متابعة قضائية.

[5] ثلاثة اغتيالات أخرى مرتبطة بانفجار المرفأ تشمل "العقيد جوزيف سكاف، رئيس شعبة مكافحة المخدرات ومكافحة تبييض الأموال في إدارة الجمارك الذي كتب إلى إدارة مكافحة التهريب في إدارة الجمارك بالإضافة إلى عدد من المسؤولين الآخرين، محذرًا من باخرة "روسوس" في 21 شباط /فبراير 2014، توفي في آذار / مارس 2017 في ظروف مشبوهة. وأفادت الأنباء عن اغتيال منير أبو رجيلي، في 2 كانون الأول / ديسمبر 2020 في بلدته قرطبا، وهو عقيد متقاعد في الجمارك في شعبة مكافحة التهريب وكان صديقاً لسكاف. وفي 21 كانون الأول / ديسمبر 2020، أُعدم جوزيف بجاني أمام منزله في الكحالة، وهو المصور المستقل الذي ورد أنه كان من أوائل الأشخاص الذين التقطوا الصور في المرفأ بعد الانفجار". هيومن رايتس ووتش، "دبحونا من جوا"، تحقيق في انفجار 4 آب / أغسطس بيروت، رقم 2، 110 (تم حذف الحاشية السفلية). لم يؤد أي من التحقيقات حتى الآن إلى أي معلومات أخرى عن مقتل هؤلاء الأشخاص، ولم يتمّ أي اعتقال في ملفاتهم.

2. المساءلة القضائية وطريق تحقيق العدالة

في حالتَيْ هدر الدماء - سواء كانت مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالتحقيق في مجزرة المرفأ - لم يُظهر التحقيق القضائي توازنًا أو تقدمًا. فاستغرق الأمر 6 أشهر قبل تكليف قاضي تحقيق باغتيال لقمان سليم، ولا يزال الملف فارغًا، من دون استجوابات جدّيّة ومن دون حصول أي توقيف.

كما لا يزال غياب المساءلة القضائية كاملًا بالنسبة إلى الوفيات الناتجة عن انفجار المرفأ، رغم الغضب المستمر لعائلات الضحايا. وبقيت العملية القضائية محلية، مع دعم تقني دولي هامشي للتحقيق. وظهر تحديدًا آخر إجراء مهم اتخذته حكومة حسان دياب قبل استقالتها يوم 10 آب / أغسطس 2020 في إحالة الملف القضائي إلى المجلس العدلي الذي يتولى التحقيق الجنائي وملاحقة الجرائم المحالة إليه من مجلس الوزراء. تتكوّن هذه المحكمة الخاصة من خمسة من كبار القضاة في البلد، ومن المفترض أن تعالج الجرائم التي تنتهك الأمن القومي والقضايا السياسية الخطيرة، مثل اغتيال القادة السياسيين. إنما نجاح المجلس العدلي في ملفات الاغتيالات السياسية محدود جًدا عبر تاريخه الطويل.

يعمل المجلس أولًا من خلال محقق عدلي (أي قاضي التحقيق)، على الطراز الفرنسي، يُعّينه وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى لإجراء التحقيق. ويتمتع قاضي التحقيق في المجلس العدلي بصلاحيات واسعة، بما فيها استدعاء وتوقيف من يعتبرهم مشبوهين عن الجريمة. وينتهي دوره في لائحة الاتهام (أي القرار الاتهامي) الذي يُعرض على المجلس العدلي بكامل هيئته ويفتح مرحلة المحاكمة العلنية للمتهمين. وحتى الآن لم يَصدر أي قرار اتهامي، وبالتالي لم تبدأ أي محاكمة.

ومنذ إحالة مجزرة المرفأ إلى المجلس العدلي، تتالت العراقيل الفاضحة أمام العملية القضائية. فبعدما أصدر قاضي التحقيق العدلي الأول فادي صوان مذكرات استدعاء جنائية مختلفة، واعتقل أكثر من 15 مسؤولاً من مختلف الرتب والوظائف، وجَّه أيضًا تهماً إلى مسؤولين سياسيين رفيعي المستوى، بمن فيهم رئيس الحكومة آنذاك حسان دياب ووزراء ينتمون الى حركة أمل وتيار المردة.

إلا أن كبار المسؤولين الذين صار استدعاؤهم رفضوا المثول أمام القاضي فيما نشط الهجوم المضاد من خلال رفع القضايا ضدّ التحيز المزعوم للقاضي أو عن طريق التلطّي وراء الحصانات وبعض "الأذونات" الرسمية للتحقيق[6]. وتمّ رفع ما لا يقل عن 21 دعوى قضائية لعزل المحققَين العدليين المتعاقبَين اللذين ينظران في قضية انفجار المرفأ[7].

[6] عندما يُطلب من مسؤول أمني الإدلاء بشهادته كشاهد أو حتى كمتّهم، يجيب بأن الوزير المسؤول هو الوحيد الذي يمكنه منحه الإذن للقيام بذلك. والوزير طبعًا يرفض أو يتجاهل الدعوى أو مذكرة التوقيف.

[7] تراجع المفكرة القانونية، "التحقيق في جريمة المرفأ في غيبوبة تامة"، 4 آذار / مارس 2022 (موجودة على الشبكة).

وعندما نجح الطعن في إحدى القضايا ضدّ المحقق العدلي الأول فادي صوان، تمّت تنحيته عن الملفّ، فحلّ محله القاضي طارق بيطار الذي أكّد عدة مذكرات الإحضار أصدرها سلفُه، وراجع قضية بعض المعتقلين وأفرج عن بعضهم. كما أصدر مذكرات توقيف بحق كبار المسؤولين الأمنيين والسياسيين، واستدعى في 20 أيلول / سبتمبر 2021 رئيس الوزراء السابق حسان دياب للمثول أمامه بتهم جنائية خطيرة[8]

تجاهل المدعى عليه الاستدعاء بدعم من عدد كبير من رؤساء الوزراء السابقين، في غطاء طائفي مريب لمنع فعالية التحقيق. وترك كلا قاضيي التحقيق رئيس الجمهورية العماد ميشال عون خارجًا عن أي محاسبة، على الرغم من مسؤوليته الواضحة كرئيس للمجلس الأعلى للدفاع الذي تم إبلاغه رسميًا بوجود مواد خطرة في المرفأ في 20 تموز / يوليو 2020، أي قبل أكثر من عشرة أيام من وقوع الانفجار، ولم يتخذ أي إجراء كفيلًا بإزالتها[9] وقد اعترف الرئيس بعلمه السابق، "والتواصل مع المعنيين بالامر لإجراء اللازم "[10]، ولكنه لم يستقل رغم اعترافه العلني، ، كما لم يستمع القضاء الى أقواله - ناهيك عن توجيه الاتهام إليه - بسبب حصانته الدستورية المزعومة.

وتلا انتقال الملف إلى القاضي بيطار وابلٌ آخر من الإجراءات القضائية الهادفة الى تنحيته عن التحقيق، قدّمها المشتبه بهم بعد فترة وجيزة من توليه مهام منصبه. وهذه المرة، أبقت المحاكم المسؤولة عن النظر في هذه الالتماسات الملفّ مع القاضي.

وبالتزامن مع الحكومة اللبنانية الجديدة، منعت أوساط حركة أمل وحزب الله مجلس الوزراء من الانعقاد لمدة ثلاثة أشهر، واشترطت عزل القاضي عن ملف انفجار بيروت قبل حضورهم أي اجتماع للحكومة.

عاد مجلس الوزراء للانعقاد في كانون الثاني /يناير 2022 بعد حصول تعطيل إجرائي آخر أوقف التحقيق مجددًا. ويتعلق هذا التعطيل بمسألة تقنية مع الهيئة العامة لمحكمة التمييز المسؤولة عن البتّ بطلبات الملاحَقين لعزل المحقق العدلي.

---

[8] جاء في نص مذكرة الاستدعاء التي نشرها موقع جنوبية: وزارة العدل, المجلس العدلي رقم 1/محقق عدلي/ 2020. ورقة دعوة مدعى عليه, الموضوع: تبليغ موعد جلسة, المرجع: المحقق العدلي طارق بيطار, المطلوب إبلاغه: رئيس الحكومة السابق حسان بهاء الدين دياب المقيم في تلة الخياط، بناية الجرمقاني, لصقاً وفقاً للأصول على إيوان المحكمة وذلك سنداً للمادة 148 من قانون أصول المحاكمات الجزائية. يقتضي حضورك الى هذه الدائرة في الساعة العاشرة من يوم الإثنين الواقع في 4/10/2021 لبيان دفاعك بالدعوى المقامة عليك من الحق العام بجرائم القتل والإيذاء والإحراق والتخريب معطوفة جميعها على القصد الإحتمالي المنصوص عنها في المواد 547 و557 و556 و555 و554 و587 و588 و589 و590 و595 و733 من قانون العقوبات معطوفة جميعها على المادة 189 من القانون نفسه، والمادة 373 عقوبات المتعلقة بالإخلال بالواجبات الوظيفية، واستجوابك فيها.
بيروت في 20 أيلول، 2021, المحقق العدلي, القاضي طارق البيطار. "جنوبية" ينشر وثيقة "الإجراء الأخير" بحق دياب قبل مذكرة التوقيف، جنوبية، 20 أيلول / سبتمبر 2021.

[9] يمكن قراءة الكلمة في ملحق تقرير هيومن رايتس ووتش أعلاه رقم 2، الملحق 2.

[10] للمراجعة، رئاسة الجمهورية اللبنانية، "الرئيس عون في دردشة مع الصحافيين: هدفنا اليوم تبيان حقيقة انفجار المرفأ وتحقيق العدالة وابواب المحاكم ستكون مفتوحة امام المذنبين الكبار والصغار على حد سواء"، 7 آب 2021 (موجود على الشبكة)، وبالانكليزية "انفجار بيروت: علم اللبنانيون بمخزون خطير منذ قرابة ثلاثة أسابيع"، يورونيوز، 8 آب / أغسطس 2020 https://www.euronews.com/2020/08/07/beirut-blast-could-have-been-due-to-negligence-a-missile-or-a-bomb

ولأن الهيئة العامة لمحكمة التمييز فقدت نصابها القانوني (إذ بلغ بعض القضاة سنّ التقاعد وغادروا مناصبهم)، بات لا يمكنها الانعقاد لعدم إمكانية حلول قضاة معينين بالتكليف مكان القضاة الأصيلين المتقاعدين في ظلّ الجمود القضائي، فبقي المحقق العدلي عاجزًا فعليًا عن المضي في التحقيق حتى يتم تعيين قضاة هذه الهيئة الذي يحتاج الى مرسوم. ونظرًا إلى عدم ترقّب أي بدائل في أي وقت قريب، توقف التحقيق في انفجار مرفأ بيروت إلى أجل غير مسمى.

هذا ما وصلنا اليه في لبنان في العملية القضائية، وقد تعثر التحقيق مع استحالة صدور قرار اتهامي لبدء المحاكمة. ولا يزال نحو خمسة عشر موقوفاً من الموظفين من الدرجة الثاني رهن الاعتقال، وبعضهم محتجز منذ عامين تقريبًا. بينما أقدم جميع المتهمين الآخرين، ومعظمهم من كبار المسؤولين، على التشكيك بالتحقيق و نجحوا في وقف العملية القضائية التي بات مسارُها مسدودًا.

ملاحظات ختامية: لبنان والبحث عن المساءلة

في مقارنة تقريبية مع فوكوشيما، فشلَ لبنان في تحقيق ولو قدر ضئيل من العدالة لضحايا انفجار مرفأ بيروت، ناهيك عن الإفلات المستمر من العقاب لمنع حدوث جرائم مماثلة مرة أخرى. أما الدعوى المدنية المرفوعة في إنجلترا باسم بعض الضحايا، وهي الإجراء القانوني الوحيد الذي حصل في الخارج بدعم من نقابة المحامين في بيروت ضد الشركة التي نقلت المواد الكيماوية إلى المرفأ، فلا تزال في بداياتها.

وفيما تخلى البرلمان اللبناني عن أي مسؤولية في تقصي الحقائق أو الاستماع الى الشهود والمتورطين، وعلى الرغم من الشجاعة التي أبداها قضاة التحقيق، إلا أن الادعاء المحلي لم ينتج عنه سوى النزر النزير من العدل.

وبنتيجة هذا التردي، ملأ الإعلام اللبناني والعالمي الفراغ بشكل غير رسمي تحت ضغط أهالي الضحايا وتحركات المنظمات غير الحكومية، وهو الذي ألقى ضوءًا جادًا على الأحداث والمشاركين والعملية التي أدت إلى انفجار المرفأ، فظهرت عدة تقارير متفاوتة التفاصيل، أبرزها الدراسة المعمّقة لهيومن رايتس ووتش التي تضمنت أكثر من 700 صفحة من التحليلات والوثائق.

التحقيق في الانفجار والمحاكمة لا يزالان محلّيين، ولا توقّع لإجراء أي تحقيق دولي أو محاكمة في الخارج، لا سيّما في ضوء حرب أوكرانيا وتأثيرها على الأمم المتحدة بما يمنع اتخاذ قرار مشترك بشأن أية مسألة مهمة قبل تسوية النزاع. إضافةً، تبقى المحاكمة أمام المحاكم في الخارج أمرًا صعبًا، رغم وجود جنسيات غربية مختلفة بين الضحايا. قد تكون الشكاوى الجنائية الخاصة بالولاية القضائية العالمية ممكنة، غير أنه ما من إشارة لإجراءات قضائية على هذا المستوى حتى الآن.

وفي لبنان، تمنع العديد من الحصانات و"الأذونات" المزعومة مقاضاة كبار المسؤولين السياسيين أو الأمنيين فتحول دون المضي قدمًا في التحقيق، رغم اعتقال العديد من المسؤولين من الدرجة الثانية ولبقائهم في السجن أكثر من عامين.

ومع استمرار توقف التحقيق مع هؤلاء المسؤولين، تنشأ مشكلة إضافية جراء اعتقالهم من دون محاكمة تنمو في اجحافها تجاههم يومًا بعد يوم.

أما حماية المسؤولين الرفيعي المستوى بأنماط إجرائية مختلفة، فهي قاصرة تمامًا، لا سيما في ما يخصّ العديد من الوزراء المتهمين، ورئيسًا للجمهورية كان يعرف كرئيس للمجلس الأعلى للدفاع بالمخاطر الوشيكة التي تسببها المواد القاتلة المخزنة في المرفأ، ورئيس الوزراء السابق ونائب رئيس المجلس الأعلى للدفاع الذي لا يزال تحت حماية الأمر الواقع لملاحقته قضائيًا، بالرغم من استحالة استخدامه حجة الحصانة بعد تركه رئاسة الحكومة وعدم عضويته في البرلمان.

حتى يومنا هذا، لا يزال جميع المسؤولين السياسيين الكبار والوزراء المشتبه بتورطهم في تفجير بيروت بمنأى عن أي تحقيق أو مساءلة.

تنقية النظام النقدي اللبناني

مقترح عملي

شبلي ملاّط

مع إنسداد الأفق السياسي، يزداد الانهيار الاقتصادي لعملتنا الوطنية خطورة، في دوّامة تشبه أزمة فايمار في ألمانيا عام 1923. للجيل الذي يجهل هذه الأزمة، مفيدٌ التذكير بأنها كانت أسوأ أزمة على الإطلاق في التاريخ المالي لألمانيا.

لتخفيف وطأة الأزمة على حياتنا اليومية، أقترح أن يتعامل القطاع الخاص إلى أقصى حدّ ممكن بالعملات الأجنبية الثابتة ، حصريًا ، ولا سيما بالدولار واليورو.

فلمّا تأخذ سيارة أجرة، إدفع بالدولار الأميركي وليس بالليرة اللبنانية، وعندما تدفع فاتورة المطعم، إدفع بالدولار الأميركي وليس بالليرة اللبنانية، وعندما تدفع لموظفيك إدفع بالدولار الأميركي وليس بالليرة اللبنانية، وعندما تدفع للطبيب، إدفع بالدولار الأميركي وليس بالليرة اللبنانية. هذا يسهم بالتدرّج في تنقية نظامنا النقدي. وكل من يقبض بالدولار الأميركي عليه أن يعيد الفكة بالعملة عينها وليس بالليرة اللبنانية.

أمام تفاقم الأزمة الحكومية، هذا ما يمكننا القيام به لحماية أنفسنا.

أحاول العمل مع كبار الخبراء الماليين والقانونيين لتقديم دراسة عملية في الأيام المقبلة دعمًا لهذا الاقتراح، لكنني لا أريد أن أؤجل استنتاجًا توصّلت إليه بعد البحث والتفكير المتواصل.

الله يساعدنا ضد حكام لبنان غير المسؤولين.

تمّ نشر هذا النداء في 15 يوليو 2021.[1] وعهدت يومها أن أطوّره في دراسة موجزة تشمل البحث في سبل تنقية النظام النقدي على أساس القاعدة المعروفة ب"المال الجيّد يطرد المال السيئ."[2] وللسؤال ركنان أساسيان، هما: (1) حجة السياسة المطروحة هنا بضرورة التعامل في يومياتنا بالعملة الأجنبية قدر الامكان لتنقية الحالة المالية الموبوءة، و(2) إمكانية تطبيقها في لبنان وقابليته، يعني حثّ المجتمع المدني

[1] من صفحتي على الفيسبوك، هنا .https://www.facebook.com/chibli.mallat/posts/4174857842593132
وكما أعلن المنشور على فيسبوك، هذه ورقة عملية لمعالجة الوضع الفريد للبنان الذي تتداخل فيه أزمات مختلفة. ومنذ ذلك المنشور ، استفدت من تعليقات غنية يالانتقاد الوافي من أصدقاء في مختلف أنحاء العالم ، لا يسعني أن أذكرهم جميعًا هنا. في لبنان، تمّت مناقشة الورقة على وجه الخصوص مع الزملاء في ت. م. ت. (تجمع مواكبة الثورة)، ولكن الورقة تمثل وجهة نظري الشخصية البحتة. أمام استمرار الانهيار الاقتصادي والمالي للبلاد، تهدف الورقة أيضًا إلى إثارة نقاش عام ونيّر حول ما يجب القيام به في ظلّ حكومة فاشلة وشلل المؤسسات المستمرّ. والورقة وضعت ونشرت باللغة الانكليزية، ترجمتها ساندرا نجيم وصحّحها سمير ضومط.

[2] صيغ المفهوم التقليدي بالعكس، "المال السيئ يطرد المال الجيد bad money drives out good money"، ويعرف باسم "قانون غريشام Gresham's law ".
المقالة عن قانون غريشام الموجودة على ويكيبيديا بالانكليزية تكفي لفهم أن (أ) قانون غريشام لم يصدر عن غريشام أصلًا، وتمّ نسبه اليه رجعيًا عام ١٨٦٠، و(ب) يستعمل "قانون غريشام" اليوم بالمعنى المعاكس، بالتوافق مع الرأي السائد لدى الاقتصاديين، وهذا دأب هذه الدراسة أيضًا.

الثائر (على نقيض الدولة وبخلافها)، أو المجتمع اللبناني بشكل عام، على استخدام الدولار الأميركي لا غير[3] في معاملاته اليومية.[4]

1. السياسة المقترحة: قاعدة "المال الجيّد يطرد المال السيئ"

قد يعرف القارئ الملمّ بالتاريخ الاقتصادي عبارة "المال الجيّد يطرد المال السيئ" نقيضًا لقانون غريشام.[5] يقال عن توماس غريشام إنه صاغ قانونه (أي "المال السيئ يطرد المال الجيّد") في القرن السادس عشر.

---

[3] الإشارة إلى الدولار الأميركي لتسهيل النقاش. هناك عملات متينة أخرى، بما في ذلك اليورو أو الجنيه الإسترليني، أو حتى الين أو الريال السعودي، والتي قد يمكن اعتمادها أيضًا لولا ندرها في السوق اللبنانية. وإذا لاقى الاقتراح اقبالًا، يمكن أيضًا تنظيم سلّة مبسّطة من العملات القوية تجمع عملات مختلفة في معدّل مرن. ومن أوائل التعليقات على الدراسة جاء اقتراح وضع "لوحة عملات Board of currencies"، وينبغي النظر فيه.

[4] لمفهوم المجتمع المدني تاريخ طويل وغني. يمكن العثور على أفضل فهم له في أعمال روبير فوسارت Robert Fossaert، خاصة *La Société*, Paris, 8 vols, 1977-1996) على موقع مكتبة جامعة Chicoutimi في كيبيك.

عرّف روبير فوسارت (توفي عام ٢٠١٥) المجتمع المدني بنسبه دائمًا إلى الدولة، وبقدر ما يتعذّر تصور دوائر المجتمع خارج الدولة (الأفراد والأسر والأحياء والنقابات العمالية الخ). لا يوجد مجتمع مدني من دون الدولة، وبالتالي فالمفهوم دائمًا مفهوم مزدوج، مجتمع مدني + دولة، راجع المجلد ٥ من *La Société*, Les Etats، الفصل ١٨، وهذه أفضل النظريات معتمدة في استخدام المصطلح عمومًا. أضيف إليها هنا مفهوم "المجتمع المدني الثائر" للتعبير عن المجتمع المدني اللبناني في ثورة مزمنة، وقد خذلَتْه الدولة بغيابها، "المجتمع المدني الثائر" هو الجزء من المجتمع المدني الذي تخاطبه هذه الورقة بشكل أساسي لتفعيلها من أجل الاستقرار النقدي.

[5] المبدأ العكس المدافَع عنه هنا، أي "المال الجيّد يطرد المال السيّئ أو الرديء" ، يطلق عليه أحيانًا إسم قانون Thiers، بالاعتماد على أدولف تيير، وهو مؤرخ رائد للثورة الفرنسية (وأول رئيس لفرنسا في الجمهورية الثالثة). يلاحظ تيير في *Histoire de la Révolution Française* (باريس، الطبعة ٩، ١٨٩٨، المجلد ٨، *Directoire* ، ص. ١٠-١١)، أن النبذ الجماعي خلال الثورة الفرنسية للعملة الورقية المتضائلة القيمة باستمرار، والمعروفة ب Assignat أدى إلى إخراجها من التداول بتواتر استخدام الشعب للعملة المعدنية بدلها:

D'ailleurs les métaux, comme toutes les marchandises, viennent toujours là où le besoin les appelle, et, en chassant le papier, ils seraient revenus, comme ils revinrent en effet quand le papier périt de lui-même.

ومع الوقت، ساد إعتقاد طاغٍ لدى خبراء الاقتصاد بصحّة الصياغة المعاكسة، أي أن "الأموال الجيّدة تطرد الأموال السيئة". هذا يعني أن الناس يفضلون التداول بعملة قوية ومستقرة في معاملاتهم اليومية بدلًا من اللجوء الى عملة معرّضة قيمتها للإنخفاض باستمرار.[6]

("إلى جانب ذلك ، فإن المعادن ، مثلها مثل جميع السلع ، تأتي دائمًا حيث تدعو الحاجة إليها، وتعود لما تَطرد الورق وكأنها في الواقع رجعت بزوال الورق من تلقاء نفسه.")

وتأكيدًا على هذه القاعدة العكسية ، يختم الاقتصادي الشهير ف. أ. حايك تحليله لقانون غريشام من خلال إظهار حدوده في *Denationalization of Money -The Argument Refined, An Analysis of the Theory and Practice of Concurrent Currencies* ، لندن 1976 ، ص 43:

Indeed, whenever inflation got really rapid, all sorts of objects of a more stable value, from potatoes to cigarettes and bottles of brandy to eggs and foreign currencies like dollar bills, have come to be increasingly used as money, so that at the end of the great German inflation it was contended that Gresham's law was false and the opposite true.

("كلما صار التضخم سريعًا جدًّا ، باتت جميع أنواع الأشياء ذات قيمة الأكثر استقرارًا ، من البطاطا إلى السجائر وزجاجات البراندي إلى البيض والعملات الأجنبية مثل أوراق الدولار ، تُستخدم بشكل متزايد كأموال ، بحيث في نهاية التضخم الألماني الكبير قيل أن قانون جريشام كان خاطئًا وأن العكس صحيح. القانون ليس خطأ ، ولكنه لا ينطبق إلا إذا تم فرض سعر صرف ثابت بين الأشكال المختلفة للنقود.")

الجملة الأخيرة تنطبق طبعًا في لبنان لعدم وجود سعر صرف ثابت على الساحة اللبنانية، إضافة لصحّة قانون غريشام المعكوس في السياق الدولي :

In the market for international exchange media a similar tendency for good coins to be favored over bad stemmed from the absence of government authorities capable of enforcing legal tender laws and other rules compelling the acceptance of official coins 'by tale' (that is, at par or face value, rather than by weight) beyond national borders.

("في سوق التبادل الدولي ، نشأ اتجاه مماثل لتفضيل العملات الجيدة على العملات السيئة بسبب غياب السلطات الحكومية القادرة على تنفيذ قوانين المناقصات القانونية والقواعد الأخرى التي تفرض قبول العملات الرسمية "بالتواتر" (أي على أساس سعرها المعلن أو بالقيمة الاسمية ، وليس بالوزن) خارج الحدود الوطنية.")

George Selgin, "Gresham's Law", EH.Net Encyclopedia, edited by Robert Whaples. June 9, 2003, at http://eh.net/encyclopedia/article/selgin.gresham.law.

[6]"الناس" هنا يعني الموطن العادي. من الواضح أن البعض يستفيد من إنهيار العملة، أتطرق إلى هذا الأمر في الجزء الأخير من الورقة .

ومن نافلة القول أننا نفضّل كلّنا قبض المال بالدولار بدلًا من التعامل بعملتنا الوطنية. لذا يمكننا الانتقال مباشرة إلى الجزء المتعلق بامكانية تطبيق هذه الورقة.

ألا أنه لا بدّ ، ورغم البداهة هذه، من التوسع في وصف طبيعة الأزمة النقدية في لبنان، وبالتالي توصيفها لاستفادة أكثر دقّةً من السياسة المقدّمة هنا ، كما في حدود هذه السياسة نظرًا لغياب الدولة. فإخراج الليرة اللبنانية من السوق لن يحلّ الأزمات الاقتصادية والسياسية والأخلاقية المتعددة في البلاد. هذه الدراسة توحي فقط أن التعامل النقدي خارج الليرة يخفف على المواطن العادي من حدّة الأزمة النقدية في حياته اليومية.

نعيش في لبنان ثلاثة مستويات من الأزمة على الأقل. أهمّها سياسي – دستوري، يعبَّر عنه بعدم توفر حكومة نافذة، أي مجلس وزراء فاعل، لأداء دورها الدستوري على رأس السلطة التنفيذية والإدارة. وحتى عند وجود حكومة خلال رئاسة ميشال عون التي بدأت في أكتوبر 2016، كانت ولا تزال مختلّة وغير فعالة، مما أدى إلى تعميق الأزمة الاقتصادية الغارق فيها البلد بسبب غياب أي سياسة حكومية لاحتوائها.[7] ليس الغرض من هذه الورقة معالجة ما يجب أو ما ينبغي عمله لإصلاح هذا المستوى الدستوري الأعمق الذي يدخل في صميم شلل البلد، عدا القول إنه علينا كمجتمع إيجاد حلول، قدر الإمكان، خارج الحكومة.

[7] بقي لبنان من دون رئيس بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، عندما فُرض النائب ميشال عون على النواب كمرشح وحيد من خلال عملية وصفها مناصروه بسياسة "التعطيل". وعلى الرغم من عدم دستورية التعطيل الذي مارسه عون وحلفاؤه للوصول الى الحكم ، إستمر أثره طوال فترة ولايته بماتقعته النهج ذاته، مما أدى بالعهد إلى البقاء أكثر من ٤ سنوات من أصل ٦ من دون حكومة. وجاء تعيين نجيب ميقاتي لرئاسة مجلس الوزراء في أيلول ٢٠٢١ (فتعطيله مجددًا لأزمة الوزير قرداحي) ، بعد إصدار نسخة أولية من هذه الورقة، لا يؤثر إلا هامشيًا على السياسة المقترحة فيها لأن الفعالية الحكومية لمواجهة الأزمات الدستورية والاقتصادية والنقدية في البلاد تبقى موضع شك كبير.

ثم هناك الأزمة الاقتصادية. بدأت بوادرها تظهر في خروج معظم البنوك الأجنبية من السوق اللبنانية في فترة ٢٠١٠-٢٠١٥.[8] وفي أواخر عام ٢٠١٩، انهار النظام المصرفي بطريقة مذهلة. وعلى حدّ علمي، تتميّز الأزمة النقدية اللبنانية في الجمع (أ) ما بين البنوك التي حجبت عن الناس ودائعهم في العملة الوطنية والعملات الأجنبية على حد سواء من دون انفراج معلن أو غير معلن في الأفق، مع (ب) الانهيار الحادّ للعملة الوطنية المقترن بطبيعة الحال بتضخّم أسعار السلع العادية المتزايد.[9]

أ- في ما يتعلق بالمصارف التي تحرم العملاء منذ فترة طويلة من الوصول إلى أموالهم، فإن هذا الاستهتار بالمودعين دون أن يستتبعه انهيار المصارف المتعثرة لم يسبق لها مثيل في العالم. للتذكير، فإن معظم هذه الودائع بالدولار الأميركي، وليس بالعملة المحلية. وكان قد تمّ ربط سعر الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي منذ عام ١٩٩٢بتثبيت سعر صرف الدولار على معدل قريب من ١٥٠٠ ليرة لبنانية مقابل الدولار الواحد. وبدأ الانهيار فعليًا في ظلّ إشاعات تفيد أن تجار الصرف لم يعودوا يحترمون هذا السعر. وسرعان ما انعكس ذلك في رفض البنوك المضيّ قدمًا في أية معاملات صرف كبيرة تلاه اندفاع عام نحوها من المودعين لسحب ودائعهم.

وبدعم من المصرف المركزي، منعت البنوك اللبنانية الناس من التصرف بودائعهم ، وأنشأت نظامًا صارمًا يسمح بسحوبات جدًا محدودة، ولاحقاً تحولت كلّها بالعملة اللبنانية المحضة. فشهد أصحاب الودائع بالدولار الأميركي انخفاضًا في قيمة ودائعهم بسبب نظام الكابيتال كونترول الفعلي وغير المقونن، بحيث

[8] وقد لحظْت هذا التوجه المقلق عندما أغلق بنكHSBC ، مع غيره من البنوك الدولية، فروعه في بيروت، "Ofac, péril en la demeure"، (أوفاك، الخطر الداهم) *L'Orient Le Jour*، ١٤حزيران ٢٠١٦، أعيد نشر المقال في كتابي*Boussole* ، بيروت ٢٠١٩، ١٧٧-181. وردّ أحدهم في سيتي بنك لبنان بالقول إنهم لا يزالون يديرون فرعًا في لبنان، ثمّ اتضح أن سيتي بنك قلّص وجوده بشكل شبه حصري بالمعاملات التجارية الكبرى، وبالتالي لم يكن يعمل كبنك إيداع عادي. المرجع نفسه، ١٧٨.

[9] في ورقة جيدة للبنك الدولي لربيع 2021، *لبنان يغرق (إلى الأعلى 3)*، *Lebanon Sinking (To the Top 3),* وُصفت الأزمة بأنها إحدى أسوأ عشر أزمات مالية (وربما ثلاث) موثقة منذ عام 1900 (ص. 19-21). للأسف، التفاصيل في الورقة ليست داعمة أو واضحة بما فيه الكفاية، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن المعايير المختارة تشمل تضاربًا في حساب مدة الأزمة، والجهل بالمصادرة الفعلية من قبل البنوك اللبنانية لودائع العملاء، والتي هي سمة طاغية للانهيار اللبناني، كما الاختيار المرتبك لتأريخ الأزمات في الدراسة.

أنك اذا كنت تملك ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي في أحد البنوك، فلا يحقّ لك سحبها إلا بأقساط صغيرة بالليرة اللبنانية المخفضة القيمة، وبحدود سقف شهري متدنٍّ. وبتأثير الذاكرة الجماعية لانهيار الليرة اللبنانية في منتصف الثمانينات عندما تبخّرت مدخرات الناس في الليرة اللبنانية، كان اللبنانيون (كما المودعون الأجانب) قد اعتادوا على تفضيل ايداع أموالهم بالدولار الأميركي لدرجة أن الكتلة النقدية بالدولار في المصارف وصلت إلى نسبة ثمانين في المئة من الودائع. إلا أن هذا النمط لم يكن كافيًا لحماية الودائع. وفي إعادة للأزمة السابقة بشكل أشدّ واخطر، تمّ انهيار الودائع المقوّمة بالدولار أيضًا، فترفض البنوك اعطاء المودع ماله نقدًا بالدولار الأميركي (عدا فترة وجيزة لجزء يسير من المبالغ) ، وتفرض حدًّا أقصى للسحوبات بقيم متعاقبة ومحيرة للدولار في مروحة واسعة لا منطق فيها بين السعر "الرسمي" ، بمعنى آخر المعدل الذي يفرضه البنك المركزي، أي ١٥٠٠ ليرة لبنانية مقابل دولار واحد، وبين القيمة السوقية، والتي هي في إنخفاض مطرد (١٧٠٠٠ ليرة لبنانية مقابل الدولار في وقت كتابة النسخة الاولى من هذا التقرير، ما يعادل خسارة أكثر من عشر أضعاف قيمتها). وبما أن التداول بالودائع بالدولار الأميركي يتمّ على أساس ١٥ إلى ٢٠ في المئة من قيمتها الاسمية، فإن الطريقة العملية الغريبة وغير المسبوقة التي اعتمدت في لبنان هي في تحرير شيكات بالدولار لصالح شخص آخر لديه أيضًا حساب بالدولار الأميركي داخل لبنان، مع عدم تمكّن أي منهما من صرفه. مثال رائج عن ذلك أن يكتب زيد شيكًا بقيمة مليون دولار أمريكي مودعًا في البنك ("لولار") لشراء منزل عمرو وقيمته ١٥٠،٠٠٠ أو ٢٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي (من "الأموال الجديدة fresh money" وهي أيضًا مصطلح لبناني مستحدث وغير مسبوق على علمي في العالم.)

ب- يعتبر انهيار العملة الوطنية تزامنًا مع مروحة الصرف الخيالية السمةَ الأكثر شيوعًا للاقتصادات السيئة أو المعزولة، وكان النموذج الأصلي عن ذلك انهيار المارك الألماني في جمهورية فايمار.[10] وخلافاً

[10] يمكن قراءة سابقة انهيار الليرة اللبنانية على غرار فايمار في وصف آدم فيرغسون، *When Money Dies : The Nightmare of the Weimar Collapse*, London 1975 (*عندما يموت المال : كابوس انهيار فايمار*) لندن 1975. يصف الكتاب الانهيار

لألمانيا آنذاك، ليس لدينا حكومة فاعلة لطباعة نقدية جديدة خالية من الأصفار الناتجة عن انهيار العملة، ولا ثقة في أي من البنوك أو المسؤولين، ناهيك عن الدعم الدولي (أي الأميركي) طالما احتفظ حزب الله بسلاحه داخل السلطة.

ولهذا السبب، وحدَه "المجتمع المدني الثائر" قادر على العمل بموجب السياسة المقترحة في هذه الورقة. فمع استمرار الثورة بأشكال مختلفة على مدى أكثر من عامين، لم تستقِل الحكومة (أي في هذه الحالة الحكومة الممثّلة برئيس الجمهورية مدعومًا من حزب الله) مانعةً استعادة الثقة اللازمة محليًا ودوليًا في الوقت الذي كانت فيه جميع المؤشرات النقدية والاقتصادية تزداد سوءًا باستمرار.

كيف وصلنا إلى هنا؟ في مشهد بالغ التعقيد، يعود انهيار النظام المصرفي، وما رافقه من انهيار للّيرة، إلى سببين رئيسيين: نظام الامتثال compliance الذي فرضته بصرامة متزايدة حكومة الولايات المتحدة لتشديد الخناق على مصادر تمويل حزب الله وحلفائه؛ وسوء إدارة البنوك من أصحابها بمشاركة حاكمية مصرف لبنان والطبقة السياسية الحاكمة.

ففي السبب الأول، وفي ظل إدارة ترامب على وجه الخصوص، ازدادت الضغوط المالية على حزب الله من خلال مكتب مراقبة الأصول الأجنبية Ofac (وهو جزء من وزارة الخزانة الأميركية) على البنوك اللبنانية وأصحاب الثروات المشتبه بدعمهم للحزب، ولا سيما بين المواطنين الشيعة، ما أدى فعليا إلى افلاسهم.

المذهل للمارك الألماني عام 1922-1923 حتى استبدال الحكومة له بالكامل بمارك جديد في تشرين الثاني 1923 ، سمح بانشائه استعادةُ ثقة السكان بالحكومة إلى جانب الدعم المالي الأميركي المعروف باسم "خطة Dawes".

كما أثر ذلك على القطاع بأكمله من حيث الثقة، وهو الشرط الأساسي الوجودي للخدمات المصرفية.[11] ومن الناحية الثانية، نفذ البنك المركزي اللبناني والمصارف اللبنانية الناجية من غضب اوفاك زيادة في مردود الودائع لطمأنة المودعين وجذب المزيد من الأموال من الخارج، باعتبار أن هذه الأموال تستفيد من قانون السرية المصرفية اللبناني ومن أسعار فائدة عالية. ونجحت السياسة لفترة من الوقت، واستمرت الودائع المقومة بالدولار الأميركي في الارتفاع إلى ما يقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار أميركي في أوائل عام ٢٠١٩.[12]

وخلف الأرقام الوردية لزيادة الودائع المصرفية بالدولار الأميركي، الواردة بأكثريتها من الخارج، كانت الكارثة واضحة في الأفق بجميع المؤشرات الاقتصادية الأخرى ، ولا سيما الميزان التجاري وعجزه، فبات اولياء المصارف اللبنانية يَعرضون أسعار فائدة أعلى بكثير مما هو موجود في العالم، بالليرة اللبنانية كما بالدولار الأميركي. واستمر هذا الوضع على مخطط بونزي Ponzi scheme خاصة بلبنان، فصارت الودائع الجديدة تموّل ارتفاع أسعار الفائدة لإبقاء المودعين السابقين سعداء وجذب أموال جديدة. كان مستحيلًا الاستمرار على هذا المنوال.[13]

---

[11] ملاط، "أوفاك, الخطر الداهم"، م. ن. الهامش 8 ("القطاع المصرفي اللبناني يتعرض لتهديد وجودي مع تصاعد التحذيرات من واشنطن").

[12] "زادت أصول القطاع المصرفي بنسبة 83 في المائة في ثماني سنوات لتصل إلى 253 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي خمسة أضعاف الناتج الاقتصادي للبلاد".

Junko Oguri, "Part II of Crisis in Lebanon: Buildup of Interrelated Challenges", Yale School of Management, Program on Financial Stability, 21 September 2020, 11.

وعلى سبيل المقارنة، في منتصف التسعينيات، عندما تم ربط العملة فعليا بالدولار الأميركي من قبل أول حكومة برئاسة رفيق الحريري على أساس 1500 ليرة لبنانية للدولار الواحد، كانت ودائع الدولار الأميركي في البنوك الخاصة اللبنانية مقدرة ب20 مليار دولار. ومع ارتفاع نسبة الدولار إلى 80 بالمئة من مجمل الودائع عندما ضربت الأزمة النقدية بشدة نهاية صيف 2019، كان حجم الودائع بالدولار الأميركي في البنوك اللبنانية تقريبًا 200 مليار دولار. لا توجد أرقام موثوقة عن هروب رأس المال في بداية انهيار الثقة في العملة ، لكنه حدث على نطاق واسع ، وسرّع في انهيار البنوك في خريف 2019.

[13] حيل بونزي Ponzi schemes تتمّ باقتراض من "المستثمر" يأخذ منك أموالك ، ويعطيك فائدة عالية عليها ، ثم يستخدم الأموال الجديدة المودعة من قبل عملاء جدد لدفع الفائدة التي يقدمها لك. تتخذ الحيلة أشكالًا مختلفة ، من مخطط بونزي الأصلي في

جاءت الصدمة الكبرى الأولى في أيار ٢٠١٦، عندما إبتدع حاكم مصرف لبنان أول حيلة "للهندسة المالية"، وهي خطة غير قانونية ضخّت في دفاتر البنوك ما يصل إلى خمسة مليارات دولار أميركي. وقد فعل الحاكم ذلك لإنقاذ البنوك اللبنانية الكبرى من وضع صعب، على حساب السياسة المحافظة التي كان قد اعتمدها منذ توليه حاكمية مصرف لبنان عام ١٩٩٢. فدمرت الحيلة البالغة قيمتها خمسة مليارات دولار سمعة القطاع اللبناني، الذي بني على مدى أكثر من قرن من الزمن، في النظام المصرفي الدولي. ولم يقف أي بنك في وجه الحاكم، واستفاد أغلب البنوك من الخطة.[14]

مفيدٌ الاشارة هنا بأنّ العمل المصرفي ليس بذاك العلم المتعالي ، مهما بدت متقنة بدلةُ المصرفي وغطرسته الشهيرة بصفته وديع أموال الناس ومستأمن عليها. فالخدمات المصرفية تتلخص بمعاملة واحدة: يستخدم البنك ودائعك (الأموال التي تعهد بها إليهم كعميل/ مودِع/ وديع) لإقراض زبائنه بسعر أعلى من الفائدة التي تسري على وديعتك. وبسبب الأعداد الكبيرة من المودعين، يتراكم المال بتصرّف البنك، الذي يستعماله مضاعفًا في عمليات مصرفية شتى . هذا الاستعمال يسمّى بالمخاطر، لأنّ البنوك تعمل على الفرضية أن جميع المودعين لن يستردوا ودائعهم في نفس الوقت. واضافة الى الدين مقابل فائدة أعلى، يقوم البنك بعمليات مصرفية مختلفة بخدمة مدفوعة (الشيكات والتحويلات والرهون العقارية والكمبيالات التجارية وإدارة المَحافظ المالية وغيرها) ، ولكن الأساس لا يزال هو نفسه، وهو مبني على ثقتك بأن البنك سيعطيك ودائعك بأمان غبّ الطلب في الوقت المتفق عليه في العقد معه. وعندما

عشرينيات القرن الماضي (التجارة في الكوبونات الإيطالية)، إلى انهيار البنوك الأميركية في 2008-2009 (تداول الأوراق المالية على أساس حزومات الرهن العقاري)، إلى لبنان (رفع الفائدة على الودائع الجديدة للاحتفاظ بالوقائع السابقة).

[14] يراجع مقالي "Alternance", OLJ, 23 May 2017, in *Boussole*, above n.8, 134-8 (ينتقد المقال حاكم البنك المركزي على حيلة "الهندسة المالية" المناقضة للموقف الذي كان يتباهى حتى ذلك الحين بسياسته المحافظة، كما البقاء في منصبه كعبارة واضحة للفساد في المؤسسات). واستفاد بنك عوده على وجه الخصوص من هذا الضخ لتدارك خسارة كبيرة في مضاربات مالية تركية من أحد البنوك اللبنانية الرئيسية الثلاثة.

تنهار الثقة، يدمّر تهافت المودعين على البنوك النظام بسرعة لازدياد المخاطر نتيجة عدم قدرة البنك على ايفاء جميع الودائع في الوقت ذاته.[15]

لقد خانت البنوك اللبنانية ثقة الناس بها من خلال تحويلها ودائعهم الى مصرف لبنان مقابل أرباح خيالية لا علاقة لها بالسوق أو بالمنطق، الأمر الذي فاقم العجز في ميزانية الدولة بالاعتماد على ودائع الناس لتمويله. فشملت السياسة المشتركة بين المصارف والبنك المركزي والسلطة السياسية زيادات ضخمة في معاشات القطاع العام، بما فيها التقاعدية، كالتي تعني مثلًا أساتذة الجامعة اللبنانية وكبار الضباط في الجيش والتعيينات الخاوية في الوظيفة. كما اتبع حاكم مصرف لبنان مسارًا متعارضًا تمامًا مع سياسته المحافظة السابقة (والتي سمحت للبلاد تحاشي وقع الأزمة العالمية عام 2008-2009) من أجل الحفاظ على سلطته الشخصية والتمسك بمنصبه مهما حدث، وهو يكذب على الجمهور زاعمًا أن وضع الليرة اللبنانية بألف خير ومأمن. ففي عملية خدمات متبادلة دامت على الأقل عقدًا من الزمن على حساب المودعين بين حاكم مصرف لبنان والبنوك الخاصة والسياسيين الفاسدين، لم يتجرأ أصحاب المصارف على رفض أي طلب من الحاكم، ولا هو كان يرفض طلبًا من السياسيين لعدم إثارة استيائهم وازاحته من منصب جثم عليه زهاء ربع قرن. وباختصار، دمّر أهل المصرف والبنك المركزي البلاد اقتصاديًا بتحريض السياسيين الذين استخدموا كتلة الودائع المتزايدة في البنوك الخاصة لتمويل العجز والفساد في خدمة الجميع ما عدا المودع الآمن الذي التقوا جميعهم على تدميره: جانب السياسيين الذين طوّروا قواعدهم الزبائنية من خلال الخزينة، وجانب البنوك التي جنت أموالاً طائلة من الفرق بين نسب الفوائد وتوظيفاتها المتعثرة كالهندسة المالية عام ٢٠١٥ التي سرعان ما حولتها البنوك إلى أرباح لصالح مساهميها وكبار

[15] أفضل كتاب تمهيدي عن الخدمات المصرفية Jacques Lavrillère, *L'Industrie des Banquiers*, Paris 1966. وهو جيّد بشكل خاص لفهم النظام المصرفي اللبناني بسبب الطريقة التي يعمل بها القطاع المصرفي اللبناني (على غرار النظام المصرفي الفرنسي. لافرير هو اسم مستعار لروبير فوسارت، براجع الهامش 4 أعلاه. والكتاب متوفر على الموقع http://classiques.uqac.ca/contemporains/fossaert_robert/Industrie_des_banquiers/Industrie_des_banquiers.html. وباللغة الإنجليزية، انظر الفصلين 23 و 24 من كتاب بول ساموبلسون الشهير، Paul Samuelson, *Economics* (1st ed. 1948, New York 2010 ninth edition with William Nordhaus)

مدرائها، وجانب حاكمية مصرف لبنان في سياستها المتهورة والفاسدة لارضاء الجانبين الآخرين على حساب المودع.

وجاء الانهيار صيف عام ٢٠١٩ في كارثة معلنة منذ فترة طويلة. حدثان عجّلا لحظة الحقيقة: كان الأول الاصطفاف الواضح لوزير الخارجية اللبناني حاضنًا صاروخًا أهداه إليه حزب الله مع إيران ضد المملكة العربية السعودية والعالم السنّي.[16] وفيما ابتعدت السياسة الخارجية اللبنانية عن حلفائها العرب التقليديين في جنوح أعمى الى إيران، التزم رئيس الوزراء سعد الحريري الصمت بدلًا من الوقوف في وجه وزير خارجية ضالّ، رغم تحذير رعاته السعوديين له من انتخاب ميشال عون، عمّ وزير الخارجية اللبناني، رئيسًا للجمهورية عام ٢٠١٦. فاستدعى القادة السعوديون الرئيس الحريري في صيف عام ٢٠١٧ إلى الرياض عندما بدأت السياسة الخارجية اللبنانية تعبّر بشكل متزايد عن مناصرتها لإيران في المنابر الاقليمية. ولما تجاهل الحريري غضبهم المتصاعد، استدعوه مجددًا في تشرين الثاني ٢٠١٧ لاعتقاله وإجباره على الاستقالة، ولم يطلَق سراحُه ويعاد الى منصبه الا بعد ضغوط أميركية وفرنسية على أعلى مستوى. وبسبب التبعية الظاهرة لإيران، فقد لبنان عمقَه الاقتصادي العربي الذي يعتمد جزء كبير من سكانه عليه بشكل مباشر أو غير مباشر لتأمين معيشتهم اليومية. لا وجود لوسط بيروت من دون أموال الخليج العربي.

أمّا الحدث الثاني فكان كذبة حاكم مصرف لبنان السافرة في وجه الجمهور اللبناني، مردّدًا موّاله في أن الليرة اللبنانية متينة وآمنة،[17] في حين كانت البنوك تزيد سعر الفائدة بشكل خيالي لتهدئة عملائها،

[16] تراجع الصورة الشهيرة في 5 أيار 2019 لجبران باسيل، وزير الخارجية اللبناني، وهو يبتسم ابتسامة عريضة حاملا قذيفة صاروخية مع اسمه عليها هدية من حزب الله، https://www.albawaba.com/news/lebanons-bassil-gets-rocket-shell-gift-hezbollah-1284303

[17] في أواخر 11 تشرين الثاني 2019، كان حاكم البنك المركزي اللبناني لا يزال يدّعي أن الليرة بصحة جيدة "بفضل سياسة البنك المركزي اللبناني" والبنوك آمنة بسبب "نسبة الدولرة" العالية في القطاع "واستقرار الليرة اللبنانية كتعبير عن الثقة في استمرار دخول الدولار إلى لبنان". انظر على سبيل المثال "حاكم مصرف لبنان: حافظنا على استقرار سعر الصرف رغم الضغوط"، *العربي الجديد*، 11 ت2 2019 ، وكانت البنوك قد أغلقت لمدة أسبوعين لمنع المودعين من سحب أموالهم. وأعقب ذلك ما يسمى بسياسة "مراقبة

وصولًا إلى ١٥ وحتى ٢٠ في المئة على الليرة اللبنانية، وإلى ١٥ في المئة في بعض الحالات على الدولار الأميركي، فيما الفائدة على الدولار الأميركي والعملات الرئيسية الأخرى تقترب من الصفر في العالم.[18] وفيما يوم الحساب لائح طوال صيف وخريف عام ٢٠١٩، بقي المسؤولون، أي المصرفيون، والبنك المركزي، ومختلف الرسميين ضالعين في الكذب معتمدين سياسة النعامة والانكار الصلف.

بدأ كبار المودعين بالدولار الأميركي يسحبون أموالهم من البنوك خلال عام ٢٠١٩ ، وعلى الأرجح قبل ذلك (لا إحصاءات في الموضوع، فهذا حقل قليل الشفافية بسبب إحكام قبضة الحاكم الشخصية على البنك المركزي وأرقامه). وتسارع هروب الدولار الأميركي وتداعت الليرة اللبنانية أولًا في سوق الصيارفة، فانهارت الثقة بالليرة واندفع الناس باتجاه البنوك لسحب أموالهم. بداية، أغلقت البنوك ابوابها بشكل متقطع لأيام وأسابيع في كل مرة، بدعم من البنك المركزي. ثم جمّدت البنوك تصرف الناس بأموالهم فحرمت المودعين جهارًا من ودائعهم. لا عنوان للتعبير عن هذا الواقع سوى أن البنوك سرقت عملاءها في وضح النهار، فيما اصطدمت جميع المحاولات القانونية التي قام بها المتضررون لمقاضاة البنوك بجدار التواطؤ غير المعلن بين المصارف التي يجلس العديد من السياسيين في مجالس إدارتها (إذا لم يملكوها بشكل صريح)، والمحاكم العليا التي تفسخ قرارات المحاكم الدنيا الصادرة بحق المصارف وأعضاء مجالس ادارتها.

لم تجرِ محاسبة أي شخص منذ بدء الأزمة حتى اليوم: كبار المصرفيين ما زالوا يجلسون في مجالس إدارتهم دون أن يطالهم سوء، وقد أعادوا انتخاب نفس الرجل رئيسًا لجمعيتهم. ولا يزال البنك المركزي يحكمه منذ 29 سنة رجلٌ متهم بالفساد في عدة دعاوى جزائية أقامها المدعون العامون في أوروبا. ولا يزال الرؤساء الثلاثة بالدولة في مناصبهم، زد أو أنقص شخص سعد الحريري، فيما يواصل حزب الله

او الضوابط على رأس المال" capital control، مما يعني أنه بالإضافة إلى انهيار العملة الوطنية، لم تعد الودائع بمتناول أصحابها كما سبق شرحه (ويلحق).

[18] للاطلاع على بعض الأرقام المتعلقة بارتفاع أسعار الفائدة على الودائع، انظر https://tradingeconomics.com/lebanon/deposit-interest-rate. الإحصاءات على الموقع لا تتطابق تماما مع الارتفاع المحموم لأسعار الفائدة قبل وضع ضوابط رأس المال، أو فقدان الودائع المقومة بالدولار الأميركي عند مصادرة أموال الناس.

الاستهزاء بالقانون اللبناني علنًا، ويدير دولة داخل دولة وسلاحه الخاص تحت حماية رئيس الدولة اللبنانية وبتحالف علني معه. أما ثورة لبنان اللاعنفية، فرغم زخمها وتواصل غضب الناس، إلا أنها لم تنجح في إخراجهم من السلطة، فيما يتعمق العفن والاهتراء المتمثل في دوامة انحدار العملة الوطنية وبقاء المسؤولين جميعًا خارج المحاسبة.

وعلى ضوء هذه القراءة المختصرة لتاريخ لبنان القريب، ترتسم المحصّلة واضحةً: في المعاملات اليومية، لا يمكن المواطن، ولا يجب عليه، الاعتماد على البنوك الخاصة، أو على البنك المركزي اللبناني، أو على المنظومة الحاكمة. وبما أننا لم نتمكن بعد من مساءلة أي منهم على الرغم من ثورتنا اللاعنفية الواسعة، ناهيك عن عدم تمكننا من إخراجهم من السلطة على الرغم من جرائمهم، يجب أن نحدّ الضرر الناتج عنهم قدر الامكان ، ونتولى المستقبل النقدي للبلاد بأيدينا قدر مستطاعنا.وعلينا مواجهة حقيقة مرّة هي أن عملتنا الوطنية في موت سريري، وأن نطهّر حياتنا اليومية من المآسي الناجمة عن تقلباتها المستمرّة على وقع انهيارها.

2. قابلية القاعدة للتطبيق في الأزمة اللبنانية

بما أننا جميعا نفكر بالدولار الأميركي وليس بالليرة اللبنانية – وللتذكير ، لا اعتبار خاص للدولار الأميركي، يمكن المرء استخدام اليورو أو الريال أو أية عملة مستقرة يرتاح لها –، كيف نرفع الضغط عن الليرة إلى حين تثبيت الشروط الأخرى لإنعاشها، أي الاصلاح السياسي والاقتصادي؟

إقترحت في الاقتباس الافتتاحي أن نطابق حياتنا اليومية مع معاملاتنا كما نتصورها، أي بالدولار الأميركي. نحن نستخدم الليرة اللبنانية ولكن نفكر بالدولار. لذلك ضروري أن نتوافق مع تصوّرنا للواقع، فندفع الأجرة بالدولار الأميركي للسائق العمومي، والدواء الذي نشتريه بالدولار الأميركي للصيدلي، ولموظفينا في القطاع الخاص بالدولار الأميركي، وأن نضع الفاتورة لزبائننا بالدولار الأميركي، حتى نتمكن ببطء وثقة من إخراج الليرة اللبنانية، إلى أقصى حد ممكن، من السوق النقدية اللبنانية.

وفي تعليق مدروس على هذه الورقة، أعرب البروفسور إبراهيم ورده عن شكوكه بشأن جدوى هذه السياسة التي لا تتطلب أقل من موقف "بطولي" من قبل من لديهم دولارات شحيحة لا تحتمل ترف الاستغناء عنها.[19] وفي حين أشاركه بعض تحفّظه، صحيح أيضًا أن اللبنانيين أظهروا "بطولة" ومرونة يصعب تصورها منذ أن شرعوا في الثورة اللاعنفية المستمرة على مدى عامين. كما يمكن دعم الشعور بالانتماء إلى المجتمع والرؤية المشتركة للتخفيف من أثر دوامة هبوط العملة متى أقبل الناس عليها بمساعدة القوة المالية الهائلة للدول الغربية.

أين نجد الدولار؟ في سوق عالمية مفتوحة لا يزال لبنان جزءًا منها، تتداول الدولارات على نطاق واسع وبحريّة، باستثناء الودائع العالقة في المصارف اللبنانية. نحن نستورد الدولارات كل يوم من الخارج ، بشكل رئيسي عبر التحويلات الخاصة والعامة. هي التحويلات من الخارج التي تحافظ على ما تبقى من موارد للناس، قُدّرت قيمتها في عام ٢٠٢٠، على الرغم من جائحة كورونا، ب٧ مليار دولار أميركي. هذه أموال دخلت البلاد بالعملة الأجنبية الصرف، ولا تزال تحمينا من مجاعة حالّة، بما يوازي ١٠٠٠ دولار سنويًا للفرد الواحد.[20] بالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومات والمؤسسات الأجنبية العامة والخاصة بضخّ أموال الإغاثة لصالح منظمات غير حكومية و منظمات خاصة بمساعدة اللاجئين السوريين، وأحيانًا

[19] مراسلة بالبريد الإلكتروني، 30 تموز 2021.

[20] في رد موجز على هذه الورقة، كتب البروفسور إسحق ديوان التعليقين التاليين: "أقدّر أن حوالي 8–10 مليار دولار دخلت لبنان بشكل تحويلات وصادرات – أقل من نصف ما كان يأتي الى البلد سابقًا. وإذا استخدمت هذه الدولارات النادرة كمخزون قيمي، وليس كواردات كما يحدث، فمن الطبيعي أن تنخفض الواردات أكثر (أي تصبح الضمانة الأجنبية في البلد بنسبة أقلّ). هذا مؤسف (بسبب "عدم الكفاءة") ، ولكن لا يمكن تجنبه في غياب الإصلاحات اللازمة. أما إذا تسارعت الحركة نحو الدولرة، فإن طباعة الاوراق النقدية لتمويل العجز والسحوبات بالليرة من البنوك تصبح غير مجدية على نحو متزايد: فكل ضخّ جديد بالليرة اللبنانية يزيد في التضخم، الأمر الذي يؤدي إلى دوامة قاتلة. بهذا يصل الدولار بسرعة الى المليون ليرة لبنانية. وقد ينتهي هذا المسلك بتدمير النظام القديم بطريقة أكثر ليونة من حرب أهلية". (مراسلة بالبريد الإلكتروني، 21 تموز 2021).
والرقم المذكور في المراسلة يتطابق مع معلومات خاصة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP في شق المساعدات المالية للمهجرين السوريين بقدر 1،7 مليار دولار سنويًا.

للوزارات وبرامجها، وتدعم حتى الجيش اللبناني، كما الشركات أو المشاريع التجارية المختلفة، دائمًا بالعملة الأجنبية. الأرقام الدقيقة غير متوفرة ، إنما المبالغ مهمّة.[21] كما أن جميع زوار لبنان يتعاملون بالعملات الأجنبية، تحديدًا بالدولار الأميركي. كل هذه الأموال تدخل البلد بالعملة الصعبة ومن الأفضل الاحتفاظ بها كما هي في التداول اليومي. المال الجيّد يطرد المال السيئ في ذهننا.

السؤال كيف نجعل تلك القناعة حقيقة، وكيف ننظّم تنقية النظام المالي لصالح غالبية سكان لبنان.[22] هل تحلّ هذه السياسة المقترحة بقيادة المجتمع الثائر مشاكلنا؟ أكيد ليس بالكامل. أثر هذه الورقة محدود بالمجال النقدي، وهذه السياسة غير كافية لحل مشاكلنا السياسية والاقتصادية. ولن تحل حتى مشاكلنا النقدية بالكامل، لأن البنك المركزي يواصل طباعة العملة اللبنانية لدفع معاشات مئات الآلاف من موظفي الدولة. ففي غياب إصلاحات إدارية عميقة، تستمر رواتب القطاع العام في الإنخفاض من حيث القيمة، وتكرّس واقعًا يوميًا أليمًا بمعادلة المعاش الشهري للموظف ب"غالون من البنزين" حسب التعبير اللبناني الساخر، فترتفع أسعار الوقود، مع ازالة الدعم تدريجيًا، لتصل إلى قيمة السوق الدولية، مما يجعل الجندي أو المعلّم يكسبان ما قيمته أقل من خمسين دولار كراتب شهري.

[21] وهناك أيضا اقتراح من البنك الدولي بإنشاء صندوق يُعنى بالأسر الفقيرة في البلد التي يبلغ عددها 000 700 أسرة. هذا يمثل مناسبة أخرى بضخّ كبير للعملات الأجنبية في الاقتصاد اللبناني (البرنامج قريب التطبيق بحسب المصادر في اوائل 2022، وهو مصيب في الاعتماد على الدفع بالدولار وليس بالليرة.)

[22] بين مختلف المقترحات الاقتصادية (بالتفريق مع المقترحات النقدية البحت) مقترح إنشاء بنك جديد تمامًا، مقرّه في الخارج، يتدفق من خلاله الدعم المالي الى لبنان: "لا يبشر عجز لبنان وعدم رغبته في تنظيم عملية إنقاذ مالية بحسب نظام صندوق النقد الدولي بالخير لمستقبل البلاد. قد يكون الحل الوحيد هو ابتكار نظام جديد بنهج غير تقليدي لم يستخدم من قبل، يكون أكثر ملاءمة للوضع في لبنان... وكبديل ممكن، يتم تشكيل مجموعة من المقرضين الدوليين (صندوق النقد الدولي، وCEDRE، والولايات المتحدة) كيانًا قانونيًا جديدًا بموجب القانون البريطاني أو السويسري وتوفر له رأس مال كبير. هذا الكيان الجديد – الذي يمكن تسميته بمصرف لبنان الجديد – يبدأ بموازنة نظيفة وقاعدة رأسمالية واسعة".

James Rickards, *Crisis in Lebanon: Anatomy of a Financial Collapse*, Monograph from the Foundation for Defense of Democracies, 4 August 2020, available at .https://www.fdd.org/analysis/2020/08/04/crisis-in-lebanon/, 35.

على ضوء تفاقم الأزمة النقدية مع التضخم المتسارع وتدني قيمة الرواتب المدفوعة بالليرة اللبنانية التي لم تعد تغطي رحلة الموظفة إلى مكان عملها، يهدف اقتراحي الى التخفيف من يأس المواطن الناتج عن مشاهدته الليرة اللبنانية تبلغ مستويات أدنى من أي وقت مضى، وإضفاء بعض العقلانية إلى السوق من خلال وضع جانبًا عملة في تدهور مستمر. استقرار العملة هو جزء أساسي من الحياة اليومية ويطغى عدم استقرار العملة الوطنية على كل الجوانب الاقتصادية الأخرى بالنسبة للمواطن. من الأفضل عدم التعامل بعملة خاوية بدلًا من التعرض للسرقة كل يوم بسبب الهوة المتنامية بين الليرة اللبنانية والدولار الأميركي. هذا ينطبق أيضا على مجتمع الدول المانحة كشرط تفرضه على الحكومة اللبنانية لصرف الأموال الممنوحة. يدرك العالم بما فيه الكفاية مدى إفتقار المواطنين اللبنانيين، الذين يؤكدون كل يوم، وكأنهم يصوّتون بأرجلهم، على خيبة أملهم بالبلاد، وهم يقفون على باب القنصليات الغربية والعربية بحثًا عن تأشيرات الهجرة والعمل، ناهيك عن التقارير المقززة عن بيع الكلى وغيرها من الأعضاء في السوق السوداء. أيّ دعم مالي خارجي هو مناسبة لضخ العملات الأجنبية في الاقتصاد مباشرة لمساعدة المستخدم النهائي بعيدًا عن الصيرفة وألاعيبها وعن سلطة سياسية لا ثقة للناس فيها إطلاقًا.

كما يتعين أيضًا على الشركات الخاصة أن تتكيف، وهي تفعل ذلك ببطء. أما بالنسبة لموظفي الخدمة العامة، الذين تدفع لهم الدولة رواتبهم بالليرة اللبنانية تتدنّى قيمتها كل يوم، فالحقيقة أن تقاضي الرقيب في الجيش راتباً شهرياً ب ١٠٠ دولار أميركي وضع أفضل حين يقبض الشهر التالي ما يعادل ٨٠ دولاراً اليوم. إن المأساة التي أصابته وأصابت سائر الموظفين العامين لن تخفّ وطأتها، لأن الدولة تواصل طباعة الأوراق النقدية والحطّ من قيمة عملتها.[23]

[23] السياسة المقترحة في هذه الورقة لا تحل مشكلة الوظيفة العامة، وهدفها مساعدة القطاع الخاص والاقتصاد الحقيقي في عملية تنقية توقف النزيف. لتحسين الوضع بالعمق، يتعين تطهير الوظيفة العامة من الضمور، والتوظيف المفرط، والفساد، وهي مهمة مستحيلة دون تغيير الطبقة الحاكمة. وحتى ذلك الحين، يستمرّ تفشي الفقر المدقع في مئات الآلاف من موظفي الدولة ومتقاعديها دون حلّ ظاهر. ومع استمرار إنخفاض قيمة الليرة اللبنانية، من المرجح أن يهجر موظفو القطاع العام وظيفة لا توفر لهم أكثر من بضعة أيام إعاشة في الشهر. قد يساعد هذا الاقتراح على التخفيف من حدة التطور المأساوي في الوظيفة العامة من خلال توفير إمكانيات عمل منتج في القطاع الخاص للباحثين عن وظيفة ثانية إلى جانب وظيفتهم الاولى وللمنشقين عن الدولة المتزايدة أعدادهم, و قد يتم تحسين وضع القطاع العام بتخليصه "بشكل طبيعي" من العمالة المفرطة وغير المنتجة عندما يتوقف موظفو الخدمة المدنية ببساطة عن الحضور

قد يسأل المراقب الدقيق عن أثر الاقتراح على الحالة القانونية؟ ففي جميع البلدان السيادية، تكون العملة الوطنية هي المعتمدة رسميًا في المعاملات ك"عملة قانونية legal tender" دون منافس. والحجة أن المواطن ملزم بقبول الليرة اللبنانية وإلا ينتهك القانون. لكن الاعتراض هذا ليس صحيحًا على إطلاقه، كما أنّه لا ينطبق على ما تقترحه الورقة، وهو اقتراح طوعي لترك الليرة واستعمال الدولار في يومياتنا. معظم القطاع الخاص حرّ في الدفع بالعملة الأجنبية،[24] ويتخطى المواطن العادي عائق "العملة القانونية" بتبديل أمواله إلى عملة مستقرة قبل أن تنهار الليرة التي في حوزته أكثر. لذلك تكون البداية في أن ينقذ كل واحد منا نفسَه في الواقع، كما يفعل عمليًا في ذهنه، من خلال التداول قدر الإمكان بالدولار الأميركي.

كما لا يمكن ل "الحكومة"، ولا وجود لحكومة خلال معظم العقد الماضي، أن تمنع الناس من تبني هذا الاقتراح. فليس في النصوص المتعلقة بالعملة القانونية ما يمنع الناس من الدفع بالدولار الأميركي، أو يمنع الطرف الآخر في المعاملة من استلام الأموال بالدولار الأميركي. فكلما زاد التداول بالدولارات، كلما قلّ انتشار الليرة، وكلما تسارعت ولادة اقتصاد متجدّد في جزئه النقدي بوجه الانهيار المتزايد.

بالنظر إلى ضآلة رواتبهم. وقد ينجح الناس على إرغام الطبقة السياسية على الانسحاب من السلطة ليكون الحكم الصالح في الدولة ممكنًا أخيرًا. هذا أمر صعب المنال، ولكن جميع هذة الاعتبارات هامشية بالنسبة للاقتراح الحالي الذي يتعلق بكيفية تمكين بقية المجتمع، وتحديدًا المجتمع المدني الثائر، من إنقاذ نفسه والبلاد من دوامة الانهيار النقدي.

[24] في تعليق على الورقة أكد البروفسور جورج غانم تنامي هذا الواقع عمليًا في قطاع الصحة، وسياسة الصحة من أكثر السياسات حساسية في البلاد بسبب التقاء روافد اقتصادية متعددة فيها: فقطاع الصحة ضخم وحيوي، وقعه في الحقلين العام والخاص، ومتقدم بشكل فريد تقليديًا في لبنان. وقد علق البروفسور غانم كاتبًا "أن الرعاية الصحية التي نقوم بإعدادها، 1) تخطط بدفع أقساط جديدة بالدولار الأميركي الجديد fresh في المعاملات الطبية (2) تخطط لدفع الفاتورة الطبية باستخدام سعر صرف متحرك ؛ و3) تسعى إلى تعليق السياسات الحالية المشتركة NSSF [الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي] وإعادة إصدار سياسات الدفع المشترك. يجب ضخّ الدولارات الجديدة في جميع الشركات من أجل التوصل الى الاستقرار، وندخل فترة من المعونة والدعم الدوليين والصناديق الداعمة جميعها بالدولار؛ كما أن جزءًا من الرواتب بات يدفع بالفعل على أساس دولار جديد.... كل هذا يساعد على احتواء التضخم وتحقيق الاستقرار في السوق.... نسبيًا." (مراسلة بالبريد الالكتروني، 26 تموز 2021).

بعض القطاعات من المرجح أن تعارض هذا الاقتراح. فالمصرفيون قد يفقدون السيطرة على التدفقات المالية في الاقتصاد الحقيقي إذا جفّت الليرة اللبنانية، ولكنهم يستفيدون على المدى الطويل من استقرار العملة عند عودة الدورة الاقتصادية على أسس سليمة. وقد تفقد حاكمية البنك المركزي سبب وجودها، ولكن آن الوقت لتقاعدها، مع معظم موظفي البنك ال٤٠٠٠، ناهيك عن شتى الامتيازات العائدة لأعضاء مجالس الإدارة المختلفة في المصارف نتيجة المخططات التنظيمية المختلفة التي لا معنى لها بعد البوم. أما الصيارفة، فقد جمعوا الكفاية جراء الازمة المستشرية، وتظلّ خدماتهم مطلوبة لفترة مهما حصل. المشكلة الرئيسية هي القطاع العام، ولكنه بات يشبه صَدفة جوفاء لاسيما عندما انخفضت الرواتب بعامل أكثر من ١٠، هذا عندما كان تداول الدولار الأميركي يتمّ على أساس ١٥,٠٠٠ ليرة لبنانية منذ عدة أشهر، فكيف اليوم لما يرى الموظفون والمتقاعدون إيراداتهم تذوب بشكل متزايد.

قد تبدو هذه القطاعات مجتمعة كتلة كبيرة وقوية، ولكنها، وفي حالة ضعفها الراهن، لا تستطيع منع تطبيق هذا الاقتراح حتى لو حاولت التصدي له ، كما لا يمكن الحكومة ، حتى اذا خرجت من التعطيل الملازم لها، منع الناس اعتماد السياسة المقترحة اذا شاؤوا. لقد خدم القطاع الخاص لبنان دائماً بشكل أفضل من الدولة. هنا يصبح مفهوم المجتمع المدني، وبشكل أخص المجتمع المدني الثائر، أساسياً في اصلاح الأمر النقدي. كما يحتاج هذا الاقتراح الى دعم مدروس وعقلاني من جهات فاعلة دولية، غربية وعربية على وجه الخصوص، لمؤازرة اللبنانيين في الخروج من السياسة الإجرامية التي تنتهجها الطبقة الحاكمة.

نتيجة البحث إن صحّ أن ينهض المواطن اللبناني في المجتمع المدني الثائر لتنقية نظامنا النقدي، إلى أقصى حد ممكن، بتطهيره من عملتنا الوطنية المتدهورة باستمرار، فيلتحق المجتمع الأوسع به لتفعيل قاعدة علمية قوامُها طرد العملة الجيّدة للعملة الرديئة.
العبرة في استعمالنا للعملة الأجنبية في نشاطنا اليومي حتى إشعار آخر لانهاء الانفصام النقدي الذي اوصلتنا اليه المنظومة الحاكمة.

القسم الثاني (بالإنكليزية والفرنسية والفارسية)

روزنامه شرق

سه‌شنبه ۶ شهریور ۱۴۰۳
۲۲ صفر ۱۴۴۶
۲۷ آگوست ۲۰۲۴
سال بیست‌ویکم
شماره ۴۹۱۳
۲۰ هزار تومان
۱۲ صفحه

با صدور حکمی از سوی رئیس جمهور صورت گرفت

انتصاب حسین‌زاده به سمت معاون توسعه روستایی و مناطق محروم کشور

۲

در «شرق» امروز می‌خوانید: پزشکیان: هرکس در هر جایگاهی در برابر مسئولیتش پاسخ‌گو باشد • بازی اصولگرایان با کارت وفاق ملی • جامعه پزشکی علیه علیرضا دبیر

نخست‌وزیر قطر در اوج تنش‌های منطقه‌ای به عنوان نخستین میهمان پزشکیان به تهران آمد

آغاز دیپلماسی چهاردهم

گزارش تیتر یک را در صفحه ۲ بخوانید

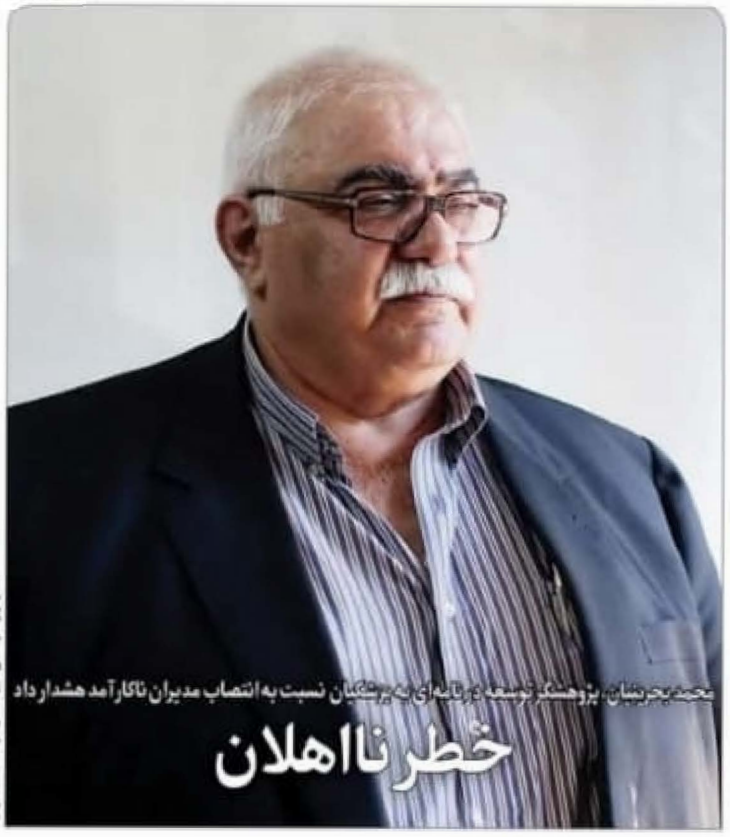

محمد بحرینیان، پژوهشگر توسعه در نامه‌ای به پزشکیان نسبت به انتصاب مدیران ناکارآمد هشدار داد

خطر نااهلان

در گفت‌وگوی مهدی فیروزان با شبکه ملاط، وکیل لبنانی، شرایط منطقه، واکاوی شد

خاورمیانه پس از پزشکیان

این گفت‌وگو را در صفحه ۵ بخوانید

سرمقاله

چرا احیای برجام به سود ایران است؟

کوروش احمدی

دیپلماتیشن

که دولت چهاردهم سامان یافته
وزارت خارجه در دست دیپلماتی
قرار گرفته، مقتضی برای تعیین
گارساز جهت، تحقق شعار محوری
شکیان یعنی «تعامل با جهان»
ست. تردید نیست که لازمه «تعامل
» تمرکز بر لغو تحریم‌ها است.
جود دارد که کار اقتصاد ایران بدون
م‌ها که موجب خسارات اقتصادی
ثالی فاسدهای سیاسی و اجتماعی
ت، پایدار نخواهد شد. دورزدن
گاه تنها از سر ناچاری در دستور کار
وه بر تالی‌های فاسد گسترده. هرگز
پاسخ‌گوی الزامات توسعه کشور و
ای‌های عظیم باشد و به قول دکتر
تنها کفاف «بخورونمیر» را می‌دهد.
چنین در مبارزات انتخاباتی ضمن
«احیای برجام» و «توسعه‌گرا»بودن
خارجی‌اش، حق مطلب را خوب
جا که گفت: «با تحریم شاید بشود
» ولی نمی‌شود پیشرفت کرد». اگر
یم‌ها در دستور کار دولت جدید
مطالبه احیای برجام می‌تواند به
آسان‌تر و عملی‌تر از هر راه‌حل

جام که از ساختار و استحکام خوبی
است، توانست تحریم‌های مرتبط
هسته‌ای ایران را که مهم‌ترین
هستند، در ازای محدودیتی
و موقت بر برنامه هسته‌ای رفع کند.
برجام قطع‌نامه‌های فصل‌هفتمی
ن و به فاصله پنج و هشت سال
ی تسلیحاتی و موشکی سازمان
ه ایران لغو شدند. مقرر است که
۱۴۰۱ نیز قطع‌نامه ۲۲۳۱ منقضی
هسته‌ای ایران عادی و از دستور
ی امنیت خارج شود. مشکلات
لی‌ها در دو سال اجرای برجام

برگزیده‌ها

گفت‌وگوی احمد غلامی با حسن قاض
درباره جایگاه ملکم خان در تاریخ روشنف

چهره ژانوسی ملکم

۶

ارزیابی محسن بهرام‌غفاری از مجموعه
ساخت استخر در منازل

مقررات اشتباه

۲

خصوصی‌سازی بهمن
از زبان‌دهی نجات

۲

نگاه

دولت چهاردهم و ضرو
تحول در آموزش و پرور

یادداشتی از غلامرضا کریمی

104

درباره کتاب رازها و دروغ
در جشنواره کن

یادداشتی از مریم رحمانیان

۱۲

عکس روز؛ رونمایی ایران خودرو از دو خودروی جدید

در صفحه ۵ بخوانید

- سیاست

۶ شهریور ۱۴۰۳ ۰۰:۰۰

در گفت‌وگوی مهدی فیروزان با شبلی ملاط، وکیل لبنانی، شرایط منطقه واکاوی شد

خاورمیانه پس از پزشکیان

شبلی ملاط، ۶۴ساله، وکیل لبنانی، پژوهشگر، فعال سیاسی و فعال حقوق بشر است. او از سوی برخی چهره‌های برجسته سیاسی لبنان به عنوان رئیس‌جمهور بعدی این کشور معرفی شده است.

روزنامه شرق

شبلی ملاط، ۶۴ساله، وکیل لبنانی، پژوهشگر، فعال سیاسی و فعال حقوق بشر است. او از سوی برخی چهره‌های برجسته سیاسی لبنان به عنوان رئیس‌جمهور بعدی این کشور معرفی شده است. او به سبب پیگیری پرونده‌های بزرگ بین‌المللی، از جمله شکایت علیه آریل شارون به خاطر قتل‌عام‌های صبرا و شتیلا در سال ۱۹۸۲ و شکایت علیه معمر قذافی به سبب ربودن امام موسی صدر در لیبی در سال ۱۹۷۸، چهره‌ای شناخته‌شده است. او همچنین به دلیل کارهای علمی خود در زمینه‌های مختلف، از جمله شناخت شیعه، قانون اساسی ایران و حقوق اسلامی و خاورمیانه، شهرت دارد. ما پس از دیدار اخیر او با شیخ نعیم قاسم در بیروت، برخی سؤال‌ها را از او پرسیدیم.

لبنان

شما به خانواده‌ای معروف از حقوق‌دانان و شاعران در لبنان تعلق دارید. می‌توانید بیشتر درباره خانواده خود بگویید؟

من در خانواده‌ای بزرگ شدم که در آن ادبیات و حقوق اهمیت داشت. عموی بزرگم، تامر، که در سال ۱۹۱۴ درگذشت، در دوره متصرفیه (حکومت محلی جبل لبنان) در زمان عثمانی‌ها، قاضی و شاعر بود. اشعار او نشان‌دهنده تخیلی بالا و تسلط بسیارش به زبان عربی بود. یکی از بهترین معرفی‌ها درباره زندگی و نوشته‌های تامر، به قلم هادی منظم، در دانشنامه بزرگ اسلامی در ایران منتشر شده است.

نام من از پدربزرگم، شبلی، گرفته شده است که در سال ۱۹۶۱ درگذشت. او به عنوان «شاعر سروها» شناخته می‌شد و در سراسر جهان عرب، به‌ویژه در مصر و فلسطین، مشهور بود. دیوان او غنی و متنوع است. او حتی نمایش‌نامه‌ها و حماسه‌های منظوم نوشت، از جمله شعری زیبا به نام «شیرین الفارسیه.«

پدرم، وجدی، که در سال ۲۰۱۰ درگذشت، وزیر، رئیس انجمن وکلای دادگستری و اولین رئیس شورای قانون اساسی (المجلس الدستوری، معادل نزدیک به مجلس خبرگان) بود. او ادیب نیز بود. گزیده‌ای از نوشته‌هایش به زبان عربی و فرانسوی در سال ۲۰۰۵ منتشر شد.

خوشحالم که این سنت خانوادگی ادامه دارد. پسرانم، تامر و وجدی، از مدارس حقوقی ییل و کلمبیا در ایالات متحده فارغ‌التحصیل شده‌اند و درحال‌حاضر در زمره وکلا و نویسندگان برجسته هستند.

شما در اوایل دهه ۲۰۰۰ شکایتی علیه معمر قذافی به سبب ربودن امام موسی صدر در سال ۱۹۷۸ ثبت کردید. می‌دانیم که در سال ۲۰۰۴ از طرف دادستان کل متهم شد. می‌توانید بیشتر درباره این پرونده بگویید؟

این پرونده برای من به عنوان یک حقوق‌دان حوزه حقوق بشر بسیار مهم است. من به عنوان وکیل خانواده‌های امام صدر و دو همراهش (شیخ محمد یعقوب و روزنامه‌نگار، عباس بدرالدین) با مشارکت همکارم، دکتر فایز حاج‌شاهین، سال ۲۰۰۰ این پرونده را پیگیری کردم. همان‌طورکه می‌دانید، قذافی هرگز نپذیرفت که امام صدر در لیبی ناپدید شده است. اولین موفقیت ما در سال ۲۰۰۲ بود که قذافی از ترس دستگیری، نشست سران عرب در لبنان را تحریم کرد و سازمان عفو بین‌الملل نیز موضع ما را پذیرفت. قذافی، تحت فشار، اعتراف کرد که امام پس از دعوت رسمی خودش، در طرابلس ناپدید شده است. ما از این اعتراف استفاده کردیم تا دادستان کل لبنان را قانع کنیم او را در سال ۲۰۰۴ متهم کند. قذافی از این موضوع بسیار نگران شد و چند روز بعد من به وسیله فکسی از «فدائیان قذافی»، تهدید به قتل شدم. سپس رشوه‌هایی به خانواده امام پیشنهاد شد که البته اعتنایی به آن نشد و فرستادگانی برای پیشنهاد یک سازش مالی آمدند که من نیز آنها را نادیده گرفتم. در سال ۲۰۰۸، پس از یک تحقیق طولانی و دقیق، اتهام رسمی از قاضی تحقیق صادر شد. تابه‌امروز، مقامات لیبی حقیقت سرنوشت امام را فاش نکرده‌اند و این مسئله به‌هیچ‌عنوان پذیرفتنی نیست.

موضع خانواده صدر همیشه «حقیقت و پاسخ‌گویی» بوده است؛ اما تا زمانی که دولت لیبی پرونده کامل ربودن امام را ارائه ندهد، نمی‌توان حقیقت را مشخص کرد.

پدرتان، اولین رئیس دادگاه قانون اساسی لبنان، روابط نزدیکی با امام موسی صدر داشت. چگونه روابط شما با خانواده امام عمیق شد؟

زمانی که من ۱۰ یا ۱۱ساله بودم، امام را به یاد می‌آورم. مرد رعنایی که به خانه ما در بیروت می‌آمد و در خاطرم همین مانده است که به من و خواهرم شب بخیر گفت. پدرم و امام با هم در مسائل پیچیده مربوط به زمین‌هایی کار می‌کردند که در حل آنها نیز موفق شدند. بیمارستان زهرا، در بیروت امروز بر یکی از این زمین‌ها قرار دارد. در آن زمان نیز پدرم رابطه نزدیکی با یکی از بااستعدادترین دستیاران امام، وکیل جوانی به نام نبیه بری، داشت.

زمانی که پرونده قذافی را به من سپردند، از اعتماد و دوستی خانواده امام برخوردار شدم. این مهم با دعوتی به سور، از سمت سیده رباب، حدود ۳۰ سال پیش آغاز شد و با همکاری نزدیک در این مبارزه قانونی فوق‌العاده، با دوستی نزدیک با سید رائد شرف‌الدین، پسر سیده رباب و همچنین سید صدرالدین، پسر ارشد امام و سیده حورا و همسرش سید مهدی فیروزان ادامه یافت. من درحال تکمیل یک انتخاب و شرح ترجمه‌شده از مقالات امام با همکاری سیده حورا هستم که از طرف یک ناشر دانشگاهی برجسته به زبان انگلیسی منتشر خواهد شد. حتی اگر موفق نشوم، اینکه اعضای خانواده از من حمایت می‌کنند، مایه افتخار و نماد تداوم اخلاقی و همبستگی لبنانی است.

در سال ۲۰۰۵ شما برای ریاست‌جمهوری لبنان کاندیدا شدید اما موفق نشدید. اکنون از سوی چهره‌های برجسته لبنانی برای ریاست‌جمهوری معلق‌شده لبنان معرفی شده‌اید. نگاه شما به این بن‌بست چگونه است؟

من یک کمپین طولانی برای ریاست‌جمهوری در سال ۲۰۰۶-۲۰۰۵ داشتم. در یک مقطع، به نظر می‌رسید که رسیدنم به آن نزدیک است. در یک هفته در آوریل ۲۰۰۶، سفیر ایالات متحده، نماینده ویژه سازمان ملل و هیئتی از سفارت ایران به ترتیب با من ملاقات کردند. اما کمپین من به دلایل مختلف، از جمله جنگ لبنان در تابستان ۲۰۰۶ که کمپین را متوقف کرد، به نتیجه نرسید.

من یک شخصیت سیاسی سنتی نیستم و به دنبال مقامی به غیر از ریاست‌جمهوری نبوده‌ام. دو سال پیش، زمانی که دوره رئیس‌جمهور سابق به پایان رسید، سیده حورا و ولید بیک جنبلاط من را تشویق کردند که دوباره به این موقعیت فکر کنم. این بیانگر یک اعتماد عمیق بود، اما چالش‌ها و مسئولیت‌ها بسیار بزرگ‌تر از این اعتمادهاست.

شما با شیخ نعیم قاسم چندی پیش دیدار کرده‌اید. این دیدار چگونه بود؟

این دیدار به دلایل مختلف مهم بود. من اولین بار با شیخ نعیم در کنفرانسی که حدود ربع قرن پیش برگزار شد، ملاقات کردم. در آن کنفرانس، مقاله‌ای ارائه دادم که سیستم‌های قانون اساسی آمریکا و ایران را از دیدگاه ولایت فقیه و دیوان عالی آمریکا مقایسه می‌کرد. از آن زمان تابه‌حال نیز دیداری نداشتیم. ما درباره سه مسئله مهم بحث کردیم: موضع لبنان در قبال اسرائیل، فرایند ریاست‌جمهوری و شخص رئیس‌جمهور. من یک بیانیه کوتاه درباره اولویت‌های لبنان در قبال اسرائیل و ادعای غیرقابل قبول برای عادی‌سازی روابط قبل از دادن حقوق کامل به فلسطینی‌ها تحت قوانین بین‌المللی، از جمله موضوع پناهندگان در لبنان منتشر کردم.

درباره فرایند ریاست‌جمهوری، حزب‌الله همچنان به طور انحصاری از وزیر سلیمان فرنجیه، متحد مسیحی مورد علاقه‌شان در لبنان، حمایت می‌کند. با این حال فرایند انتخاب رئیس‌جمهور به بن‌بست کشیده شده است؛ چراکه هیچ حزب یا هیچ ائتلافی در پارلمان نمی‌تواند کاندیدای خود را به کرسی بنشاند. با توجه به این شرایط، به شیخ نعیم توضیح دادم که برای حل بن‌بست قانون اساسی و برای موفقیت یک کاندیدا، این فرایند نباید از طرف حزب‌الله یا نیروهای لبنانی وتو شود. آنها می‌توانند نامزدی

مطرح‌شده توسط طرف مقابل را صرفا با تحریم پارلمان در طول جلسه کلیدی انتخابات مورد انتقاد قرار بدهند. این واقعیت قانون اساسی است. همچنین، رئیس‌جمهور اگر از هر دو جبهه حمایت نداشته باشد، قادر به حکومت نخواهد بود. بدون یک درک مشترک، دولت او به انسداد خواهد رسید. رئیس‌جمهور مصالحه، به‌اصطلاح «کاندیدای سوم»، تنها راه پیش‌رو است. با این اوصاف، درباره شخص رئیس‌جمهور می‌توانید حدس بزنید که بحث من با شیخ چه بود.

روابط شما با دیگر گروه‌های پارلمانی و آقای نبیه بری، رئیس پارلمان، چگونه است؟

خانواده من و جنبلاط برای بیش از ۱۵۰ سال در دنیای ادبیات و سیاست به یکدیگر نزدیک بوده‌اند. ولید جنبلاط نام من را به عنوان کاندیدای «مورد علاقه» خود مطرح کرد. من روابط خوبی با دکتر جعجع از زمانی که علنا ادامه حبس او را در اواخر دهه ۹۰ میلادی محکوم کردم، دارم. این استدلالی بود که هیچ‌کس جرئت مطرح‌کردن آن را نداشت: اینکه فارغ از درستی یا نادرستی جزئیات پرونده، جعجع، تنها طرف مسلح در جنگ داخلی لبنان بود که محاکمه و زندانی شد. همان‌طور که می‌دانید، ۱۲۸ نماینده رئیس‌جمهور را انتخاب می‌کنند. من با اکثر آنها رابطه خوبی دارم. در بین «نمایندگان تغییر» (تحول‌خواه)، دکتر ملحم خلف، وکیل برجسته و رئیس سابق انجمن وکلای دادگستری، به طور علنی از من حمایت کرده است. چند نفر دیگر در این گروه حمایت خود را ابراز کرده‌اند، از جمله پائولا یعقوبیان که کارنامه‌ای برجسته در حوزه روزنامه‌نگاری دارد. گروه‌های دیگر، به‌ویژه در جامعه سنی، نیز اهمیت دارند. من از زمان پرونده صبرا و شتیلا با وزیر سابق، اشرف ریفی، رابطه ویژه‌ای داشته‌ام و به‌تازگی با نخست‌وزیر نجیب میقاتی ملاقات کردم. من بیشتر نخست‌وزیران لبنانی را می‌شناسم، از جمله شیخ رفیق، سعد حریری و سلیم الحص، که در دو مناسبت کلیدی به من کمک کردند تا عدالت را در لبنان و منطقه پیش ببرم. در محافل مسیحی، رهبر فالانژ، شیخ سامی جمیل، آمادگی خود را برای انتخاب من در صورت تمایل پارلمان به سمت من، اعلام کرده است. من با چند نماینده مهم که قبلا آنها را نمی‌شناختم، ملاقات کرده‌ام. برخی از آنها تأثیرگذار هستند. البته یک

شخصیت برجسته لبنانی رئیس مجلس، نبیه بری است و من همچنان با مشاور نزدیک او، علی حمدان، که هم‌کلاسی من در دانشگاه بود، در تماس هستم. بری به خاطر ذهنیت سیاسی باز خود معروف است و اگر کمپین ریاست‌جمهوری من موفق شود، او بازیگری کلیدی برای هر سیاست ملی موفق خواهد بود. ما در گذشته اختلافات سیاسی داشتیم، اما به‌تازگی نزدیک‌تر شده‌ایم. امیدوارم این به حمایت بری از من در این شرایط حساس منجر شود.

شما می‌گویید که با دیگر رهبران لبنان بر سر ریاست‌جمهوری در تماس هستید، از جمله سمیر جعجع، رهبر نیروهای لبنانی و سامی جمیل، وکیل و رهبر فالانژها. آیا فکر می‌کنید موضع آنها می‌تواند با موضع حزب‌الله هماهنگ شود؟

من به روابط خود با هر دو اشاره کردم. سمیر جعجع، میانجی کلیدی دکتر غسان حاصبانی است که یک سیاست‌گذار روشنفکر است. شیخ سامی دانشجوی من بود. او دانشجویی بااستعداد و دوست‌داشتنی بود. مانند حزب‌الله و همه جناح‌های دیگر، همه خواهان پایان جنگ وحشتناک در غزه و پایان جنگ در جنوب لبنان هستند. بسیاری با مشارکت نظامی حزب‌الله مخالف هستند، اما درحال‌حاضر پایان این دو جنگ، هدف اصلی سیاست هستند که اهمیت دارند و از سوی نخست‌وزیر اسرائیل رد شده‌اند.

فلسطین

شما به خاطر پرونده علیه آریل شارون در بلژیک شناخته شده‌اید. می‌توانید بیشتر درباره آن بگویید؟

همان‌طور که به یاد دارید، آریل شارون در سپتامبر ۱۹۸۲ بیروت را اشغال کرد و ارتش اسرائیل اردوگاه‌ها را محاصره کرد. شارون به شبه‌نظامیان لبنانی دستور داد تا «اردوگاه‌ها را پاک‌سازی کنند» (این دقیقا اصطلاحی است که در دستور او یافتیم). در این کشتار، بین ۸۰۰ تا سه هزار نفر از

غیرنظامیان در طول سه روز کامل و دو شب کشته شدند. با همکاری روزنامه‌نگاران برجسته، به‌ویژه جولی فلینت، ما همچنین کشف کردیم که ارتش اسرائیل ده‌ها نفر از مردان فلسطینی را پس از کشتارها در داخل اردوگاه‌ها ربود.

قربانیانی که ما مدافع‌شان بودیم، در ۱۲ فوریه ۲۰۰۳ در برابر دادگاه عالی بلژیک پیروز شدند. اسرائیل در این زمینه سفیر خود را فراخواند، که این اتفاق شاید بزرگ‌ترین بحران اسرائیل با یک کشور اروپایی از سال ۱۹۴۸ تاکنون بود. متأسفانه تحت فشار ایالات متحده، قانون به طور معکوس تغییر کرد. قربانیان، پرونده را بردند. این یک پیروزی بزرگ بود و شارون به خاطر جنایات خود متهم شده بود، اما او، آن‌طور که باید، دستگیر و زندانی نشد.

تحولات اخیر دادگاه بین‌المللی کیفری (ICC) و دادستانی که درخواست صدور حکم بازداشت برای نتانیاهو و گالانت به دلیل جنایت علیه بشریت کرده و رأی دادگاه بین‌المللی دادگستری (ICJ) را درباره پرونده نسل‌کشی که از سوی آفریقای جنوبی مطرح شده است، چگونه می‌بینید؟

پس از تغییر قانون بلژیک پس از پرونده صبرا و شتیلا، هیچ پرونده بزرگی در غرب علیه جنایتکاران بزرگ که از آفریقا نبودند، موفق نشد. امید دوباره زمانی زنده شد که دادستانICC ، نتانیاهو و گالانت و همچنین الضیف و سنوار را متهم کرد. اکنون در انتظار احکام بازداشت هستیم. این می‌تواند یکی از مهم‌ترین تحولات در حقوق کیفری از زمان پرونده صبرا و شتیلا باشد. نخست‌وزیر اسرائیل در حال حاضر از سفر به اروپا به‌دلیل ترس از دستگیری اجتناب می‌کند.

علاوه بر این، دیوان بین‌المللی دادگستری که ریاست آن را همکار لبنانی ما دکتر نواف سلام بر عهده دارد، بر این باور بود که اسرائیل با ایجاد قحطی برای فلسطینیان در غزه و نظر مشورتی تازه‌منتشرشده ICJدر مورد اشغال کرانه باختری، جایی که شهرک‌نشینان خشونت خود را افزایش داده‌اند، در طول جنگ غزه چندین بار علیه فلسطینیان مرتکب نسل‌کشی شده است. اینها هنوز موارد تعیین‌کننده‌ای

نیستند، اما اگر بدانیم چگونه کمک کنیم که فرایند پاسخ‌گویی ریشه‌دار شود، تغییر قابل‌توجهی در حقوق بین‌الملل رخ خواهد داد.

شما احتمالا اولین آکادمیسین قانون اساسی در جهان هستید که استدلال می‌کنید اسرائیل یک دولت دموکراتیک نیست. چرا؟

برخلاف تفکر رایج در خاورمیانه، اسرائیل توسط غرب و به‌ویژه ایالات متحده، حمایت می‌شود، نه صرفا به این دلیل که آن یک پایگاه استعماری آمریکاست. ایالات متحده به اسرائیل نیازی ندارد؛ آنها در بین کشورهای خاورمیانه متحدان زیادی دارند، از جمله عربستان سعودی، مصر و مراکش. اسرائیل در غرب حمایت می‌شود زیرا سیاست‌مداران برجسته اروپایی و آمریکایی معتقدند که «تنها دموکراسی در منطقه است». استدلال من که یک استدلال قانونی حقوقی است، این است که اسرائیل هرگز یک دموکراسی نبوده است. هیچ دولتی نمی‌تواند با یک جمعیت به‌گونه‌ای که اسرائیل رفتار کرده و می‌کند، رفتار کند و در قانون به‌عنوان دموکراسی محسوب شود. این یک مسئله کاملا ساده است.

شما پس از جنگ غزه، آتش‌بس را پیشنهاد کردید و راه‌حلی را در قالب یک مقاله در سایت Lawfareمنتشر کردید. پیشنهادهای خود را چگونه ارزیابی می‌کنید؟

من مقاله‌ای دو هفته پس از هفتم اکتبر نوشتم که شامل چندین ایده و پیشنهاد جدید (و عمدتا چالش‌برانگیز) برای مخاطبان غربی بود: اولا، اینکه درگیری اسرائیل و فلسطین باید به مثابه یک «جنگ داخلی» صدساله دیده شود؛ اینکه راه پیش‌رو یا یک راه‌حل دودولتی است یا یک کشور دوملیتی، اینکه اجازه‌دادن به ادامه جنگ منجر به یک جنگ منطقه‌ای بزرگ از جولان تا پاکستان و افغانستان خواهد شد، اینکه آتش‌بس اولین شرط مطلق برای صلح احتمالی است؛ اینکه نباید به اسرائیل اجازه داد که به کشتار فلسطینیان در کرانه باختری ادامه دهد و تنش را در جنوب لبنان تشدید کند و اینکه ایران باید به‌عنوان یک بازیگر کلیدی در هر راه‌حل یا کنفرانس صلحی در نظر

گرفته شود. اکثر این نکات توسط رئیس‌جمهور ایالات متحده که شخصا خواهان آتش‌بس و انجام مذاکرات با هدف به رسمیت شناختن دو دولت تحت قطع‌نامه ۲۷۳۵ سازمان ملل است، پذیرفته شده.

شما با نجیب میقاتی، نخست‌وزیر لبنان، برای حمایت از قطع‌نامه ۲۷۳۵ شورای امنیت که در ۱۰ ژوئن به اتفاق آرا در نیویورک تصویب شد، ملاقات کردید. در مورد این ابتکار بیشتر توضیح می‌دهید؟

به محض اینکه پیش‌نویس قطع‌نامه ۲۷۳۵ سازمان ملل را خواندم، فهمیدم که این قطع‌نامه راه‌حل خوب برای غزه است که شایسته است بر اسرائیل تحمیل شود. پس به نخست‌وزیر میقاتی – معتقدم در عرصه بین‌المللی به دنبال چنین راه‌حلی است– آن را پیشنهاد دادم. رئیس‌جمهور بایدن نیز به‌تازگی حمایت خود را از آتش‌بس تحت این قطع‌نامه اعلام کرده است.

عراق

از اواسط دهه ۱۹۸۰ شما به عراق علاقه‌مند بوده‌اید و پایان‌نامه دکترای خود را در لندن درباره محمدباقر صدر نوشته‌اید. درباره این کتاب و تأثیر آن بگویید.

داستان علاقه من به عراق طولانی است. در اصل، من به تجدید قانون اسلامی علاقه‌مند بودم. این موضوع پایان‌نامه دکترای من بود که در دانشگاه لندن در سال ۱۹۸۶ آغاز شد و در سال ۱۹۸۸ به پایان رسید. این کتاب در سال ۱۹۹۳ با عنوان «تجدید فقه اسلامی: محمدباقر صدر، نجف و جامعه جهانی شیعه» منتشر شد. این کتاب به چندین زبان ترجمه شده و نشان‌دهنده استعدادهای فوق‌العاده صدر و همکارانش در نجف و دنیای بزرگ شیعه است.

شما پس از حمله کویت در سال ۱۹۹۱ به طور فعال از اپوزیسیون عراقی حمایت کردید. چرا و چگونه؟

وقتی که من در لندن تحقیق می‌کردم، بسیاری از تبعیدیان عراقی، به‌ویژه شیعیان و کردها، در آنجا زندگی می‌کردند. من برخی از آنها را برای پایان‌نامه دکترایم ملاقات کردم، مانند سیدمهدی حکیم و محمد بحرالعلوم. وقتی که سیدمهدی در سال ۱۹۸۸ در سودان ترور شد، در همین راستا من شروع کردم به کمک به اپوزیسیون عراقی. این کار چندین ماه طول کشید و کمپینی گسترده در لندن و واشنگتن برای آغاز فرایند حذف صدام از قدرت در سال ۱۹۹۱ از طریق کمیته بین‌المللی برای یک عراق آزاد آغاز شد که شامل سناتورهای ایالات متحده و اعضای پارلمان بریتانیا و همچنین همه رهبران عراقی برجسته می‌شد. اما این فرایند ۱۲ سال و تا زمان ۱۱ سپتامبر طول کشید.

در سال ۲۰۰۳ شما با حمله ایالات متحده به عراق مخالفت کردید در حالی که از مشروعیت پایان‌دادن به دیکتاتوری دفاع می‌کردید. آیا در این موضع‌گیری شما پارادوکس وجود ندارد؟

بله، این از ابتدا موضع من بود. مردم عراق، به‌طورکلی قربانیان اصلی صدام بودند. صدام در نهایت در غرب به‌عنوان بی‌رحم‌ترین و بی‌ثبات‌ترین رهبر خاورمیانه شناخته می‌شد. هدف مردم عراق و غرب یکی بود: حذف صدام. اما هیچ پارادوکسی وجود ندارد چون من معتقد بودم که راه‌های بهتری برای پایان‌دادن به حکومت بی‌رحمانه صدام بدون نیاز به یک حمله کامل وجود داشت.

شما توسط یکی از سران عراق دعوت شدید تا ریاست دادگاه صدام حسین را بر عهده بگیرید و آن را نپذیرفتید. چرا؟

وقتی که صدام در نهایت دستگیر شد، پروفسور حسن چلبی به من گفت که شورای حاکمیت عراق پیشنهاد داده که من رئیس دادگاه محاکمه او باشم. من نپذیرفتم. فکر کردم که من به‌عنوان آغازگر یک کمپین بین‌المللی برای کشاندن او به محاکمه) که INDICT نامیده می‌شد(، به اندازه کافی به‌عنوان یک قاضی بی‌طرف نخواهم بود.

در سال ۲۰۱۰ شما مشاور اصلی کمیته عراقی برای اصلاح قانون اساسی بودید. چه اتفاقی افتاد؟

همراه با پروفسور حیدر حمودی، در سال ۲۰۱۰ از سوی کمیته اصلاحات قانون اساسی دعوت شدم تا با آنها قانون اساسی ۲۰۰۵ را بازبینی کنیم. ما کار را تکمیل کردیم، اما از سوی قوه اجرائی اجرا نشد، با اینکه در پارلمان تصویب شده بود.

شما چندین‌بار به نجف سفر کرده‌اید. علاقه شما به این شهر چیست؟

پس از نوشتن درباره نجف در زمانی که دیدار از آن می‌توانست برای من مرگ‌بار باشد، طبیعتا مشتاق بودم که در صورت امکان، به این شهر بروم. رفتن به این شهر بسیار هیجان‌انگیز بود؛ زیارت حرم امام علی (ع)، دیدار با مراجع، شرکت در کلاس‌های درس خارج حوزه‌های علمیه و لمس کیفیت بالای فکری در آنجا. من همچنین در نجف و کوفه سخنرانی کردم.

ابطه شما با رهبری عراق پس از صدام چگونه است؟

اکنون مدت زیادی از زمان برکناری رژیم صدام می‌گذرد. بیشتر دوستان نزدیک من از نسل قدیمی متأسفانه فوت کرده‌اند: جلال طالبانی، احمد چلبی، محمد بحرالعلوم. من با دیگران مانند رئیس‌جمهور سابق فؤاد معصوم و سفیر جعفر صدر در تماس هستم. یکی از نزدیک‌ترین رهبران عراق به من، رئیس‌جمهور لطیف رشید است که من به‌طور منظم در بیروت با او ملاقات می‌کردم. اخیرا شیخ ابوحیدر، محمد المجم، به لبنان آمد و من از دیدار او پس از این همه سال لذت بردم.

ایران

آیا شما به ایران سفر کرده‌اید؟ چه زمانی؟

من تنها یک بار و به‌طور مختصر در ماه می ۱۹۹۲ به ایران سفر کردم. این سفر به همراه احمد چلبی به‌عنوان بخشی از کمیته بین‌المللی عراق آزاد به منظور نظارت بر انتخابات در کردستان عراق بود.

همچنین قرار بود در دانشگاه تهران درباره جنایات جنگی صدام در جنگ ایران و عراق سخنرانی کنم. متأسفانه اما در راه بازگشت، مأموران امنیتی ما را به‌طور خودسرانه دستگیر کردند و چند ساعت را در زندان گذراندیم. رئیس‌جمهور رفسنجانی دستور داد ما را آزاد و عذرخواهی کنند. اما من ناراحت بودم و سخنرانی نکردم.

ایران از حزب‌الله در لبنان حمایت می‌کند. شما گاهی اوقات به حزب‌الله انتقاد کرده‌اید. آینده این رابطه را چگونه می‌بینید؟

من به ایجاد یک زمین مشترک بین لبنان و ایران معتقدم که فراتر از اختلافات داخلی لبنان بر سر سلاح حزب‌الله باشد. باور من این است که مسئله سلاح نمی‌تواند با زور حل شود. در عین حال، من به‌عنوان یک حقوق‌دان معتقدم هیچ دولتی نمی‌تواند درحالی‌که یک جناح مسلح کاملا خارج از کنترل در دل آن وجود دارد، به‌طور عادی رفتار کند. حل این مشکل آسان نیست. این مشکل همچنین ابعاد منطقه‌ای دارد.

روابط بین رئیس‌جمهور لبنان و رئیس‌جمهور جدید ایران، مسعود پزشکیان را چگونه می‌بینید؟

دکتر پزشکیان با خود امیدهایی برای بازترشدن ایران به همراه دارد و تغییر به سوی جوامع بازتر همیشه خوب است. دکتر پزشکیان همچنین تعهد خود را به حقوق فلسطینی‌ها تکرار کرده و من از ضرورت تغییر رژیم در اسرائیل برای از بین بردن طبیعت آپارتاید آن حمایت می‌کنم. من همچنین از استدلال او برای یک خاورمیانه بدون سلاح هسته‌ای استقبال کردم. ما باید قتل شهروندان ایرانی، به ویژه دانشمندان هسته‌ای را محکوم کنیم، همان‌طورکه از قتل شهروندان لبنانی نیز باید جلوگیری شود.

روابط لبنان با ایران و منطقه را در صورت انتخابتان به‌عنوان رئیس‌جمهور چگونه می‌بینید؟

همیشه دو بعد در روابط بین کشورها وجود دارد؛ یکی بر اساس منافع ملی هر کشور است که گاهی اوقات با یکدیگر تعارض پیدا می‌کند؛ دیگری بر اساس همدلی‌های فرهنگی و تاریخی است. در مورد

منافع ملی مشترک، ما می‌توانیم روابط اقتصادی متقابل را بر اساس «چارچوب جغرافیایی» که از سوی رئیس‌جمهور پزشکیان پیشنهاد شده است، توسعه دهیم. همچنین دیدگاهی مشترک نسبت به دولت اسرائیل داشته باشیم؛ به‌عنوان یک موجودیت استعماری که ساکنان بومی را غارت و تبعید کرده و کشته است.

دیدگاه‌ها درباره جهان

شما به‌عنوان یک دانشگاهی بیش از ۴۰ کتاب در موضوعات مختلف منتشر کرده‌اید. کدام کتاب‌ها را به‌عنوان تأثیرگذارترین آثار خود می‌دانید و به‌طور خلاصه چرا؟

برخی از این کتاب‌ها کتاب‌های گردآوری و ویرایش‌شده هستند. برخی دیگر، حدود ۱۲ کتاب، تک‌نگاری‌هایی هستند که من نویسنده آنها هستم. من سعی می‌کنم در پژوهش‌های خود تنوع را در نظر بگیرم.

اولین تک‌نگاری من کتابی است که پیش‌تر درباره فکر محمدباقر صدر و محیط نجف او (۱۹۹۳) ذکر شد. کتاب «مقدمه‌ای بر حقوق خاورمیانه» (۲۰۰۷) نتیجه دو دهه پژوهش و تدریس است و سعی دارد یک زمینه جدید از مطالعه، یعنی حقوق خاورمیانه را چارچوب‌بندی کند. کمی بعدتر، کتاب «فلسفه عدم خشونت» (۲۰۱۵) را نوشتم که موضوعی کاملا متفاوت داشت. آخرین تک‌نگاری من رساله‌ای درباره قانون در عربستان سعودی (۲۰۲۳) است. من به‌تازگی کتابی را درباره تدوین قانون اساسی لبنان در سال ۱۹۲۶ تکمیل کرده‌ام که در آن همچنین نظریه‌ای جدید درباره دموکراسی ارائه می‌دهم.

آیا فکر می‌کنید یک محور مشترک در پژوهش‌های زندگی شما وجود دارد؟

من گمان می‌کنم وابستگی من به حقوق بشر جهانی و حق مردم برای لذت‌بردن از زندگی‌ای بدون خشونت فیزیکی، محور مشترک پژوهش‌های من را تشکیل می‌دهد. تنش بین اجبار قانون که بیانگر

انحصار دولتی بر خشونت است، و حق عدم خشونت‌دیدگی که یک حق اساسی انسانی است، در مرکز فلسفه سیاسی من قرار دارد.

آیا دفاع از عدم خشونت در جهانی که چنین خشونتی در آن وجود دارد، آرمان‌شهرگرایانه نیست؟

هم بله و هم نه. انقلاب‌های بزرگ در ۳۰ سال گذشته غیرخشونت‌آمیز بودند. تمام دنیای شوروی بدون شلیک یک گلوله، توسط قدرت مردم سقوط کرد. در لبنان در سال ۲۰۰۵، حضور نظامی سوریه نیز بدون خشونت پایان یافت. بخش زیادی از بهار عربی اولیه غیرخشونت‌آمیز بود. اما به وضعیت جهان عرب امروز نگاه کنید! عدم خشونت ابتدا موفق شد و بعدا شکست خورد.
آرمان‌شهرگرایانه؟ هیئت منصفه هنوز در حال تصمیم‌گیری است. اما من باور نمی‌کنم و باور نخواهم کرد که شکست حتمی است.

LEBANON

You belong to a well-known family of jurists and poets in Lebanon. Can you tell us more about your family?

I grew up in a family where literature and law are important.

My great-uncle Tamer, who died in 1914, was a judge and a poet during the period of the Mutasarrifiyye (the special regime of Mount Lebanon) in Ottoman times. His poems describe a man full of imagination, with a highly sophisticated command of Arabic. One of the best introductions to Tamer's life and writings, by Hadi Munazzem, can be found in the encyclopaedia of Islam published in Iran (Daneshname-ye bozorg-e Islami).

I carry the name of my grandfather Chibli, who died in 1961. He was known as 'the Poet of the Cedars' and was celebrated across the Arab world, particularly in Egypt and Palestine. His Diwan is rich and varied. He wrote even versified plays and epics, including a beautiful poem entitled 'Shirin al-farisiyya'.

My father Wajdi, who died in 2010, was a minister, a president of the bar association, and the first president of the Constitutional Council (al-majles al-dusturi, the closest equivalent to majles-e khubregan). He was also a man of letters, an adib. A selection of his writings in Arabic and French was published in 2005.

I am happy that the family tradition continues. My sons, Tamer and Wajdi, have majored from Yale and Columbia law schools in the United States and are already quite accomplished lawyers and writers.

You filed a lawsuit against Muammar Qaddafi in the early 2000s for abducting Imam Musa Sadr in 1978. We understand that he was indicted by the Prosecutor General in 2004. Could you tell us more about this case?

This is a major case for me as a human rights litigator. I brought it as the lawyer of Imam Sadr and his two companions' families (Sheik Mohammed Yaqub and journalist Abbas Badr-el-Din) with my colleague, Dean Fayez Hage-Chahine, in 2000. As you know, Qaddafi never admitted that Imam Sadr disappeared in Libya. We had our first breakthrough in 2002 when Qaddafi boycotted the Arab Summit in Lebanon for fear of arrest, and the adoption by Amnesty International of our posstion. Under pressure, Qaddafi admitted that the Imam disappeared in Tripoli after an official invitation he himself had extended. We used this admission to persuade the Lebanese General Prosecutor to indict him in 2004. Qaddafi became then extremely anxious, and within days responded with a death threat against me in the shape of a fax from "the Qaddafi fida'iyeen". Then came bribes offered to the family of the Imam, which of course were ignored, and emissaries (under cover) to seek some moneyed compromise, which I obviously ignored. In 2008, at the end of a long and thorough investigation, there was a formal accusation from the investigative judge (qadi al-tahqiq). To this day, the Libyan authorities have not revealed the truth of the Imam's fate. This is not acceptable. The position of the Sadr family has always been "truth and accountability" (al-haqiqa wal-musa'ala). But it is impossible to establish the truth as long as the Libyan government does not provide the full file of the abduction of the Imam.

Your father, the first president of Lebanon's Constitutional Court, had close relations with Imam Musa Sadr. How did your relations with the Imam's family develop?

I remember the Imam as a tall man coming to say good night to my sister and me in our Beirut home when I was 10 or 11. My father and the Imam worked closely together over complex land issues which together they succeeded in resolving. The Zahraa hospital in Beirut sits on one of these lands today. This was also a time when Wajdi Mallat developed a close relationship with one of the Imam's most talented assistants, a young lawyer called Nabih Berri.

I was blessed with the trust and friendship of the Imam's family when they entrusted me with the case against Qaddafi. It started with an invitation to Tyre, from Sitt Rabab, some thirty years ago, and continued with the intense collaboration of this extraordinary legal fight, with a close friendship with Sayyed Raed Charafeddine, Sitt Rabab's son, as well as Sayyed Sadri, the Imam's eldest son, and Sitt Hawra and her husband Sayed Mehdi Firuzan. I am just completing, with Sitt Hawra, a translated and annotated selection of the Imam's articles to be published by a major academic press in English. Even if I do not succeed, the fact that several members of the family support me for the presidency is a source of great pride, and a symbol of Lebanese continuity in ethics and togetherness.

In 2005 you ran for president for Lebanon, but did not succeed. You are being put forward by important Lebanese figures for the vacant presidency now. How do you view the blocked process unfolding?

I carried a long presidential campaign for the presidency in 2005-6. At one point, it looked within reach. In one week in April 2006, the US ambassador, the UN special envoy and a delegation of the Iranian Embassy visited my office one after the other. But my campaign fell short for various reasons, including the war on Lebanon in the summer of 2006 which brought the campaign to a halt.

I am not a political figure in the traditional sense and have not sought public office other than the presidency. Two years ago, as the tenure of the former president came to an end, Sitt Hawra and Walid bey Joumblatt encouraged me to re-consider the position. This was a great expression of trust, but the challenges and responsibilities are immense.

The meeting was important for several reasons. I first met Sheikh Naim at a conference he held about a quarter of a century ago. I presented a rather unusual paper comparing the US and Iranian constitutional systems from the point of velayat-e faqih and the rule of the jurist as Supreme Court in America. We did not meet again until now. We discussed three major issues: the position of Lebanon toward Israel, the presidential process, and the person of the president. I published a short press release on the meeting on the Lebanese priorities with regard to Israel and the unacceptable claim to normalize relations before giving their full rights to the Palestinians under international law, including the refugees in Lebanon.

On the presidential process, Hizbullah continues to support exclusively Minister Sleiman Franjiyye, their preferred Christian ally in Lebanon. The process is blocked, however, because no one party or parliamentary coalition can impose their candidate. In light of this, I explained to Sheikh Naim that to resolve the constitutional deadlock and for a candidate to succeed, first in getting elected, he must not be vetoed either by Hizbullah or by the Lebanese Forces. They can both undermine the candidacy put forward by the other party simply by boycotting parliament during the key electoral session.

This is the constitutional reality. As importantly, a president who does not have the support of both is unable to govern. Without a common understanding, his government would be blocked. This is the political reality. A president of compromise, a so-called ‘third candidate’, is the only way forward.

As for the person of the president, well you can imagine what my argument was with the Sheikh.

How are your relations with other parliamentary groups and president Nabih Berri?

My family and the Joumblatts have carried a closeness in the worlds of letter and politics for more than 150 years. Walid Joumblatt put my name forward as his “preferred” candidate. I have developed cordial relations with Dr Geagea since I publicly denounced his continued incarceration in the late 1990s. It was an argument that no-one had had the courage to make: that, whatever the rights and wrongs of the case, he, Geagea, was the only armed participant in the Lebanese civil war to be tried and jailed.

As you know, 128 MPs elect the president. I have a good relationship with most of them. Among the “MPs for change”, Dr Melhem Khalaf, a distinguished lawyer and former president of the bar, has endorsed me publicly. Several others in the group have expressed their support, prime among them MP Paula Yacoubian, who has a distinguished career in journalism. Other groups, notably in the Sunni community, are also significant. I have enjoyed a privileged relationship with former minister Ashraf Rifi since the Sabra and Shatila case, and recently met with President Nagib Miqati. I know most Lebanese Prime Ministers, Sheikhs Rafic and Saad Hariri of course, and President Salim al-Hoss, who on two key occasions helped me advance justice in Lebanon and in the region. In Christian circles, the leader of the Phalange, Sheikh Sami Gemayyel, has expressed his readiness to elect me if parliament leans in my direction. I have met several remarkable MPs whom I did not previously know. Some are impressive.

Of course, a major Lebanese figure is the president of Parliament, Nabih Berri, and I remain in close touch with his close advisor, Ali Hamdan, who was a colleague in college. Berri is known for his acute political open-mindedness and would be a key protagonist for any successful national policy if my presidency were to succeed. We have had political disagreements in the past, but there has been a rapprochement since. Hopefully this will translate into President Berri's support at the critical moment.

You say that you are also in touch with other leaders in Lebanon over the presidency, among them Samir Geagea, the head of the Lebanese forces, and Sami Gemayyel, lawyer and leader of the Phalangists. Do you think their position can be reconciled with that of Hizbullah?

I have mentioned my ties to both. In the case of Samir Geagea, a key intermediary is Dr Ghassan Hasbani, who is an enlightened policy maker. Sheikh Sami was a student of mine, and a talented and endearing one at that. Like Hizbullah and all the other factions, all want an end to the terrible war in Gaza. All want an end to the war in South Lebanon. Many disagree on the military involvement of Hizbullah, but for the moment, it is the two first policy objectives that matter. They are rejected by the Israeli prime minister.

PALESTINE

You are known for the case against Ariel Sharon in Belgium?

Could you tell us more about it.

As you recall, Ariel Sharon occupied Beirut in September 1982 and the Israeli army encircled the camps. Sharon ordered Lebanese militias 'to clean the camps,' (this is the exact terminology of his order which we discovered when researching the case, and the known metaphor for ethnic cleansing). The rampage killed between 800 and 3000 civilians over three full days and two nights during while the Israeli army lit the camps to allow the killings to continue. With leading journalists, especially Julie Flint, we also discovered that the Israeli army abducted dozens of Palestinian men after the massacres inside the camps.

The victims we represented won the case on 12 February 2003 before the highest court in Belgium, the Court of Cassation. Israel withdrew its ambassador, in probably the greatest crisis with a European country since 1948. Unfortunately, under US pressure, the law was changed retroactively. The victims had won the case, this was a great victory, and Sharon had been indicted for his crimes, but he was not arrested and jailed as he should have been.

How do you view the recent developments at the ICC, with the Prosecutor seeking arrest warrants for Netanyahu and Gallant for crimes against humanity? And at the ICJ, on the genocide case brought by South Africa?

After the change in the law in Belgium following the Sabra and Shatila case, no major cases succeeded in the West against mass criminals who were not from Africa. Hope rose again when the ICC Prosecutor indicted Netanyahu and Gallant, as well as Deif and Sinwar. We are now waiting for the arrest warrants. This could be one of the most important developments in criminal law since the Sabra and Shatila case. The Israeli Prime Minister is already avoiding trips to Europe in fear of arrest.

In addition, the ICJ, which is presided by our Lebanese colleague Dr Nawaf Salam, held that Israel has committed genocide by starving the Palestinians in Gaza and the just released ICJ advisory opinion on the occupation of the West Bank, where settlers have increased their violence against Palestinians severalfold during the Gaza war.

These are not decisive cases yet, but there will be a significant change in international law if we know how to help accountability take root.

You are probably the first constitutional scholar in the world to argue that Israel is not a democratic state. Why not?

Contrary to received thinking in the Middle East, Israel is supported by the West, and by the US in particular, not because it is a colonial outpost of America. The US does not need it; it has plenty of allies amongst Middle Eastern countries, including Saudi Arabia, Egypt and Morocco. Israel is supported in the West because leading European and American politicians consider that "it is the only democracy in the region." My argument, which is a legal-constitutional argument,

is that Israel is not a democracy, and never was. No government can treat a population like Israel has done and continues to do and be considered a democracy in law. It is quite simple, really.

Soon after the war in Gaza, you advocated a ceasefire and published a roadmap in an article published in Lawfare, a US site. How do you look back at your proposals then?

I wrote the article two weeks after October 7, which included several new (and purposefully provocative) ideas and proposals for a Western audience: inter alia, that the Israeli-Palestine conflict must be seen, prospectively, as a hundred years old “civil war”; that the evident way forward is either a two-state solution, or a one-state binational country; that allowing the war to continue will bring a major regional war from the Golan all the way to Pakistan and Afghanistan; that a ceasefire is the first, absolute sine qua non condition for eventual peace; that Israel should not be allowed to keep killing Palestinians in the West Bank and escalate in South Lebanon; and that Iran should be considered as a key player in any solution or peace conference. All of the above points have remained true. In fact, most of them have been adopted, on paper, by the US president calling for a ceasefire and negotiations ending in two states under UNSCR 2735.

You met Lebanese Prime Minister Negib Miqati to advocate support for UNSCR 2735, passed unanimously in New York on 10 June. Can you tell us more about this initiative?

As soon as I read the draft of UNSCR 2735, I understood that it was a good resolution for Gaza worthy of being imposed on Israel. This was my proposal to Prime Minister Miqati, and I believe he has started acting on it in the international arena. President Biden has just announced his renewed support for a ceasefire under the Resolution.

IRAQ

Since the mid-1980s, you have been interested in Iraq, and wrote your PhD in London on Muhammad Baqer al-Sadr. Tell us about this book and its impact.

The story of my interest in Iraq is a long one. In essence, I was interested in the renewal of Islamic law. This was my PhD, started at the University of London in 1986 and completed in 1988. It came out as a book in 1993 as The Renewal of Islamic Law: Muhammad Baqer as-Sadr, Najaf and the Shi‘i International. It has been translated in several languages and showed the extraordinary talents of Sadr and his colleagues in Najaf and the wider Shi‘i world.

You supported the Iraqi opposition actively after the invasion of Kuwait in 1991. Why and how?

When I was doing my research in London, many Iraqi exiles, especially Shi‘is and Kurds, lived there. I met some of them for my PhD, like Sayyed Mahdi al-Hakim and Muhammad Bahr al-‘Ulum. When Sayyed Mahdi was assassinated in the Sudan in 1988, I was shocked and saddened, and I started helping the Iraqi opposition. It took several months and a considerable campaign in London and in Washington to start the process to remove Saddam from power in 1991 through the International Committee for a Free Iraq, which included US senators and members of the UK parliament, as well as all the Iraqi leaders who mattered. But it took twelve years and 9/11 to remove Saddam.

In 2003, you opposed the US invasion of Iraq while defending the legitimacy of ending the dictatorship? Is there not an impossible contradiction here in your position?

Yes, this was my position from the beginning. The Iraqi people, by and large, were the main victims of Saddam. Saddam was finally considered in the West as the most ruthless and unstable leader in the Middle East. The objective should therefore be the same for both, which is his removal. There is no contradiction there. But I believed there were better ways to end his brutal rule without a full scale invasion.

You were invited by the Iraqi leadership to preside over the trial of Saddam Hussein and declined. Why?

When Saddam was finally caught, Prof Hasan Chalabi told me that the Iraqi Governing Council was proposing that I head the tribunal that would try him. I declined. I thought that having started an international campaign to bring him to trial (it was called INDICT), I would not be neutral enough as a judge.

In 2010 you were the main advisor of the Iraqi committee to revise the constitution. What happened?

Together with Professor (and now Dean) Haider Hammoudi, I was invited in 2010 by the Constitutional reform committee to review with them the Constitution of 2005. We completed the work, but it was not implemented by the executive, despite being approved in Parliament.

You have visited Najaf several times. What is your interest in the city?

Having written on Najaf at a time when it would have been lethal for me to visit, I was of course keen to discover it as soon as it was possible. It was very moving to visit the shrine of Imam Ali, to meet with the maraje‘, to sit in bahth al-kharej classes at the hawza and experience at first hand the tremendous intellectual quality there. I also lectured in Najaf and Kufa.

How is your relationship with the leadership of Iraq after Saddam?

It now has been some time since the Saddam regime was removed. Most of my close friends from the old generation are alas gone: Jalal Talabani, Ahmad Chalabi, Muhammad Bahr al-Ulum. I keep in touch with others, such as former president Fuad Masum and ambassador Jaafar al-Sadr. One of the closest leaders is President Latif Rashid, whom I saw regularly in Beirut. Recently Sheikh Abu Haydar, Muhammad al-Majm, came to Lebanon and I enjoyed meeting him after all these years.

IRAN

Have you visited Iran? When?

I visited Iran only once, briefly, in May 1992. I was with Ahmad Chalabi as part of the International Committee for a Free Iraq to monitor the elections in Kurdish Iraq. I was also due to lecture at Tehran University on Saddam's war crimes in the Iran-Iraq war. Unfortunately, on our way back, security officers arrested us arbitrarily and we spent a few hours in jail. President Rafsanjani ordered them to release us, and to make apologies. But I was upset and did not give the lecture.

Iran supports Hizbullah in Lebanon. You have sometimes been critical of Hizbullah.

How do you view the future of this relationship?

I believe in creating a common ground between Lebanon and Iran that transcends the divisions inside Lebanon over Hizbullah's weapons. My belief is that the issue of the weapons cannot be solved by force, even if it were available. At the same time, I do not believe as a jurist that any state can operate normally if a faction is armed outside its full control. This is not an easy problem to solve, and it is also regional.

How do you view the relations between a Lebanese president and the new president of Iran, Masoud Pezeshkian?

Dr Pezeshkian carries with him hopes for more openness in Iran, and change towards more open societies is always good. Dr Pezeshkian also repeated his dedication to Palestinian rights, and I support the necessity of regime change in Israel to dismantle its apartheid nature. And I welcomed his argument for a Middle East free of nuclear weapons. We must outlaw the assassinations of Iranian nationals, especially nuclear scientists, just as the assassination of Lebanese nationals must be prevented.

How do you see Lebanon's relation with Iran and the wider region developing if you are elected president?

There are always two dimensions in relationships between countries. One is based on the national interests of each, and they sometimes clash; the other is based on affinities, cultural and historical. On common national interests, we can develop mutually enriching economic relations on the basis of the 'geographical platform' suggested by president Pezeshkian, and

there is a shared view of the Israeli state as a colonial entity which robbed, killed and expelled the native inhabitants.

VIEWS ON THE WORLD

As an academic, you have published more than 40 books on different subjects. Which books do you view as your most influential ones, and, briefly, why?

Some of the books are "edited books". Others, about twelve of them, are monographs where I am the sole author. I try to be varied in my scholarship.

My first monograph is the book mentioned earlier on Muhammad Baqer al-Sadr's thought and his Najaf milieu (1993). My Introduction to Middle Eastern Law (2007) results from two decades of research and teaching and sought to formulate a new field of study, Middle Eastern law. Later, I wrote Philosophy of Nonviolence (2015), an altogether different topic. My latest monograph is a treatise on law in Saudi Arabia (2023). I have just completed a book on the making of the Lebanese Constitution in 1926, where I also develop what I hope to be a new theory of democracy.

Do you think there is a thread running through your life scholarship?

I suppose my attachment to universal human rights and to the right of people to enjoy a life free of physical violence form the running thread of my scholarship. The tension between the coercion of law, which is the expression of the State monopoly of violence, and the right to nonviolence, which is a basic human right, sits at the heart of my political philosophy.

Is it not utopian to advocate nonviolence in a world with such violence in it?

Yes and no, however contradictory that sounds. The major revolutions in the last thirty years were nonviolent. The whole Soviet world was brought crashing down by the people power, without a single shot being fired. In Lebanon in 2005, Syria's military presence was also ended without violence. Much of the early Arab Spring was nonviolent. But look at state of the Arab world today! Nonviolence succeeded first and failed afterwards. Utopian? The jury is still out. But I do not, will not, believe that failure is inevitable.

How to End the Civil War in Israel-Palestine

Chibli Mallat

Wednesday, November 29, 2023, 11:01 AM

How does it end? How should it end?

How does the war initiated by the Hamas massacre at dawn on Oct. 7 end? One never knows how a war ends, let alone when. In Gaza, there have been several wars since Israel pulled out and destroyed its settlements in 2005. None prevented the devastation wrought by the next one. Further back, no one could predict that Gaza would be occupied by Israel in 1967. And in 1948, when 200,000 refugees of the 800,000 Palestinians uprooted north of Gaza found shelter in the narrow green strip between two deserts, where only 80,000 lived before the war, most thought they would be able to return home within a few weeks.

We know how both parties would like the war to end, in the context of what is feasible: for Israel, the destruction of Hamas, meaning its inability to ever launch another war, together with

the killing of as many of its members and leaders as possible. We also know how Hamas would like it to end, to fight the Israelis and inflict as many casualties as possible, and an eventual halt to hostilities with them in continued control of all or part of the strip. This would mark Hamas's acknowledgement among Palestinians as the central if not sole interlocutor for the future of Palestine.

With the positions so far apart, the hostilities will continue with varying fits and intensities, and the repeat of large-scale suffering and massacres. The current disagreement is over "a limited humanitarian pause" (for the Israeli government, at the time of its choice) or a lasting cease-fire (advocated by Hamas to operate immediately and enduringly).

If Israel pursues a full-scale ground invasion of Gaza, with the complications wrought by the presence of civilian and military prisoners taken by Hamas on Oct. 7, the continuation of hostilities is an assured recipe for more deaths on both sides. So long as the guns have not gone silent, the likelihood grows of a brutal war devolving into wide-scale regional violence. Even if the Israeli army subdues the entirety of Gaza again, and Hamas's rule is ended, Israel will be confronted by a devastation even worse than that which has existed in the Gaza Strip since 1948.

I propose to reframe the conflict as a century-old civil war over Israel-Palestine. This reading helps us better understand why the solution is elusive and how best to seek the accommodation of two people fighting over the same land. In the short term, I consider the usefulness of a lasting cease-fire emerging from the agreed pause or pauses, the accelerated freeing of all civilian hostages with a lasting cease-fire that halts the killings on all fronts, and the use of the Geneva Convention to protect combatants as prisoners of war. The atmosphere of convergence over nonviolence as the exclusive means forward can then develop in a meeting of all Israeli and Palestinian factions under a U.S.-led regional or international process to seek an end to the conflict under the two-sovereign-states banner, or one federalized system. A two-state solution is bound to include windows of cooperation projected into a common future based on mutual interests. These windows derive from a territorial continuum—with federal or other constitutional arrangements—"from the sea to the river" where proximity and commonality between the two peoples are privileged over deep mutual wounds with which they will both have to reckon.

The Possibilities

As the guns fall silent during the "pause" agreed to by the Israeli Council of Ministers on the morning of Nov. 22 for the release of prisoners on both sides, there is a window of opportunity for this temporary cease-fire to be repeated and enlarged until a more solid one is agreed or imposed.

This is the more hopeful scenario. It may not come to pass if both parties' positions harden. The descent into violence will increase qualitatively as the Israeli assault on Gaza continues or extends. This is why the rising toll of civilian casualties in the West Bank and on the northern border is ominous. In Jerusalem and the West Bank, the imbrication of populations full of hatred toward each other is thornier than ever. In the North, it is not so much the function of a battle-hardened Hezbollah as it is the open-endedness that comes with a fuller deflagration waiting to

happen. A larger conflict may not even start in South Lebanon. Ruling Houthis lob missiles from Yemen, and the most significant Shiite constituency in Iraq can mobilize thousands of determined fighters. In an Israel-Iran war, the casualties would not be limited to air or missile bombardments. The fire would also engulf the full land continuum from Tehran to Mt. Hermon . Nor can the United States remain in the position of mere observer if the conflict escalates regionally. Western military outposts, as well as more innocent civilians, will be targeted across the region and beyond. Despite the active diplomacy to limit the war to Gaza, the absence of a cease-fire keeps the armageddon spiral a present and developing danger.

There are other readings of the war's potential, no doubt, but any optimism about them is short sighted, including the one rosiest for Israel, the reoccupation of Gaza with limited Israeli casualties. For such success can only be the result of a nightmare: The deaths of Gaza will mount into the tens, possibly hundreds of thousands; several Israeli captives will be killed or die in the bombardments, and even if the war miraculously ends, redoubled hatred promises many further conflicts. In this spread of likely scenarios, the last victim of the wars in Palestine is not yet born. We should give this not-yet-born Palestinian or Israeli child a chance. This is where the question of how the war should end matters.

Oct. 7 and its aftermath are a wake-up call to all. The Palestinian plight will not go away, and a sliver of common sense beckons in the fog of war. Without ending the cycle of violence and its global repercussions, the deaths on both sides will be in vain. It is by reference to an iconic picture of Israel's invasion of Lebanon in 1982, where a building in Beirut was filmed crumbling in one fell swoop after being hit by an Israeli bomb, that Osama bin Laden said he got his idea to bring down the Twin Towers on Sept. 11. An outcome that reverses the spiral downward since the first serious clash between the Jewish and Arab Palestinian communities in 1908 commands a clear objective: the end of the conflict over Israel-Palestine. No more small steps, tit-for-tat killings, regional scapegoating, and petty zero-sum gains.

Historical Analogies

The closest analogy to the current conflict is Israel's 1982 invasion of Lebanon. At the time, the Israeli and American governments considered the Palestine Liberation Organization (PLO) as an evil terrorist group to be destroyed, and the siege and occupation of Beirut succeeded in expelling its leadership, at a crime-of-humanity cost known as Sabra and Shatila. In Gaza, the Israeli army might succeed in splitting the territory durably in two—perhaps even reoccupy northern Gaza and then the southern part of the strip, and force as many Gazans as possible to flee. The bombardments would continue until the whole territory was subdued. If part or all of the population flees toward Egypt, so much the better for the Israeli government. They will not be allowed back. This also holds true if the clashes continue to rise and Palestinians are expelled from the West Bank. And if the northern front blows up further, Israel will not remain content with the unstable deterrence that followed the end of hostilities in July 2006. What appeared as a draw, with both sides back to their positions, has from the Israeli perspective allowed Hezbollah to develop its domination of Lebanon and acquire more significant firepower; it would likely invade Lebanese territory and establish the equivalent of a North Bank in South Lebanon.

On the Palestinian side, there will be no surrender in Gaza. During the Lebanese invasion in June 1982, one telling episode is documented in Zeev Schiff and Ehud Yaari's memorable book as "the snag at Sidon." In the first week of the war, Palestinian and Lebanese Islamic resistance refused to surrender in the southern city of Sidon, probably causing the largest number of casualties of the war among the Israeli soldiers. But the Palestinians, including the PLO, did not have the support of the Lebanese population. In Gaza, even though Palestinians' claims are not the same as those being made by Hamas, there will be no Gazan, and no Palestinian, to tell Hamas off. The position of no surrender in Gaza comes from the irredentist style of Hamas, whose leaders have been assassinated time and again by Israel. It comes also from the desperate plight afflicting Gazans generally, about 80 percent of whom are refugees from 1948 and their descendants.

The regional configuration is also radically different from previous wars. In 1982, the extension of the war with a logistical depth reaching Tehran failed because Saddam Hussein was not prepared to offer passage to Ruhollah Khomaini's armies without the latter's readiness to end the Iraq-Iran war, which the Iraqi president was then losing. Today, the presence of the U.S. Army at the Syria-Iraq border is not sufficient to prevent a steady stream of hundreds of thousands of fighters joining in by land, all the way from the Iranian Afghanistan-Pakistan border to the Golan and southern Lebanon. Nor is the Arab and Sunni world likely to remain on the outside of the conflict as the war turns increasingly global. For there is little doubt that horrors will be exacted on innocent populations elsewhere. The prodromes can be seen on the streets of Paris and New York, or at the Dagestan airport. The atmosphere regionally and internationally was nowhere as polarized as it is today. Even if the Palestinian side does not seek such planet-wide shocks, it will do nothing to oppose it.

Ending a Civil War

Merely understanding the context of the current conflict does not resolve the challenge of conceptualizing war, plagued in its definition in the modern world by the absence of formal war declarations, asymmetry, and "total war" engulfing the whole population concerned. I suggest civil war as the most adequate term for the century-old conflict over historic Palestine, of which the most recent iteration is unfolding in Gaza.

The war in Gaza is the latest in the ongoing and uninterrupted civil war over the land of Israel-Palestine between "two peoples over one land." There have already been several limited wars in Gaza. Nor did the war start in the two intifadas in 1987 and in 2000, or in the Lebanese wars of 2006, or 1982, or 1973, or 1967, or 1956, or even in 1948. Bloodshed between the two peoples has recurred cyclically since the 1920s.

Of course the war over Palestine often turns regional, or even expands further. We were even close to a nuclear world war between Americans and Soviets in 1973. Some view the conflict as a "colonial fact," a position taken by French historian Maxime Rodinson in a long essay written just before the 1967 Six-Day War, and restated as a "late colonial fact" in 2003 by Tony Judt, historian at New York University. Columbia historian Rashid Khalidi reminds us that the reading of the conflict as colonial does not meet the test of the needed colonial metropole. The war can

also be perceived as a clash of civilizations between East and West, or as a fracture between North and South.

Against all of these readings, my preferred choice of the term “civil war” is prospective rather than retrospective. Once the conflict is recast as yet another episode of a century-old civil war, how to end it becomes clearer, even if a civil war never ends easily. When the goal is the total defeat of the other side, the result can be one of the most tragic episodes of history. A less tragic end is possible only when both communities at war are conscious of the horrific consequences inherent to the annihilation of the other group.

While trying to end the longest civil and regional war in modern history, throwing at each other founding charters, constitutions, and accusations of existential illegitimacy does not help. Israelis’ right to defend themselves does not trump Palestinians’ right to defend themselves. In historical terms, the Israeli side anchors the claim of Jews of ancestral rights to the biblical land. Palestinians advance their entitlement in anti-colonial terms and native property rights. Both purportedly exclude any entitlement to the land by the other side.

The broader conflict must come to an end by first resolving the current conflict. The “first pause” agreed to on Nov. 22 should be followed by a more significant set of pauses. These pauses should be accompanied by a series of successive releases of prisoners culminating in a more lasting cease-fire, which should then be strengthened by the gradual release of all prisoners of war on both sides—as proposed above. This resolution will serve as a foundation for ending the civil war with as wide a constituency of supportive parties as possible, all premised on Palestinians and Israelis at the core deciding together on a better future for their children.

The shape of the necessary compromise as an alternative to the continuation of the civil war is clear enough: the division of the land in two states, or the change of the constitutional regime across historic Palestine into equal citizenship under the rule of law. Present Israel is, de facto, a binational state. The question is whether to divide the territory it controls with the creation of an adjacent State of Palestine, or to work toward a change of the Israeli constitutional regime into one sovereign state—which could be federal or not—to ensure equality between citizens and between the two peoples.

New thinking requires a revolution in the mind nourished by a shift in our common lexicon. More concretely, it requires the realistic but ambitious drawing of a stable end-map supported by a large nonviolent movement in Israel-Palestine, which will be encouraged by worldwide support. Only at the price of a nonviolent revolution in our thoughts and acts can we avoid Gaza’s horror extended or repeated.

This momentous shift is best ushered in with an international conference that includes all the parties at the core of the civil war if they accept nonviolence as the exclusive means toward a solution. To end the civil war, the meeting will need on board all Jewish Israelis, together with all Palestinians: the Arab Israelis who call themselves “Palestinians in Israel,” the Jerusalemites, West Bankers, Gazans, and the exiles/refugees. One does not need to be bogged down with who represents Israelis, however distasteful to many Israelis the Netanyahu government has become,

or who represents the Palestinians, regardless of the deep controversies over Hamas within Palestine and abroad. Each party will sort out its own preferred representation.

The objective of the conference is to end the century-old civil and regional wars over historic Palestine with an agreement between Palestinians and Israelis to live together, either side-by-side in separate sovereign and democratic states along the pre-1967 war or the armistice lines of 1949, or in one united democratic country, possibly federal, over the whole territory between the Mediterranean and the Jordan River.

Involvement of the United Nations is not necessary and might only complicate matters. As for the regional powers, they should be included so long as their commitment is to a nonviolent resolution drawing on either of the two possible solutions just described. However controversial, this includes Iran. The commitment to the rejection of all forms of violence during an open conference is a sine qua non for its success.

My hope is for the process to be initiated and led by President Biden whom I briefly met once on Capitol Hill as a human rights "comrade in non-arms." Whatever the immense controversy in the Palestinian and Middle Eastern milieu presently associated with Biden's unwavering support of Israel, his longtime familiarity with the conflict as a member of the Senate Foreign Relations Committee and Secretary of State Antony Blinken's sensitivity to universal human rights come off clearly in their repeated statements about the two-state solution, as well as their commitment to humanitarian pauses and their firm rejection of the extension of the conflict to the West Bank and the northern front. These positions do not fundamentally differ with the proposal of this brief paper. It is the sense of urgency, clarity of mind, and commitment to nonviolence that are needed at the helm.

Tarek Mitri : Les chrétiens d'Orient dans le tumulte du XXe siècle

OLJ / Par Chibli Mallat, le 02 novembre 2023 à 00h00

D.R.

C'est un bel essai, érudit et engageant, que Tarek Mitri nous offre en un anglais clair et stylé. Réparti en cinq chapitres dont les trois premiers sont historiques et les deux derniers plus synchroniques, Christians in Arab Politics brosse un monde complexe, vieux de deux mille ans, et démontre la grande connaissance de son auteur qui mène une réflexion sage et mesurée d'un phénomène contemporain inquiétant : la courbe de déclin solide au cours de ce qu'il appelle, empruntant sa belle terminologie au grand historien anglais Eric Hobsbawm, « le long XXe siècle ».

Le souci du détail est remarquable malgré l'ampleur du sujet. Au Liban où notre vision tend à être nombriliste – en partie parce que les chrétiens y participent d'une décision nationale qui n'est pas l'apanage des autres communautés chrétiennes de la région –, nous voyons de trop loin, et plutôt mal, les autres chrétiens de l'Orient. L'auteur présente, en quelques pages serrées, chacune de ces diverses communautés, souvent coincées entre des États dictatoriaux et la montée du communalisme islamiste qui culmine en Da'esh. En Irak et en Égypte en particulier, les communautés se sont trouvées marginalisées par des régimes autoritaires. Le choix est de les soutenir, comme en Syrie ou en Jordanie, ou de s'en aller. L'Irak, que je connais mieux, a vu une violence inouïe après sa libération-occupation en 2003. Je me souviens d'une visite à Bagdad, à

l'un de ces moments terribles des attaques systématiques contre les chrétiens, où le président de l'Irak Jalal Talabani et le président du Kurdistan irakien Masoud Barzani, ensemble en une occasion rare dans leur antagonisme atavique, étaient réunis avec tous les prélats des communautés chrétiennes du pays. Ahmad Chalabi, un des rares visionnaires irakiens, m'avait fait quelques jours plus tard cette réflexion : ces occasions à la grande pompe masquent l'essentiel qui est l'impératif de la protection des citoyens irakiens ciblés par le fanatisme de la part des instances de police et de l'armée, et son absence atterrante.

Tarek Mitri, dans cet esprit critique et efficace, remet tout en cause, y compris la perception de ce déclin, dans une analyse démographique et migratoire étoffée (Ch.3). Le phénomène migratoire n'est pas seulement chrétien. En Égypte par exemple, la communauté copte a gardé une consistance réelle qui n'a pas changé fondamentalement en termes relatifs à l'ensemble de la population ces deux derniers siècles.

En Égypte aussi, il m'a rappelé les grands moments du Wafd que la sagesse et la vision nationales de Saad Zaghloul ont développés pendant deux belles décennies essentielles après la Révolution de 1919. Celle-ci a depuis les années 1940 succombé aux querelles internes du parti, exacerbées à mon sens par la dictature de Nasser et la montée des Frères musulmans, elle-même nourrie par la violence du leader égyptien, un homme militaire, qui après avoir fait taire le grand juriste Abdel-Razzaq al-Sanhuri battu en son propre tribunal par ses sbires en 1954, a procédé au procès et à la pendaison de Sayyed Qotb en 1966, le grand théoricien des Frères. Les leaders chrétiens nationaux d'Égypte disparaissent dans cette exacerbation militaro-islamiste qui domine plus d'un demi-siècle, pour refaire surface dans l'espoir bref porté par la grande Révolution du Nil (mon intitulé préféré) en 2011. L'un de ces grands nationalistes, Georges Ishaq, nous a quittés cette année.

Tarek Mitri poursuit sa lecture au temps présent, en montrant comment en 2012-2013, l'armée permet le massacre en plein Caire des rassemblements de coptes, accentué par la politique de répression sectaire du président Morsi. Il faut ajouter dans la foulée, paradoxe explicable, le renversement de Morsi en 2013 et sa mort tragique en prison en 2019.

Il me semble que les chrétiens de Palestine manquent un peu de punch dans cette vaste fresque, tour de force en 140 pages. Dans la section qu'il présente, l'auteur ne constate pas assez leur disparition tragique. Ils se sont étiolés, à ma connaissance, de quelques vingt pour cent en Palestine historique au début du XXe siècle à un pour cent de nos jours ! Les statistiques officielles israéliennes mentionnent 1,21% des naissances, il y en a sûrement bien moins à Gaza, à Jérusalem et en Cisjordanie. Je ne saurais pour ma part assez condamner le Vatican, en particulier, et l'Occident en général de les laisser ainsi disparaître, victimes principalement de l'État d'Israël et de son communalisme juif fier de lui et dominateur. Le traité entre le Vatican et Israël de 1993 doit être révisé en urgence pour retrouver le souffle onusien de Jérusalem, ville internationale aux trois grandes religions, inscrit dans des textes oubliés de 1949, encore efficaces juridiquement.

Dans les deux derniers chapitres, Tarek Mitri, à son habitude, exhibe une modestie exagérée de ses vastes connaissances. Dans ces pages, plus actuelles, il s'excuse auprès du lecteur de ne pas

examiner plus profondément les rouages du communalisme. Il propose quand même une vue d'avenir qu'il conçoit dans la renaissance d'un « pact of citizenship », « un contrat de citoyenneté qui lie ensemble chrétiens et musulmans et promet le renouveau du rôle joué au début de la Nahda du vingtième siècle ».

Un bel essai, par un grand humaniste, avec une vision d'avenir sur un fond bien glauque.

Christians in Arab Politics. Reclaiming the Pact of Citizenship de Tarek Mitri, L'Orient des Livres, 2023, 136 p.

Cleansing the Lebanese monetary system in a collapsing state: the role of revolutionary civil society

A policy paper

Chibli Mallat

> My fellow Lebanese, as the deadlock deepens politically, the economic collapse of our national currency will get worse, in a 1923 Weimar-like spiral. For the generation that doesn't know about the crisis, it was the worst one ever in the financial history of Germany.
> To lessen the crisis on our daily life, I strongly suggest that the private sector deals to the extent possible ONLY in strong foreign currencies, mainly USD and Euros.
> When you take a cab, pay in USD not in LBP, when you pay your restaurant bill, pay in USD not in LBP, when you pay your employees pay in USD not in LBP, when you pay your doctor, pay in USD not in LBP. This will slowly contribute to the cleansing of our monetary system.
> Now that the governmental crisis will get worse, this is what we can do to protect ourselves.
> I will work with leading financial and legal experts to provide a position paper in the coming days to support this proposal, but I do not want to delay a conclusion I have reached after thorough reflection.
> God help us against the irresponsible rulers of Lebanon.

The call above was published on 15 July 2021.[1] I follow it up in this brief policy paper with a selection of themes articulated on the concept behind the proposal,

[1]My Facebook page, at https://www.facebook.com/chibli.mallat/posts/4174857842593132. As announced in the FB entry, this is a policy paper for the unique situation of Lebanon in the coming together of various crises. Since then, I had the benefit of comments by thoughtful friends across the globe, too many to mention here, with some pointed criticism. Within Lebanon, the paper was discussed in particular with TMT (Rally for the Revolution) colleagues, but this paper represents my personal views. Considering the continued economic and financial collapse of the country, it is also meant to provoke a healthy and informed public debate on what to do in the light of a failed government and the lasting paralysis of institutions.

cleansing the depressed monetary system by using "good money to drive out bad money."[2] The question has two main components, (a) whether the policy argued can be defended, and (b) whether and how it is feasible in Lebanon. The proposal is for Revolutionary Civil Society ("RCS", as opposed to the State) driving Lebanese society at large to use only USD[3] in its daily transactions.[4]

a) Arguing the policy

Readers who studied economic history may recognize the expression as the reverse of the so-called Gresham law.[5], Thomas Gresham is said to have coined it in the

[2] The traditional concept is formulated in reverse, "bad money drives out good money", and is known as 'Gresham's law.' The Wikipedia entry on Gresham's law is sufficient to understand that a) Gresham's law was never expressed by Gresham but that it was projected backwards to him in 1860, and b) that "Gresham's law" now works in reverse in the dominant view of economists.

[3] The reference to USD facilitates the discussion. There are other solid currencies, including the Euro or the Pound sterling, or even the yen or the Saudi rial, which could be adopted. If the proposal has traction, one could organize a simple enough basket of solid currencies. An early FB comment suggested "a currency board," and should be considered.

[4] The concept of civil society has a long and rich pedigree. The best understanding can be found in Robert Fossaert's works, esp. *La Société* (Paris, 8 vols, 1977-1996) on the site of the Chicoutimi library in Québec. Fossaert (d.2015) defined CS as always relative to the State, insofar as one can conceive circles of society outside the State (individuals, families, neighborhoods, trade unions etc.) There is no CS without the State, so the concept is always of a couple, or duality, CS + State. See in vol.5 of *La Société*, *Les Etats*, ch.18. This is generally accepted in the use of the term. I add here the concept of Revolutionary Civil Society (RCS) which is a provisional expression of Lebanese CS in revolt as it was let down by the State and is called upon in this paper for the specific purposes of monetary stability.

[5] The reverse principle advocated here, i.e. "good money drives out bad money", is sometimes dubbed the Thiers law, after Adolphe Thiers, a leading historian of the French revolution (and first president of France in the third Republic). Thiers noted in *Histoire de la Révolution Française* (Paris 9th ed. 1898, Vol.8, *Le Directoire*, 10-11), that the massive rejection of the ever-diminishing paper-note known as the Assignat during the French Revolution drove it out in the people's use of metal coins instead: "D'ailleurs les métaux, comme toutes les marchandises, viennent toujours là où le besoin les appelle, et, en chassant le papier, ils seraient revenus, comme ils revinrent en effet quand le papier périt de lui-même." Confirming this reverse rule in *Denationalization of Money -The Argument Refined, An Analysis of the Theory and Practice of Concurrent Currencies* (London 1976), at 43 (footnotes omitted, but emphasis in original), celebrated economist F.A. Hayek concludes his analysis of Gresham's law by showing its limits: "Indeed, whenever inflation got really rapid, all sorts of objects of a more stable value, from potatoes to cigarettes and bottles of brandy to eggs and foreign currencies like dollar bills, have come to be increasingly used as money, so that at the end of the great German inflation it was contended that Gresham's law was false and the opposite true. It is not false, but it applies only if a *fixed rate of exchange* between the different forms of money is enforced." The fixed rate of

16th century. In time, the received wisdom of economists has established in fact the reverse likelihood that "good money drives out bad money." It means that people prefer dealing with a strong and stable currency in their daily transactions rather than with a constantly debased currency.[6]

This is such an obvious statement for every one of us Lebanese that we prefer dealing with USD instead of our national currency. We could move straight onto the feasibility part. Yet it may be useful to elaborate further on the nature of the monetary crisis in Lebanon to provide some perspective on the usefulness of the proposal, but also on its limits. Driving out the LBP from the market will not solve the multiple economic, political and moral crises in the country. But this paper suggests that it would alleviate the monetary crisis considerably.

We live in Lebanon at least three tiers of crisis. One is political-constitutional and is expressed in the unavailability of a government, namely a cabinet, to perform its constitutional role at the head of the executive branch and of the administration.[7] Even when there was a cabinet during the presidential tenure of Michel Aoun which started in October 2016, it was dysfunctional and ineffective, and drove the country further into the second, economic crisis tier. It is not the purpose of this paper to address what must and should be done to fix this deeper economic tier which goes to the heart of the paralysis of the country, let alone the full constitutional-political crisis, save to say that we have to find solutions, to the extent possible, outside government.

---

exchange is absent on the Lebanese scene, and an additional agreed exception to Gresham's law relevant in Lebanon operates in an international context: "In the market for international exchange media a similar tendency for good coins to be favored over bad stemmed from the absence of government authorities capable of enforcing legal tender laws and other rules compelling the acceptance of official coins 'by tale' (that is, at par or face value, rather than by weight) beyond national borders." George Selgin, "Gresham's Law", EH.Net Encyclopedia, edited by Robert Whaples. June 9, 2003, at http://eh.net/encyclopedia/article/selgin.gresham.law.

[6] 'People' here are the average citizen. Obviously, some sectors benefit from the collapse of the currency, and I will address this further near the end of the paper.

[7] Lebanon remained without a president between 2014 and 2016, when Michel Aoun was forced on the deputies as the only candidate by a process characterized as "*ta'til*" (blocking, torpedoing). Although unconstitutional, systematic blocking by Aoun and his allies continued through his tenure, resulting in 4 out 6 years without a government. The appointment of the Miqati cabinet in September 2021, after the earlier version of this paper was published, affects the policy proposed only marginally, as governmental effectiveness to address the constitutional, economic and monetary crisis in the country is doubtful.

Then there is the economic crisis. Prodromes started in the flight of all the foreign banks from the Lebanese market in 2010-15.[8] In late 2019, the banking system has collapsed in a spectacular way.[9] To my knowledge, the Lebanese monetary crisis is unique in the combination of (i) banks separating people from their deposits in both national and foreign currencies with no end in sight, with (ii) the vertiginous collapse of the national currency naturally coupled with inflation in the prices of ordinary goods.

(i) On the banks preventing customers from access to their funds for such a long time, such callous treatment of depositors anywhere in the world without the collapse of the defaulting bank(s) is unprecedented. Remember, these are deposits in USD, not in local currency.

The LBP has been pegged to the USD since 1992, at 1500 LBP for 1 USD. The collapse effectively started with persistent rumors that the money exchange dealers were no longer respecting this ratio. This soon reflected in banks refusing to proceed with any significant exchange transactions once it was clear that a run on the banks had started.

The Lebanese banks, supported by the LCB, prevented people from accessing their deposits freely, and established a draconian regime allowing limited withdrawals of money from deposits, all in debased Lebanese currency. Holders of deposits in USD saw their deposits devalued through this 'capital control' system, so that if you had 100,000 USD in a bank, you could not withdraw it except in small increments of devalued Lebanese pounds. Deposits in LBPs were forbidden or heavily curtailed with low monthly caps. Soon, in a repeat of the . Aided by the memory of the collapse of the Lebanese pound in the mid-80s, which saw people's savings in LBP effectively vanish, the Lebanese (and foreign depositors) took to save US dollars to the extent that the monetary mass became 80 p.c. 'dollarised'.

[8] I noted this worrying trend when HSBC and other international banks closed their branches in Beirut. "Ofac, péril en la demeure", OLJ, 14 June 2016, reprinted in my *Boussole*, Beirut 2019, 177-81. Citibank Lebanon reacted by saying that they were still operating a branch in Lebanon. As it turned out, Citibank had reduced its presence almost exclusively to large commercial transactions, and was therefore not functioning as a normal, deposit bank. Id. at 178.

[9] In a thoughtful Spring 2021 paper of the World Bank, *Lebanon Sinking (To the Top 3)*, the crisis was described as one of the ten, possibly three, worst financial crises documented since 1900 (at 19-21). Unfortunately, the details in the paper are not supportive or clear enough, mainly because the criteria include speculation on the duration of the crisis, the ignorance of the effective confiscation by the banks of customers' deposits, which is an enduring feature of the Lebanese collapse, and the somewhat confused choice of crises in history by the paper's authors.

This proved not to be a failsafe system. In the remake of the crisis with a far more serious intensity, dollar-denominated deposits were effectively confiscations. Banks refuse to give you cash in USD, not in any significant amount anyway. Withdrawals are all capped, with a mind-boggling staggered value for the dollar ranging from the 'official', in other words LCB-imposed rate of 1500 LBP for one dollar. Then there is the market value, which has declined steadily (17000 LBP for one USD at the time of writing, so a loss of over ten times). As USD deposits trade at between 15 and 20 pc of their nominal values, the bizarre practical way it works in Lebanon takes the shape of cheques written on one's USD account to another person with a USD account within Lebanon, with neither able to cash it. Typically A will write a cheque of 1 million bank-deposited USD ('lollars') to buy B's house valued at 150,000 or 200,000 USD ('fresh money').

(ii) The concomitant collapse of the national currency is a more common feature of mismanaged or isolated economies and finds its archetype in the collapse of the German Mark in the Weimar republic.[10] Unlike Germany at the time, we have no government to retire or remove zeros from the LBP with new monetary printing, and no trust in either banks or officialdom, let alone US support so long as Hizbullah retains its weapons in government.

This is why only Lebanese RCS can act under this paper's proposed policy. With a revolution ongoing in various forms over two years, the government (in this case the President, supported by Hizballah) did not step down. Nor did it regain the confidence needed domestically and internationally at the time all monetary and economic indicators were steadily getting worse.

How did we get here? In an obviously complex scene, the collapse of the banking system, and the concomitant collapse of the LBP, were owed to two major causes: an increasingly tight compliance regime forced by the United States government to dry up Hizballah's funding sources and facilitators; and the bank owners' own mismanagement in tandem with the Lebanese Central Bank (LCB) governor and the political class.

Let me address those two causes in turn. Especially under the Trump administration, the financial pressures on Hizballah through OFAC (Office of

[10] On the second aspect, the Weimar-style antecedent to the vertiginous collapse of the LBP can be read in the lively description in Adam Fergusson, *When Money Dies : The Nightmare of the Weimar Collapse*, London 1975. It describes the collapse of the German mark in 1922-3, until the government replaced it altogether in November 1923, restored by the trust of the population coupled with the prospects of US financial support known as 'the Dawes plan'.

Foreign Assets Control, part of the Department of Treasury) increased against Lebanese banks and wealthy individuals suspected of supporting the party, mainly amongst Shi'is, and effectively bankrupted them. This also took a toll on the whole sector in terms of confidence, which is the *sine qua non* existential condition of banking.[11] In turn the LCB and the Lebanese banks which survived carried out a policy that sought to increase deposits to reassure depositors and attract further funds from abroad which would benefit from the Lebanese banking secrecy law and high interest rates. The policy worked for a while, and the deposits in USD continued to rise to an estimated 200 billion USD-denominated deposits in early 2019.[12]

Beneath the rosy figures of increasing bank deposits in USD, coming in large part from abroad, disaster was looming. Practically all other economic indicators were in the red, notably trade balance and the deficit, and the Lebanese bankers were offering far higher interest rates than available in the West, in LBP but also in USD. This was sustained by the acceleration of a callous Ponzi scheme, where new deposits would finance the higher interest rates to keep depositors happy and to attract new funds.[13] It was untenable.

In May 2016, the first big shock came when the Central Bank governor designed its first "financial engineering" stunt, an illegal scheme which injected on the bank's books up to 5 billion USD.[14] This the governor did to save leading

[11] Mallat, "Ofac, péril en la demeure", above n.8 (Arguing that Lebanon's banking sector is under existential threat with the heightened warnings from Washington).
[12] "[B]anking sector assets had increased 83 per cent in eight years to $253bn, equal to roughly five times the country's economic output." Junko Oguri, "Part II of Crisis in Lebanon: Buildup of Interrelated Challenges", Yale School of Management, Program on Financial Stability, 21 September 2020, 11. By comparison, in the mid-1990s, when the currency was effectively pegged to the USD by the first Rafic Hariri government at ca 1500 LBP to one USD, USD deposits in Lebanese private banks were estimated at 20 billion usd. With dollarization at 80 pc when the monetary crisis hit hard from the end of Summer 2019, this means the holdings of Lebanese banks in USD stood at ca $200 billion. There are no reliable figures on the flight of capital in or around the beginning of the collapse of confidence in the pegged currency, but it happened massively, and accelerated the run on the banks in the Fall of 2019.
[13] Ponzi schemes are borrowing methods by which the 'financier' would take your money, give you high interest on it, and then use the new money deposited by new clients to pay for the interest he gave you. It takes various forms, from the original scheme of Ponzi in the 1920s (trade in Italian coupons) to the 2008-9 US banking collapse (trading securities, in particular mortgage 'packs') to Lebanon (trading in USD deposits to finance a corrupt deficit).
[14] Mallat, "Alternance", OLJ, 23 May 2017, in *Boussole*, above n.8, 134-8 (Arguing that in addition to the "financial engineering" stunt by the Central Bank governor who had vaunted until then his conservatively prudent policy, remaining in post for such a long-time entrenched

Lebanese banks in difficult situations, but also in contradiction to his own conservative policy since he took over the LCB in 1992. This 5 billion USD scheme destroyed the reputation of the Lebanese sector, built over a century, in the international banking system. No bank stood up to the governor, and a stream of other banks cashed in on the scheme.

Reader: banking is no rocket science, however straight the banker's suit and proverbial his arrogance as the holder of your money. Banking is a process with one single transaction. The bank uses deposits (the money you entrust them with as client/depositor) to lend customers big and small at a rate higher than the interest they give you on your deposit. Because there are masses of depositors, money adds up at the disposal of the bank and multiplies for other use. This is called risk, and banks work on the assumption that not all depositors will retrieve their deposits at the same time. Multiplication allows all kinds of other payable services (cheques, transfers, mortgages, commercial bills, portfolio management, etc.), but the bottom line remains the same, and is based on your confidence that the bank will give you your deposits safely back upon your timely demand.[15] When confidence fails, a run on the banks destroys the system.

The Lebanese banks overexposed your trust in them, in part by shifting your deposits through the Central Bank, which was giving them unreasonable profits. Effectively, the LCB governor was responding to growing clientelist urges from the government, skyrocketing the deficit by pumping the people's deposits to finance it. This included astronomic increases in public sector salaries and pensions, for instance Lebanese University professors and army officials, and the plethoric hiring of civil servants. The LCB governor was also taking a course diametrically opposed to his original cautious, conservative policy (which allowed the country to sail unscathed through the 2008-9 world crisis) in order to maintain and increase his personal power and stay at the helm come what may, whilst lying to the public about the allegedly secure situation of the Lebanese lira. In at least a decade-long process of mutual services at the expense of the depositors between

---

corruption in government.) Bank Audi in particular, one of the three main Lebanese banks, was reported to have lost heavily in a Turkey-based speculative adventure.

[15] The best introductory book on banking remains Jacques Lavrillère, *L'Industrie des Banquiers*, Paris 1966. It is particularly adequate for the way Lebanon's banking sector (partly modelled after the French) worked until the LCB "financial engineering" in 2015-6. Lavrillère is a pseudonym of Robert Fossaert, above n. 4. The book is available at http://classiques.uqac.ca/contemporains/fossaert_robert/Industrie_des_banquiers/Industrie_des_banquiers.html. In English, see chapters 23 and 24 of the classical book of Paul Samuelson, *Economics* (1st ed. 1948, New York 2010 ninth edition with William Nordhaus used here.)

the Central Bank governor, the private banks, and corrupt politicians, bankers dared not say no to the LCB governor, and he did not say no to the politicians whom he did not want to displease, because to say no threatened his hold on to the LCB governorship that has lasted for over a quarter of a century. In short, the private bankers and the Central Bank ruined the country economically, egged on and arm-twisted by politicians who used the growing mass of deposits in the private banks to finance the deficit and the corruption that went with it on both sides: politicians developing their clientelist base and banks receiving money from interest from the LCB on their financing the deficit and other troubled schemes like the 2015 'financial engineering' scheme, money which they swiftly transformed into profits for their shareholders and executives.

The collapse in the summer of 2019 was a long-announced disaster staring the country in the face. The moment of truth was accelerated by two events: the first was the open alignment, with a rocket in hand, of the Lebanese foreign minister with Hizballah.[16] His siding with Iran against Saudi Arabia and the Sunni world was vaunted to no end. As the detachment of Lebanese foreign policy from its traditional Arab allies moved towards Iran, Prime minister Hariri remained silent instead of standing up to a wayward foreign minister. His Saudi patrons had warned him against the election in 2016 to the presidency of Michel Aoun's, the Lebanese foreign minister's father-in-law. They called him in the summer of 2017 to Riyadh when Lebanese foreign policy expressed itself increasingly as advocacy for Iran in regional fora. He did not heed their mounting anger. They called him in again in November 2017 to arrest him and force him to resign. He was let free thanks to US and French pressure and reinstated. Through the perceived alignment with Iran, Lebanon steadily lost its Arab economic depth, on which a sizeable part of the population relied directly or indirectly for their daily living. There is no downtown Beirut without Arab Gulf money.

The second event was the plain lie of the LCB governor to us, the Lebanese public. Looking straight into the cameras, he said that "the Lebanese pound could not be safer."[17] This was at the time when the banks were increasing their interest rate

[16] For a picture on 5 May 2019 of Gebran Bassil, then Lebanese foreign minister, donning a large smile while holding a rocket offered to him by Hizballah, e.g. https://www.albawaba.com/news/lebanons-bassil-gets-rocket-shell-gift-hezbollah-1284303.

[17] As late as 11 November 2019, the LCB governor was still repeating that the LBP is in good health "thanks to the policy of the LCB" and banks safe on account "of the high dollarization" of the sector, "and the stability of the LBP as the expression of confidence in the continued entry of the dollar to Lebanon." See quotes e.g. in "*Hakem masraf lubnan: hafazna 'ala istiqrar si'r al-sarf rughm al-dughut* (LCB governor: we have succeeded in keeping the stability of the currency

astronomically to calm their customers, reaching 15, even 20 pc on the LBP, and up to 15 pc in some cases on the USD, while interest on USD and other major currencies earned close to zero interest elsewhere in the world.[18] Doomsday was staring us in the face throughout the summer and fall of 2019, and those responsible: the bankers, the LCB, and sundry officials playing ostrich, all lying through their teeth.

Large depositors (in USD) started pulling out their money from the banks in the course of 2019, probably earlier (we have no statistics, also a field with little transparency because of the personal hold of the governor onto the LCB). The flight of USD accelerated, and the LBP was undermined first on the moneychangers' market. Confidence collapsed and people made a run on the banks to withdraw their money. Banks first closed shop, for days and weeks at a time, with the support of the LCB. Then they froze people's access to their money. By bluntly depriving depositors from their deposits, they robbed their customers clean, there is no other word for this. All legal attempts by depositors to sue the bank hit the brick wall of an unsaid collusion between the Lebanese Bank Associations, which federates banks on whose boards many politicians sit (when they do not own them outright), and the high judiciary.

No one has been held accountable to date: the lead bankers are still there, sitting on their boards unperturbed. They reelected the same man as president of their Association. The LCB remains governed by a man accused of corruption in various legal actions in Europe. The three top public officials in government are still in position, give or take the persona of Saad Hariri. Hizballah continues to flout Lebanese law openly, and operates a state within a state under the protection of the Lebanese president and its own weapons. The Lebanon nonviolent revolution, massive and ongoing, has not succeeded in removing them from power, and the rot deepens whose utter expression is the down spiral of the national currency.

In light of this reading of the background, the upshot is clear: in daily transactions, one cannot, must not, rely on private banks, the Lebanese Central Bank, or the

---

despite all the pressures), *Al-'Arabi al-Jadid,* 11 November 2019. By then, the banks had closed shop for two weeks to prevent a run by customers to retrieve their money. This was followed by the so-called 'Capital control' policy, which meant that, in addition to the collapse of the national currency, the deposits were no longer freely accessible to their owners, as described earlier.

[18] For some figures on the rise of interest rates on deposits, see https://tradingeconomics.com/lebanon/deposit-interest-rate. The statistics here do not quite match the frenzied rise of interest rates before capital controls were established, or the debasing of the USD denominated deposits once people's monies were confiscated.

political rulers. Since we have been unable yet to hold them accountable despite our massive nonviolent revolution, let alone remove them from power despite their incompetence and crimes, we must limit their harm to the full extent possible by taking the monetary future of the country in our own hands to the extent possible. A key part of their monetary power revolves over the LBP inexorable collapse against foreign healthy currencies. We must face the fact that our national currency is clinically dead, and cleanse our daily life from the miseries resulting from its artificial support.

b) A feasible policy?

Since we all think in USD and not in Lebanese lira -- again, I have no particular reverence for the USD, one can use Euros or rials or whatever stable currency one is comfortable with --, how do we retire the old lady until the other conditions for its revival, i.e. a political and economic renewal, are settled?

In the opening cite, I propose we conform our daily life to the reality of our transacting perception, which is in USD. We use LBP but think in USD. It is therefore imperative that we conform our perception to the reality, and pay the taxi driver in USD, the medicine we buy in USD, our employees in USD, that we bill our clients in USD, so that we slowly and surely drive, to the utmost possible extent, the LBP out of the Lebanese monetary market.

In a thoughtful comment on the present paper, Professor Ibrahim Warde expressed his skepticism on the feasibility of the policy which requires nothing less than a 'heroic' stance from people who have scant dollars to afford the luxury of parting with them.[19] While I share his concern, the Lebanese have shown 'heroism' and unimaginable resilience since they set on the nonviolent revolution that has been going on relentlessly over the past two years. A sense of community by way of a shared common vision to lessen the impact of the currency spiral downwards can also be supported by the considerable financial power that Western countries command.

Where do we find the USDs? In an open world market of which Lebanon remains part, dollars circulate massively and freely, except for the deposits trapped in Lebanese banks. We import USDs every day from abroad, mainly in the shape of foreign remittances. It is the foreign remittances that sustain what is left of the

[19] Email, 30 July 2021.

people's revenues. It was estimated in 2020, despite Covid, at 7 billion USD.[20] This is money that came into the country fully in foreign currency, and continues to sustain us against an impending famine, approximately 1000 dollars per annum per capita. In addition, foreign governments and public and private institutions are also injecting relief to NGOs, Syrian refugees, sometimes ministries and their programs, even the Lebanese army, and various businesses, all in foreign currency. Figures for this are scant, but the amount may be significant.[21] And all visitors to Lebanon operate in foreign currencies, namely USD. All of the above money is in hard currency and is better kept in circulation in hard currency. Good money drives out bad money in our head. The question is how to make it real, and how to organize the cleansing for us and the bulk of the Lebanese population.[22]

Will this people-conducted policy solve our problems? Not fully of course. The impact of the present paper is limited, and such a policy is insufficient to solve our political and economic problems. It will not even solve our monetary problems in full, because the Central Bank will continue to print Lebanese pounds for the government to pay its hundreds of thousands of employees. In the absence of

---

[20] In a brief response on this paper, Prof Ishac Diwan made the following two enlightening comments: "I estimate that about 8-10 bil /yr enter Leb these days, in remittances and exports - less then half what used to come in. If these scarce dollars are used as a store of value, rather than for imports (as is happening), imports will naturally have to fall further (i.e, equivalently, the XR will become more devalued). This is too bad (and in a way an "inefficiency"), but it cannot be avoided in the absence of the needed reforms.

- Finally, if, or as, the movement towards dollarization accelerates, printing money to finance deficits and LBP withdrawals from banks become increasingly unfeasible: every injection of new LBP will be even more inflationary that before, leading to a deadly spiral. This will end up sending rapidly the $ towards a million LBP. This may end up a softer way of 'destroying the old system' than a civil war." (Email, 21 July 2021). The figure conforms with personal information from UNDP that support for Syrians in Lebanon is ca 1.7b usd annually.

[21] There is also a proposal from the World Bank to create a fund that takes care of the poorer 700,000 families in the country. This is another occasion for a significant injection into the economy of foreign currency.

[22] Amongst the various economic (as opposed to monetary) proposals, the most adequate may be to create an altogether new bank, based abroad, through which financial support flows into Lebanon : "Lebanon's inability and unwillingness to structure a financial rescue along the lines of the standard IMF playbook bode ill for the country's future. The only solution may be to devise a new playbook with unorthodox approaches that have not been used before but may be better suited to Lebanon's situation... As an alternative, a group of international lenders (IMF, CEDRE, and the United States) might form a new legal entity under UK or Swiss law and provide it with substantial capital. This new entity – call it the New Lebanon Bank (NLB) – would begin with a clean balance sheet and a large capital base." James Rickards, *Crisis in Lebanon: Anatomy of a Financial Collapse*, Monograph from the Foundation for Defense of Democracies, 4 August 2020, available at https://www.fdd.org/analysis/2020/08/04/crisis-in-lebanon/, 35.

profound administrative reforms, public sector salaries continue to plummet in value, bringing a cruel equilibrium by making one's salary count in Lebanese humor as "gallons of gas per month." Less and less subsidized, gas prices have risen inexorably to international market value, making the soldier or the teacher earning less than ten gallons in salary a month.

As the monetary crisis gets worse with inflation skyrocketing and salaries paid in Lebanese pounds not worth a laborer's drive to her place of work, my proposal is meant to lessen the citizen's despair of seeing the LBP reach ever lower bottoms, and to start bringing sanity to the market by retiring an ever deteriorating currency. The stability of currency is an essential part of daily life. The collapse of the national currency dominates every other economic aspect for the citizen. Better not to deal with a fading currency than to continue being robbed everyday by the growing chasm between the LBP and the USD. This can also apply in the donors' community, as a condition which ought to be imposed on the Lebanese government for the disbursement of funds. One does not realize enough the depth of the impoverishment of Lebanese citizens, who vote everyday with their feet on their disillusion with the country at the door of Western and Arab consulates in search for visas, let alone revolting reports of kidney and other organ blackmarket sale. Any outside financial support is an occasion for the injection into the economy of foreign currency straight to the end user.

Private companies must adjust, and they slowly do. What about civil servants, who are paid in debased LBP by the State? To be candid, the sergeant in the army who receives today the equivalent of 100 USD for salary is better served if he does not receive next month the equivalent of 80 USD. The tragedy that affects him and every other civil servant and public employee will not subside, because the state will continue to print money and debase its own currency. My proposal will not solve the civil service problem, it is destined to help the private sector in the real economy pull itself together in a cleansing operation that stops the hemorrhage. To get better, the civil service needs to be cleansed from atrophy, plethoric hiring, and corruption, a vast and impossible task without a change in the ruling class. Until then, the tragic impoverishment of the hundreds of thousands of state employees continues, and there is no monetary solution for that. As the LBP continues its devaluation, employees in the public sector are likely to flee a job that won't pay for a few days livelihood. I hope that the present proposal will help alleviate this tragic development by a) providing possibilities for productive employment in the private sector for moonlighters and defectors, b) ridding the public sector 'naturally' from plethoric and ineffective employment as civil servants simply stop showing up considering their insignificant salaries, and c) forcing out the political

class in power so that good government is possible. This is a tall order, but it is peripheral to the current proposal which concerns how the rest of society, specifically Revolutionary Civil Society, can extricate itself from the monetary spiral downwards.

The more sophisticated observer will say, but what about legal tender? In all sovereign countries, the national currency is legal tender. You must accept LBP otherwise you stand in violation of the law. But the objection does not apply to the present proposal, which is voluntary. Most of the private sector is free to pay and to ask for payment in foreign currency.[23] If a legal tender objection is raised, your average citizen will ask for parity of the day and seek to change her money into a stable currency before the LBP in her possession collapses further. It starts therefore with each of us extricating ourselves in reality, as we do it effectively in our mind, by dealing as much as possible in USD.

Nor can the 'government', and there has been none for most of the past decade, and no prospects for an effective one, prevent us from adopting this proposal. Nothing in the legal tender laws prevents you from paying in USD, or prevents the other party in the transaction from receiving the money in USD. The more USDs circulate, the less LBPs circulate, the faster the rebirth of the economy on the monetary side of our ever-worsening impoverishment.

There are some sectors which are likely to oppose this proposal. Bankers lose control over the money flows in the real economy if the LBP dries up, but they benefit on the long run from currency stability when the economic circulation is restored on a healthier basis. The LCB leadership loses their *raison d'être*, but it is time to retire it, along with most of the 4000 employees of the bank, let alone the various perks for board members of various regulatory schemes which would become meaningless. Moneychangers have been amassing small fortunes, but their services will remain needed for a while. The main problem is the public sector, but it has become an increasingly hollow shell when salaries have diminished by a

[23] Prof Georges Ghanem confirmed this policy in the health sector, one of the most sensitive in the country because of a confluence of factors: it is massive, vital, sits between public and private agents, and uniquely advanced traditionally in Lebanon. Ghanem commented that the "healthcare we are elaborating, 1) plans with fresh US Dollars premium payment; 2) plans using healthcare-based dynamic exchange rate; and 3) [seeks to] suspend current co-NSSF policies and re-issue co-Nil policies. Fresh dollars should be injected in all businesses in order to assure some stability. We are entering a period of international aid and support; all supportive funds will be in dollars; portion of salaries will be (is already) on fresh dollars basis....all this will help to contain inflation and stabilize the market....relatively." (Email, 26 July 2021).

factor of over 10 (this, when the USD traded at 15,000 LBP months ago), and employees and pensioners will see their revenues increasingly hit. Together, these sectors may appear as a big and powerful group, but they cannot prevent the application of the proposal.

They can do little against a scheme which people can adopt without coercion. The private sector has always served Lebanon better than the State. This is where the concept of Civil Society, and more specifically Revolutionary Civil Society, becomes key. This is also where this proposal requires a considered and studied support from international actors, Western and Arab ones in particular, to help the Lebanese out of the criminal policy conducted by the ruling class.

So fellow Lebanese citizens in the RCS, rise and cleanse our monetary system, to the extent you can, from our ever-worsening national currency. Use foreign currency in your daily transactions.

Beirut, Summer 2021

AUB American University of Beirut
1866
الجامعة الأميركية في بيروت
Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

Vanishing Responsibilities: Political and Criminal Aspects of the Beirut Port Massacre

Chibli Mallat
Principal, Mallat Law Offices, Beirut
Presidential Professor of Law Emeritus, University of Utah

This piece is based on a talk given by Chibli Mallat at the *"Japan and Lebanon: Trajectories of Reconstruction"* symposium held on March 8, 2022. This symposium, organized by the Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs (IFI) in collaboration with the Embassy of Japan in Lebanon, tackled the question of political and legal reconstruction and recovery efforts after two devastating wars: World War II's impact on Japan and the Civil War in Lebanon.

The Beirut Port Massacre, Two Years On

The explosion at the Beirut port on August 4, 2020 had a yield equivalent to one-twentieth of the one carried by the August 6, 1945 atomic bomb over Hiroshima. The blast is considered "the most powerful non-nuclear explosion of the 21st Century," the third such magnitude on record [1].

It was a massacre. Over 220 people were killed, with several victims dying weeks and months after excruciating suffering. Some 7,000 thousand people were gravely wounded, and the whole port and its neighborhood were destroyed. Damages sustained from the blast were estimated by the World Bank to be approximately 4 billion USD [2].

This piece highlights major shortcomings two years after the massacre. In any devastating catastrophe of this sort, responsibility emerges in two major ways: one political, and the other judicial. Lebanon failed on both. Failure is characterized by the vanishing accountability, both with little or no political responsibility of those in charge - for the main officials remain in place - and with the failure of the judicial process, with selective arrests of low-level officials while the senior officials are left undisturbed or protected.

In the Beirut port wide-scale killings, human, man-made responsibility is total. Fukushima can hardly be considered a massacre, with no immediate loss of life [3]. Unlike the Fukushima nuclear meltdown, which resulted in part from an earthquake – a natural disaster – the Beirut port explosion was totally man-made. This characterizes the event as a crime, albeit without *mens rea* so far. While Fukushima might have a criminal element in it, for which the accused have been so far exonerated, the main cases were administrative and civil [4]. In Lebanon, there is no administrative action. Civil cases, if any, are peripheral. Although a wide call for an international investigation and prosecution emerged in Lebanon due to the lack of trust in the domestic system, the only criminal action so far is domestic – and it is now stalled. Several low-level officials were charged and many remain in prison. None of the top officials were arrested.

[1] Jonathan Amos and Paul Rincon, "Beirut blast was 'historically' powerful", BBC News, 5 October 2020 (https://www.bbc.com/news/science-environment-54420033). Quote from Sam Rigby, an expert on large blasts.
[2] See for details 'Summary' in Human Rights Watch, *"They Killed Us from the Inside", An Investigation into the August 4 Beirut Blast*, August 2021, (https://www.hrw.org/report/2021/08/03/they-killed-us-inside/investigation-august-4-beirut-blast).
[3] Estimates of loss of life because of the earthquake and tsunami are about 18,500, yet no one person died in the meltdown itself. About 40 people died in the rushed evacuation, leading to criminal charges against three top executives of TEPCO, the Tokyo power company in charge of the nuclear plant. See e.g. "Fukushima nuclear disaster: Tepco executives on trial", BBC News, 30 June 2017, (https://www.bbc.com/news/world-asia-40453383).
[4] Details in Prof Hitomi Takemura's PowerPoint presentation. At the time of writing, news emerged about the supreme court of Japan confirming compensation from the Tokyo Electronic Company in charge of the plant to 3,700 victims, "Japan's top court orders damages for Fukushima victims in landmark decision", NHK, 4 March 2020. The case against the state is ongoing.

1. Lebanese Authorities and Political Responsibility for the Blast

When the explosion took place, the government of Prime Minister Hassan Diab was still in power, but its legitimacy was already wavering under the pressure of a continued but unstructured popular anger since the outbreak of the October 2019 protests. The immediate political outfall of the massacre was the resignation of the full cabinet. Several deputies also resigned from Parliament, but the rest of the deputies hung on to their positions, keeping a truncated Parliament going. Despite a clear text in the Constitution indicating a need to call for elections to replace them, no elections were held. As a result, amongst the three top officials in the country, only the Prime Minister resigned. The President and the Speaker of Parliament did not.

Also in political terms, speculation immediately followed the blast, with mentions of an air attack on the port by Israel and of Hezbollah using the silos to store chemicals for use in the armed conflicts it is involved in across the region. Both allegations have been denied by the respective parties. The accusation of Hezbollah using the port as ammunitions depot lingered on, with further loss of life linked to the explosion when Lokman Slim, leading human rights defender and critic of the dual Shi'i political leadership in the country, was found dead in South Lebanon on February 4, 2021. Family and friends attribute his assassination to his exposing, on television, the responsibility of Hezbollah in the storage of the port chemicals as ammunition for Syria's war [5].

Further loss of life was also politically linked to the killings of the morning of October 14, 2022, when participants in a demonstration organized by the Amal and Hezbollah factions against the Beirut blast's investigative judge at the Palace of Justice marched on to the predominantly Christian neighborhood of Ain al-Remmaneh. The marchers were met with sniper fire, and at least six young Shi'i demonstrators lost their lives, as well as a female resident in the neighborhood. Hezbollah leadership accused the Lebanese Forces of conspiring to committing and executing the killing, and several young Christian men in the neighborhood were arrested.

[5] Three other assassinations have also linked to the port. "Colonel Joseph Skaf, Chief of the Anti-Narcotics and Money Laundering Division in the Customs Administration, who wrote to the Customs Administration's anti-smuggling department, copying various other officials, warning about the *Rhosus's* cargo on February 21, 2014, died in March 2017 under suspicious circumstances... Mounir Abou Rjeily, a retired anti-smuggling customs colonel who was friends with Skaf, was reportedly assassinated on December 2, 2020 in Kartaba. On December 21, 2020, Joseph Bejjani, a freelance photographer who was reportedly one of the first people to take photos at the port following the blast, was executed in front of his home in Kahale." Human Rights Watch, "*They Killed Us from the Inside", An Investigation into the August 4 Beirut Blast,* above n.2, 110, August 2021, (https://www.hrw.org/report/2021/08/03/they-killed-us-inside/investigation-august-4-beirut-blast). None of the investigations led to any further relevant information or arrest.

None of the armed men from the Amal/Hezbollah factions who rallied the scene and were shown shooting at the buildings was reported to be arrested. Criminal complaints were cross-brought against the head of the Lebanese Forces, Samir Geagea, and Hezbollah leader Hassan Nasrallah, with no political consequence or judicial follow-up.

2. Judicial Accountability and the Path to Justice

In both instances of blood-shedding – whether directly or indirectly tied to the investigation of the port massacre – judicial action did not show balance or progress. It took six months before an investigative judge was assigned to the assassination of Lokman Slim, and the file remains empty, with no meaningful interrogations and not a single arrest.

Lack of judicial accountability persists for deaths resulting from the port deflagration despite the continuing outrage of the victims' families. With regard to the massacre proper, the judicial process has been domestic, with only a small element of foreign technical support to the investigation. More specifically, the last important action the Diab government took before its resignation on August 10, 2020, was the deferral of the judicial file to the so-called Judicial Council. The Judicial Council is in charge of criminal investigation and prosecution of crimes deferred to it by the Council of Ministers. This is a special court composed of five top judges of the country. It is supposed to address crimes that violate national security as well as momentous political cases, such as the assassination of top leaders. Unfortunately, its track record is poor.

The Judicial Council operates in a first phase through an investigative (or investigation) judge *(Qadi al-tahqiq)*, French-style, who is jointly appointed to conduct the investigation by the Minister of Justice and the High Judicial Council (*Majlis al-qada' al-a'la,* not to be confused with the *Al-majlis al-a'dli,* the Judicial Council). The Judicial Council's investigative judge has significant powers, including to subpoena and arrest those he or she deems responsible for the crime. His role ends in the indictment/*qarar ittihami*, which is presented to the full court, opening the trial phase for those charged. No such report has been filed yet – accordingly no trial has started.

Since the assignment of the port massacre to the Judicial Council, the judicial saga has been scandalous, by any standard. The first investigative judge, Fadi Sawan, issued various criminal subpoenas, arresting over fifteen officials of various ranks. He also issued charges against higher-ranking political officials, including the then Prime Minister and various ministers in charge of the port at different times, among them close political associates of the Speaker of Parliament.

All the high officials subpoenaed refused to be heard and counterattacked by bringing cases against the alleged bias of the judge or by hiding behind alleged immunities and/or by some official 'permissions' to be investigated [6]. No less than 21 judicial actions were filed to remove the two successive investigative judges looking into the port blast [7].

One of the cases impugning the first investigative judge prevailed, and Sawan was removed from his position. He was replaced with Judge Tarek Bitar. Bitar confirmed several of the subpoenas, reviewed the case of some of the people arrested, and released some. He also issued arrest warrants against top security and political officials, and, on September 20, 2021, notified former Prime Minister Hassan Diab of a "summons to appear", with significant criminal charges [8].

None of the arrest orders has been implemented yet, and Diab ignored the summons, supported by a slew of former prime ministers, in a blatant sectarian cover to prevent the effectiveness of the investigation. Both investigative judges left President Michel Aoun undisturbed, despite his evident responsibility as the head of the High Council of Defense, which was officially notified of the presence of dangerous material in the port on July 20, 2020 (over ten days before the explosion occurred) and took no action whatsoever [9]. The President admitted his knowledge of the notification but said that he 'did what was needed' [10]. Despite his public acknowledgment, he did not resign, and he was not interrogated – let alone indicted – on account of his alleged constitutional immunity.

Another barrage of judicial actions from the accused followed to impugn Judge Bitar soon after he took over. This time, the courts in charge of examining these petitions continuously held in favor of the judge.

Concurrently, and within Lebanon's new Cabinet, the Amal (the party tied to the Speaker of Parliament) and Hezbollah factions prevented cabinet meetings from taking place for

[6] When a security official is requested to testify as witness or even as accused, the official argues that only the ranking minister in charge can give him permission to do so. The minister refuses, or simply ignores the convocation or arrest warrant.

[7] See Al-mufakkira al-qanuniyya, "al-tahqiq fi jarimat al-marfa' fu ghaybuba tamma (investigation in port crime in total coma)", 4 March 2022, (https://www.nna-leb.gov.lb/ar/justice-law/526265/المفكرة-القانونية-التحقيق-في-جريمة-المرفأ-دخل-في-غ).

[8] The text of the subpoena, published by the Janoubia news site, reads: "You are required to come to this circuit at ten o'clock on Monday, 4/10/2021, to explain your defense in the lawsuit filed against you by the public prosecution for the crimes of murder, injury, arson and vandalism, with probable intent under Articles 547, 557, 556, 554, 587, 588, 590, 595 and 73 of the Penal Code, under Article 189 of the same law and Article 373, for penalties related to breach of job duties and your related interrogation therefore." "Janoubia yanshur wathiqat al-ijra' al-akhir bi-haqq diab qabl mudhakkarat al-tawqif (Janoubia published the latest document against Diab before the arrest warrant)", Janoubia, 20 September 2021, https://bit.ly/3zLYHwJ

[9] The letter can be read in the appendix of the HRW report, above n.2, Appendix 2, August 2021, (https://www.hrw.org/report/2021/08/03/they-killed-us-inside/investigation-august-4-beirut-blast).

[10] See e.g. "Beirut blast: Lebanese president was informed about dangerous stockpile nearly three weeks ago", *Euronews*, 8 August 2020. (https://www.euronews.com/2020/08/07/beirut-blast-could-have-been-due-to-negligence-a-missile-or-a-bomb): "...president Aoun said he immediately ordered military and security agencies to do "what was needed", but suggested his responsibility ended there, saying he had no authority over the port and that previous governments had been told about the explosive chemicals."

three months, and made it a condition to remove the Beirut blast judge before they attend any meetings again. The Cabinet started meeting again in January 2022, after another procedural quirk halted the investigation altogether. This quirk involved a technicality with the General Assembly of the Court of Cassation, which is in charge of reviewing the requests of defendants to dismiss an investigative judge. As the General Assembly of the Court of Cassation lost its quorum (due to the fact that some judges reached retirement age and ultimately left), the investigative judge remains effectively unable to proceed with the investigation until this Court is replenished. Since no replacements are expected any time soon, the investigation into the Beirut port blast is frozen indefinitely.

This is where Lebanon is at in the judicial process. The investigation is stalled, with not even a concluding indictment report in sight to start the trial. About fifteen accused low-level officials remain under arrest, and some have been detained for almost two years. All the other accused (mostly top-level and senior ranking officials) have succeeded in mooting the investigation and stopping the judicial process dead in its tracks.

Concluding Remarks: Lebanon and the Quest for Accountability

In a broad-brush comparison with Fukushima, Lebanon has dramatically failed in bringing even a modicum of justice to the Beirut port blast's victims, let alone ending the country's continuous impunity and preventing similar crimes from taking place again. The only legal action reported abroad appears weak, in the shape of a civil action carried out in England in the name of some of the victims, with the support of the Beirut Bar against the transport company that brought the chemicals into the port.

Parliament has all but abdicated any fact-finding or reporting responsibility. Domestic prosecution, despite the courage of the investigative judges, has produced little to no public information.

The Lebanese and international media have filled the void, haphazardly and unofficially. Their work, under the pressure of the victims, as well as NGO mobilization, sheds serious light on the events, participants, and process leading up to the port explosion. Several reports of varying lengths have emerged, the most remarkable by Human Rights Watch, which includes over 700 pages of analysis and documents.

The investigation into (and trial of) the blast is domestic. There is little to no expectation of any international investigation or trial abroad, especially in light of the Ukraine war and its impact on the United Nations where no common decision on an important matter can be decided before the conflict settles. Furthermore, any prosecution before domestic courts abroad is difficult, despite the presence of various Western nationalities among the victims. Universal jurisdiction criminal complaints may be possible, but there is no sign of any such case proceeding.

Various alleged immunities and 'permissions' to prosecute high political or security officers prevent the investigation from going forward, although several lower-level officials have been arrested and remain in jail. As the stalling of the investigation into the senior officials continues, their arrest without trial becomes increasingly untenable.

The higher-ranking officials are shielded by various immunity and 'permission' devices, including various indicted ministers, in addition to President Michel Aoun, who knew as the head of the High Council of Defense of the imminent risk caused by the lethal material stocked in the port, and to former Prime Minister and vice-president of the same Council Hassan Diab, who remains under *de facto* protection from judicial pursuit, despite the fact that he cannot formally use the argument of immunity as he is no longer in position and is not a deputy in Parliament either. As a result, to this day, all the high-level security officials and ministers under investigation for the Beirut blast remain both scot-free and defiant.

القسم الثالث (باللغة العربية): خواطر وشهادات

كتاب إلى نوّابنا عن رئيس متفرّد برؤياه maverick في جمهوريتنا المحاصرة

٢٢-٠٦-٢٠٢٣ | النهار

بقلم البروفسور سمير خلف، أستاذ فخري في علم الإجتماع، الجامعة الأميركية في بيروت

نظراً لخيبة أملي المزمنة في الطريقة التي تُنتهك بها جمهوريتُنا المحاصرة بلا رحمة، كنت قد اتخذت منذ حين قراراً بالامتناع عن الكتابة عن أيّة معركة انتخابية يرعاها نظامنا السياسي المعطّل. إنما جدّية ترشيح شبلي ملاط في الانتخابات الرئاسية دفعتني إلى تعليق هذا القرار. وقد أصبح هذا الاحتمال الواعد عندي مصدراً للأمل الذي تشتدّ الحاجة للاطمئنان إليه، وليس فقط نزوةً خفيّة وطوباوية. الاحتمالات تحتاج ألّا تظلَّ احتمالات.

هو أمر مشجعٌ في مثل هذه الفواصل المظلمة من تاريخنا السائب أن يصبح مرشَّح بمؤهلاته غير العادية احتمالاً حقيقياً للرئاسة المعطّلة. طوال حياته المهنية المميزة، كان شبلي متفوقاً، بل مباركاً بمجموعة من السمات الجذابة الداعمة لمساره، وهي سمات تنفر منها ثقافتنا التقليديّة. عذراً على لغة المغالاة المفرطة، عادة ما أتجنب مثل هذه المبالغات، لكنني متأثر بإمكانية ملموسة في رؤية رئيسِنا القادم صديقاً مقرّباً وزميلاً يتمتع بمثل هذه المؤهلات الاستثنائية.

بصفتي عالم اجتماع ومؤرخ اجتماعي، كرّست وقتاً طويلاً لاستكشاف بعض الخصال المميزة للعائلة اللبنانية وتفسيرها. أريدني صريحاً وواضحاً: آل الملاط حقاً استثنائيون.

بعد استعراضي السريع لنتاجهم وانجازات العائلة، من الواضح بأي معايير مقارنة أنها بعيدة عن المألوف. تستحقّ الأجيال الثلاثة من آل الملّاط أن يُنظر اليها برهبة وفخر: تامر (١٨٥٦-١٩١٤) ، شاعر وفيلسوف وقاضٍ. شبلي (١٨٧٥-١٩٦١)، شاعر وطني وعربي مشهور. وجدي (١٩١٩-٢٠١٠)، أديب، ونقيب المحامين، ووزير، وأول رئيس لمجلسنا الدستوري.

نظراً للظروف التي أكتب فيها المقال، لا بد أن أكون موجزاً. أعتزم التركيز على ثلاثة اعتبارات تمّ تجاهلها حتى الآن: التوضيح كيف يمكن لعائلة واسعة الباع والابداع أن تساعدنا على فهم شخصية شبلي الحفيد ودوافع ترشيحه إلى منصب الرئاسة. ثانياً، أبذل جهداً لكشف حسّ التجديد كما سمات أخرى دفعته إلى تجاوز المألوف لفهم ما أسميه "روح المغامرة أو الإبحار venturism" ، إدراكُها سهل في كتابات شبلي الاستثنائية حول **تجديد الفقه الإسلامي** (كامبريدج ١٩٩٣، دار النهار ١٩٩٨)، و**فلسفة اللاعنف** (أكسفورد ٢٠١٥) ، و**ديمقراطية نهاية القرن في أمريكا** (دار البدائع، ٢٠١٦). وأختم باقتراح السبل التي تسمح بتناول عمل شبلي في سياق "القوة الناعمة soft power" ، بما تتناقض القوة الناعمة مع جميع أشكال العسكرة والعنف المتفشية في تاريخ لبناننا القريب.

وبما أنني أخاطب مجموعة واعية من أعضاء المجلس المنتخبين الـ ١٢٨، آمل أن يلقى ندائي هذا آذاناً صاغية. السمات الثلاث المميزة التي أرغب الإضاءة عليها تعكس جوهراً لا يمكنهم تخطّيه.

آل ملّاط العائلة موهوبة

يشكّل أفراد آل الملّاط، نظراً لتنوع وكثافة إبداعهم، دائماً مصدراً للإلهام والتقليد، وقد غرف شبلي بحرّية من ينبوعهم الوافر. ونشأ على تقليد عائلي نبيل آخر: تعاونٌ أدبيٌّ جَعَلَ الأشقاء مؤلِّفين مشترِكِين، وحوارٌ عابرٌ للأجيال. المنحة المشتركة، التي تنطوي في بعض الأحيان على العمل الشاق والمساعدة البحثية، تأتي عندهم بشكل طبيعي. إذا صادفْتَ منشوراً من منشورات آل الملّاط، ما عليك سوى الاطلاع على المقدمة لتجد إشارة إلى أشقاء آخرين وأفراد من العائلة شاركوا في الكتاب.

كان شبلي محظوظاً، بل محظياً، بأن يكون جزءاً من هذا الإرث الاستثنائي. منشورات آل الملّاط مليئة بالاحترام المتبادل والإعجاب. من الأمثلة ما يتبادر إلى الذهن من طلب والد شبلي المساعدة في جمع

وتحرير وإعداد مجموعة من المقالات والأبحاث في مجلد (**مواقف**، دار النهار، ٢٠٠٥). كان المشروع شاقاً واستغرق وقتاً طويلاً، فاستخدم مساعدة شبلي، الأبرز أكاديمياً في الأسرة، بحكمة وإبداع. في مثال آخر، تطوَّع وجدي، المحامي النشيط والواسع الأدب، لجمع وتحرير أعمال والده. وكرّر وجدي هذا العمل الفذ من خلال جمع وتحرير مجلّد شعر عمه تامر مع ابنه شبلي. هذا المشروع المشترك الناجح بين الأشقاء وعبر الأجيال نادر ومعبّر.

لدى بيت الملّاط أيضاً اهتمام شديد ومستنير بنوعية تعليم أولادهم. كان لشبلي بداية مبكرة، وربما مبكرة جداً مقارنة مع أترابه. نشأ في بيئة علمانية وغير تقليدية، مع احترام حماسي وولع خاص تجاه معلمين ومرشدين موهوبين وبارعين في عائلة واسعة القدرات والتنوع. يحقّ لثلاثة أو أربعة أجيال من آل الملاط أن يتباهوا بوجود عدد كبير من الكتّاب والفلاسفة والفقهاء، وحتى الفنانين من بينهم. هذه ليست ميزة اعتيادية، وقد حظي شبلي بالغرف من تنوع الولاءات الأساسية والمشارب الثقافية فيها.

أذكر هنا مناسبة وثيقة الصلة بالموضوع. لدي في العائلة الأقرب مَنْ صودف أنه مغنٍّ موهوب. لقد وقع في عادة تعريف نفسه على أنه "باريتون barytone"، وهي مهارة حققها بنفسه، وبالتالي، لم تعد مهمةً هويتُه الدينية أو البيئية التي نشأ فيها. كلبناني، صارت مواهبه كـ"باريتون" أكثر إثارة للتقدير من كونه تابعاً لحزب أو طائفة ما. تخيّلوا كم كنا أكثر إثارة وحيوية لو كانت هوياتنا وشعورنا بقيمة الذات نتيجة معايير الإنجاز بدلاً من المعايير الطائفية.

الإبحار وروح المغامرة venturism

إعتمد شبلي خياراً أكثر مغامرةً لاكتشاف هويته، ملؤه التحدّي. متى كُنتَ مغامراً وقادراً على العيش في بيئة متعددة الحضارات، عليك أن تكتسب المهارات اللازمة لذلك، وتحديداً اللغة. بالإضافة إلى لغاته الأساسية الثلاث، لشبلي تمكنٌ بعدة لغات أخرى (الإسبانية والألمانية والإيطالية والفارسية). هنا أيضاً كان شبلي صائباً في بذل الجهد المتواصل للتوفيق بين السمات الداخلية والخارجية في إبحاره. ونظراً للولاءات التعبدية في التزامه التراث العائلي، لم يستطع إلا اعتناق مثل هذه السمات التوفيقية. وبينما يعترف بمدى حظّه في الاستمتاع بإنتاجات عائلته الرائعة، إلا أنه في قلبه يجرؤ ويؤكّد على الإبحار في ما

يتجاوز التوقعات العادية، فتراه يختبر دائماً حدود "السفر في غير طرق معبّدة". معظم كتاباته، بالنسبة لي على الأقل، هي تأكيد لهذه الثنائية.

ومن مؤلفاته كتابه عن محمّد باقر الصدر، **تجديد الفقه الإسلامي**، المنشور في دار جامعة كامبريدج الرائدة (١٩٩٣). العمل الشاق الذي استثمره شبلي في تأليف الكتاب لم يذهب سدى، وفاز بالمناسبة بجائزة البروفسور ألبرت حوراني الشهيرة. وتجدر الإشارة إلى أن تمويل هذا المشروع الذي امتد لعشر سنوات تمّ جزئياً من قبل مؤسسة الحريري. ثم انتقل البروفيسور ملاط من كاريزما الصدر إلى كتابه المستوحى من توكفيل، **ديمقراطية نهاية القرن في أميركا** (٢٠١٦)، في قفزة نوعيّة من النجف إلى التشيع العالمي، ثم إلى الديمقراطية الأميركية وإخفاقاتها.

من الواضح أن شبلي "أزهر مبكراً". فعلى الرغم من التفاوت في العمر بيننا، أنا وشبلي لدينا الكثير من القواسم المشتركة. كلانا مدفوع بأخلاقيات عمل صارمة نخطُّ الكتب ونقرأ بشغف. وعلى الرغم من عدم الترويج لها، كلانا غزير الإنتاج، وقد تمّ الاعتراف بعدد من كتبنا بجوائز مرموقة. تماماً كما يعرّف ابني نفسه بأنه "باريتون"، نحن "علماء" وشبلي يحدد علمه بالفقه القانوني. وكلانا حريص على التمييز بين "الرفاق" و"الزملاء". خلافاً للزميل يبحث الرفيق عن الذات، ويضمر مشاعر بدائية تدعمها مجموعات من الزبائن من خلال الولاء المطلق للقادة أو الزعماء، فيطغى التزامه الأيديولوجي على التخصص المهني والمصلحة الأكاديمية العليا التي تميّز الزمالة.

طوال حياته المهنية المدهشة، لم يكن شبلي أبداً ضامراً مثل تلك المشاعر أو غير أكيد من سلوكه "الطريق الذي لم يسلك بعد the road not taken"، في حكمة روبرت فروست الشعرية. في معظم التزاماته العلمية والفكرية، عمل خارج المألوف وتحدّى وطأة الحقائق العادية والتقليدية، فكان مغامراً ومبحراً، وكان سبّاقاً. من أوراقه المهنية المنشورة مقارنةٌ بين القانون الفرنسي والإنجليزي في القرن الثامن عشر، كتبها عندما كان عمره ٢٣ عاماً، ونشرت المقالة في أكثر المجلّات الفرنسية ريادةً عن تاريخ القانون.

أندهش من إنتاجيته في مجلدات شاقة كمثقف عام ملتزم، فهو يفعل ما يفعله المثقفون العامون public intellectual أقلّه على ثلاثة مستويات: يتكلم **علناً، دون خوف، دفاعاً عن من عَدَاه**. إذا ألقيت نظرة

خاطفة الى إنتاجه الغزير – العلمي والعام على حد سواء – يمكنك تجميع النماذج لكل منها بسهولة. في إحدى كتاباته الأخيرة، يتحدث عن "الحاجة إلى مساعدة المحتاج". سهولة التعبير لديه بلغات متعددة هي الأكثر إثارة للإعجاب. فكّروا فقط في الانطباع الذي يتركه في العالم متى تحدث باسم لبنان.

القوة الناعمة

إن التفاني في الولاء للأسرة واللهفة التي كانت لدى شبلي في تقرّبه من أجداده ومن أبيه وأعمامه ما دفعه الى التماس الثروة العائلية وتراث ضيعته بعبدا. بنفس القدر من القوة كان لهف شبلي الى ما خارج العائلة ومسقط الرأس.

عندما ظهر كتاب جوزيف ناي Nye الرائع عن "القوة الناعمة" سنة ٢٠٠٤، كان شبلي على الأرجح غارقاً في التزامات البحث والمحاماة، فَلَمْ يمنح الكتاب القراءة المتأنية التي يستحقها. لكنه كان مدركاً للحجة الأساسية التي استكشفها ناي. فالعديد من القضايا التي بحثها وكتب عنها وناضل في ظلّها – اللاعنف والمواطنة وحقوق الإنسان والقانون – تمّ تحليله لها بحدس كبير وخيال عميق. على سبيل المثال، تتميّز "الحملة الانتخابية الرئاسية" التي أطلقها شبلي في عام ٢٠٠٦ بروح "المغامرة" و"القوة الناعمة" على السواء. وقد يغفر المرء شبلي إلهامَ حملته الانتخابية باعتماد "الأوراق الفيدرالية" التي قام عليها الدستور الأميركي في العام ١٧٨٧. لكن هذا المشروع الجريء جديرٌ بالإحترام، لا سيما أن شبلي تجنّب في صولاته الخطابية المناظرات العاصفة الساعية لجذب الاهتمام، والتي يستخدمها أشخاص آخرون يعملون بالشأن العام في ديماغوجية شرسة ورفع أصابع الاتهام باستمرار. شبلي ملاّط لا يحقّر ولا يُزْبد ولا يفقد رصانته وهدوءه في وقتٍ باتت وسائل التواصل الاجتماعي تحوي شتى مشاهد الهزء والتعدي، والقصد جرّ الناس الى المغالاة والتعويض عن اشمئزازها وغضبها المكبوت.

وبطبيعة الحال، يعارض شبلي مثل هذه الوسائل الشاذة. إذا انتخب رئيساً، لا شك أنه مقبل على الإعتماد على استراتيجيات "القوة الناعمة" لكبح العنوان الفرعي في الشأن العام لصالح المستويات الأرفع في مساحات عيشنا المشترك.

القسم الثالث (بالإنكليزية والفرنسية والفارسية)

THE LEDE

WHAT'S NEXT IN THE ISRAEL-IRAN CONFLICT?

In the span of a week—with the death of Hezbollah's leader, Hassan Nasrallah, Israel's invasion of Lebanon, and Iran's ballistic-missile strike on Israel—the entire Middle East is changed.

By **Dexter Filkins**

October 2, 2024

On Tuesday, I spoke with Chibli Mallat, an international lawyer who was previously a candidate for the Lebanese Presidency. In the past several days, Mallat has seen much of his home city, Beirut, reduced to ruins. "I feel sad and powerless," he told me. "Like many Lebanese, I hate Bibi for what he is doing, but I am very angry at Hezbollah for dragging us into this."

COMMENTARY DIWAN

Getting Carter

In an interview, Chibli Mallat talks about the former U.S. president and his abiding interest in the Middle East.

By **Michael Young**
Published on February 28, 2023

Chibli Mallat is a Lebanese lawyer and legal scholar, who was a candidate for the Lebanese presidency in 2005–2006. He is the author of numerous books, including The Renewal of Islamic Law: Muhammad Baqer as-Sadr, Najaf and the Shi'i International *(2004, Cambridge University Press),* Introduction to Middle Eastern Law *(2009, Oxford University Press), and* Philosophy of Nonviolence: Revolution, Constitutionalism, and Justice Beyond the Middle East *(2015, Oxford University Press). Diwan interviewed Mallat on his interactions over the years with former U.S. president Jimmy Carter, who recently announced* ***he would be receiving hospice care****.*

Michael Young: Why is Jimmy Carter important when it comes to the Middle East, a region to which the former president devoted quite a bit of his time?

Chibli Mallat: Obviously because of the Camp David Accords of 1978, which he helped broker. Carter visited the region regularly after that and wrote two books about it: ***The Blood of Abraham*** in 1985, which is mostly about the Camp David negotiations, and ***Palestine: Peace not Apartheid***, in 2006, which triggered a strong Israeli backlash. Mind you, Carter wrote over 20 books, yet his only two "regional" books were on the Middle East. Part of his devotion came from his strong faith and interest in the Bible.

MY: How did you first meet him?

CM: I was still a graduate student in London when I participated in a Carter Center "consultation" on the Middle East in 1987.* I was hoping to cover the

event for the *Financial Times* thanks to Edward Mortimer, at the time the paper's leader writer and a close friend. However, the plan fell through. I went anyway, and had a good friend who had just been hired by the center, Richard Brow, who facilitated my view "from within." The visit was quite an experience for me, a first look at the sinews of U.S. power. I met Carter briefly on that trip, but I developed a rich correspondence with Hermann Eilts, who for a time served as Carter's ambassador to Egypt, though he had been appointed by the Nixon administration.

MY: Do you have a personal recollection that can provide more insight into Carter's attitudes toward peace in the region, beyond what he published?

CM: Nothing direct. However, the exchanges with Eilts at the first meeting opened remarkable vistas for me. Lebanon was sacrificed on the altar of Camp David, which was a peace plan involving three parties only—Israel, Egypt, and the United States. Israel's then prime minister, Menahem Begin, was left free to invade Lebanon in summer 1982. But Egypt's separate peace was unnecessary. Begin had accepted the October 1, 1977 Carter-Brezhnev agreement to convene a Geneva conference that involved all the Middle Eastern parties. It is Egyptian president Anwar al-Sadat, not the U.S. or Israeli government, who abruptly killed this idea. That was my point to Eilts, and I had just published a paper at London University pushing for the revival of an international conference. Eilts wanted Carter to listen to my argument, but, interestingly from a historical perspective, he explained that Washington had concluded that Syria's then president, Hafez al-Assad (more specifically when I recall Eilts' letter, "the Baath Party") did not wish to go to Geneva. I still believe this was a misreading of Syrian intentions by the Americans.*

MY: While Carter wasn't really known as someone who had a particular interest in Lebanese affairs, he was briefly involved in Lebanon in the late 1980s. What was the nature of his involvement, and where might it have led?

CM: After my first visit, I developed quite a few contacts with influential people at the Carter Center, and then with former ambassador Richard Murphy, who

spent a year in London after retiring from the State Department. You recall that Murphy had tried to resolve the deadlock in Lebanon over the election of a president to succeed Amin Gemayel. He had proposed Mikhail al-Daher, though this had failed. Instead, Gemayel appointed Michel Aoun as the head of a military government, and Lebanon fell into a vortex of violence. With my family in Beirut under relentless bombing, I felt compelled to try to do something. I wasn't thrilled about an "Arab solution," which became the Taif Accord. However, shortly after Taif, the Carter Center held a meeting in Atlanta, with Carter, Murphy, and the Arab League envoy to Lebanon, Lakhdar al-Ibrahimi co-chairing the session. I had been asked by the center to write a preparatory policy paper for the meeting. I suggested that the next meaningful step was elections, and that the Carter Center could help guarantee their fairness by monitoring the process. Carter and Murphy were excited by the idea, but the Syrians would not allow any interference from outside parties after they ousted Aoun in October 1989.

MY: You saw Carter again in summer 2005. There, you had a closer look at the man. What struck you about that occasion and about Carter himself?

CM: After the "Cedar Revolution" in 2005, Carter invited me to a different type of meeting at the Carter Center, one that was far more international, involving "leading human rights defenders." I discovered an altogether new dimension in the man after spending some quality time with Carter. He had a great sense of humor, for instance deadpanning that the Republicans had stolen the presidency twice from the Democrats. He was referring, in part, to 1980, when he was defeated by Ronald Reagan following the so-called "October Surprise." This was an alleged deal between Republican operatives and Iran's regime, in which the U.S. hostages held by Iran were released after the elections, so that Carter would not benefit from it in the presidential race. Gary Sick, who served in Carter's National Security Council as principal White House aide for Persian Gulf affairs, wrote a book about it.

More seriously, the meeting in Atlanta put forward Carter's human rights dimension, which was the hallmark of his presidency. People like Noam Chomsky tend to see the U.S. government as wholly cynical, in that it refers to

freedom and human rights only when convenient. And in the Middle East, where Israel's exactions never trigger any accountability from the Washington, it is hard to disagree. But when I met Carter, I saw someone genuine and forthcoming. His book on Israeli apartheid is evidence of this attachment to principles. It took decades for **human rights organizations** to **rally to his view**. Carter was ahead of the curve.

This led me to ask: What has been the United States' greatest success since the end of World War II? The evident answer was the U.S. victory over the Soviet bloc in 1989–1991. Which U.S. president was most responsible for that victory? And here there are two schools of thought: The dominant one puts victory squarely in Ronald Reagan's corner, following his development of what would be known as the Strategic Defense Initiative (SDI), a missile defense system that could protect the United States from Soviet nuclear missiles. This forced the Soviet Union to invest in systems to counter SDI, which effectively broke the country's economy.

However, I subscribe to the minority view that the Soviet Union collapsed because of the human rights agenda put forward as a priority by Carter. Once this became a mainstay of U.S. policy and was institutionalized in the Helsinki process, the Soviet Union's legitimacy was hollowed out from within. If this interpretation is correct, then Jimmy Carter is perhaps the greatest American president in my lifetime.

**The passages with an asterisk were corrected at the request of the author.*

Carnegie does not take institutional positions on public policy issues; the views represented herein are those of the author(s) and do not necessarily reflect the views of Carnegie, its staff, or its trustees.

173 20+

Travelling with Iraqi pdt Latif Rashid

Chibli Mallat is with **Latif Rashid**.
October 13, 2022 ·

Let's learn from Iraqi Democrats, Dr Barham Saleh passing the presidency to our capable friend and friend of Lebanon, Dr Latif Rashid . معليش اذا تعلمنا شوية ديمقراطية من اصدقاءنا العراقيين، الصديق د برهم صالح رئيسا سابقا للعراق يهنئ صديقنا الرئيس المنتخب اليوم د لطيف رشيد.

elow pic at Bagdad airport with Dr Latif as guest of former Iraqi president Dr Fouad Maasumآل

29

Like Comment

Comment as Nada Chahine

Miscellaneous- Testimonies

‘Rien n’est aussi varié dans la personnalité de notre ami l’auteur que ce qu’il écrit et ce dont il traite dans ses discours’. Ghassan Tuéni, ‘Préface’ à Mallat, *Démocratie en Amérique* (en arabe, 2001)

…‘juriste érudit et scrupuleux’, *Le Monde*, 1 janvier 2002

‘Une caution morale, voilà ce que représente aujourd'hui Chibli Mallat’, *Le Monde*, 30 mars 2005

‘Chibli Mallat is running for president of Lebanon, and I support him all the way.’ Nicholas Kristof, ‘Chibli Mallat for president !,’ *New York Times*, 25 janvier 2006

‘Une histoire de réussites’, Commission Européenne, DG Education et culture, sur la Chaire Jean Monnet dirigée par l’auteur, 2007

‘Chibli Mallat, l’un des penseurs les plus créatifs du Moyen-Orient d’aujourd’hui…’ Paul W. Kahn, Robert W. Winner Professor of Law and the Humanities, et Directeur du Orville H. Schell, Jr. Center for International Human Rights à l’école de droit de l’Université de Yale, 2016

‘Mallat construit explicitement une philosophie de l’histoire politique alternative à celle de Hegel… Il a avancé une proposition méticuleuse pour surmonter la logique avec laquelle on lit normalement les périodes de transition …, et permet ainsi de sortir de l’idée kantienne et hégélienne de la révolution conçue comme légitime si elle a du succès, ou illégitime si elle échoue’. Andrea Pin, ‘Les Printemps de la nonviolence’, 2018